جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة: الأراضي الفلسطينية نموذجاً

إعداد
صدقي "محمد أنور" أبو ضهير

إشراف
د. صقر الجبالي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2021م

دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة/ الأراضي الفلسطينية نموذجاً

إعداد

صدقي "محمد أنور" أبو ضهير

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/03/28م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. صقر الجبالي / مشرفاً ورئيساً	
2. د. نشأت الأقطش / ممتحناً خارجياً	
3. د. عبد الرحيم الشوبكي / ممتحناً داخلياً	

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى من هم أعظم منا جميعا، إلى أرواح الشهداء فوق كل أرض وتحت كل سماء.

إلى من رباني على حب العلم والفضيلة وأسمى القيم.

إلى والدي الذي زرع بي الاجتهاد والبذل وشد الهمم.

إلى والدتي الحبيبة التي ما فارقتني تمتمات دعواتها القمم .

إلى أجمل عطايا الله، أبنائي باما وعمر النعم

إلى أحبائي اميراتي شقيقاتي الغاليات ياسمين ومي النسم .

الى أخي الصامد الصابر احمد الوسم

إلى امن احبهم القلب واكتفى بهم كاليشم .

الشكر والتقدير

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور صقر الجبالي الذي ما بخلي علي من وقته وجهدة لاتمام هذه الأطروحة واخراجها إلى حيز الوجود، فله كل الشكر والتقدير.

واتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في اخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة/ الأراضي الفلسطينية نموذجاً

أقرُّ بأنّ ما اشتمّلت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمّـــت الإشارة إليه، حيث إن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجـــة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب:

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ٢٠٢١/٢/٢٨

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	5
3.1	أسئلة الدراسة	7
4.1	أهمية الدراسة	7
5.1	أهداف الدراسة	8
6.1	حدود الدراسة	9
7.1	فرضية الدراسة	9
8.1	منهجية الدراسة	10
9.1	مصطلحات الدراسة	11
10.1	الدراسات السابقة	17
11.1	التعقيب على الدراسات السابقة	19
12.1	فصول الدراسة	20
	الفصل الثاني: التنمية المستدامة	**22**
	تمهيد	23
1.2	ماهية التنمية المستدامة	23
2.2	خصائص التنمية المستدامة	29
3.2	مقومات التنمية المستدامة	32
4.2	أهمية التنمية المستدامة	35
5.2	ابعاد تحقيق التنمية المستدامة	37
6.2	التنمية المستدامة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	40

الرقم	الموضوع	الصفحة
7.2	واقع التنمية في الأراضي الفلسطينية	46
	خلاصة الفصل	54
	الفصل الثالث: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني	**56**
	تمهيد	57
1.3	نشأة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني	57
1.1.3	قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات قبل نشوء السلطة الفلسطينية	58
2.1.3	قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في ظل السلطة الفلسطينية	60
2.3	الإطار المؤسسي والتنظيمي لقطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني	64
1.2.3	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية	64
2.2.3	القطاع الخاص للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية	73
1.2.2.3	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	73
2.2.2.3	مجموعة اوريدو (Ooredoo) (اوريدو فلسطين)	78
3.2.2.3	الشركات الفلسطينية الخاصة المُزودة لخدمة الانترنت	81
3.3	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي	90
4.3	المجتمع الفلسطيني وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	95
	خلاصة الفصل	100
	الفصل الرابع: دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة	**102**
	تمهيد	103
1.4	المحور السياسي والاجتماعي	103
1.1.4	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والتنمية السياسية	104
2.1.4	صورة التفاعل التنموي السياسي الفلسطيني على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	109
1.2.1.4	الحقوق الرقمية كمؤشرٍ تنمويٍّ سياسيٍّ	109
2.2.1.4	الجرائم الإلكترونية بين حماية التنمية السياسية وتقييدها	112

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.2.1.4	الحركات الاجتماعية الافتراضية كحاضنةٍ للتنمية السياسية	115
4.2.1.4	المساهمة في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	118
2.4	المحور الاقتصادي	120
1.2.4	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والتنمية الاقتصادية	121
2.2.4	صورة التفاعل الفلسطيني التنموي الاقتصادي الفلسطيني على قطـــاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	125
1.2.2.4	الاستثمار في رأس المال البشري الفلسطيني كمؤشرٍ تنمويٍّ اقتصادي	125
2.2.2.4	المسؤولية الاجتماعية كانعكاسٍ لتواجدية التنمية الاقتصادية	129
3.2.2.4	مُجابهة تعاظم الرأسمالية الرقمية والتكنولوجية	132
3.4	استدامة التنمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومـــات الفلســطيني والسياسات الاحتلالية الإسرائيلية	134
1.3.4	الاحتلال الرقمي	135
2.3.4	الهيمنة المعلوماتية	139
	خلاصة الفصل	141
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	**143**
	تمهيد	144
1.5	النتائج	144
2.5	التوصيات	148
	الخاتمة	**150**
	قائمة المصادر والمراجع	**151**
	Abstract	**b**

دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة/
الأراضي الفلسطينية نموذجاً

إعداد
صدقي "محمد أنور" أبو ضهير
إشراف
د. صقر الجبالي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية. تتمحور أهمية هذه الدراسة في التطرق لدور هذا القطاع في تعزيز التنمية المستدامة بالأراضي الفلسطينية في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية، والتي تتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وتأثيراته على مختلف مجالات ونتاجات هذا القطاع، إضافةً لآليات نشوئه في المجتمع الفلسطيني منذ قيام السلطة الفلسطينية، ومنظومة التشريعات الفلسطينية المرتبطة به، والانقسام الفلسطيني، وارتباطه، كقطاعٍ تقنيٍّ ورقميٍّ واتصاليٍّ، بنطاق الحريات في المجتمع الفلسطيني، وغيرها من التأثيرات الأخرى، والتي ترتبط بالاحتلال الإسرائيلي كفاعلٍ ومؤثرٍ في عمل هذا القطاع، والسلطة الفلسطينية كمشغلٍ ومنظمٍ له.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، والتحقق من فرضياتها، والمتمثلة بأن لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني دوراً، محدوداً، في استدامة التنمية السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بفعل الكثير من الأسباب السياسية والاقتصادية والقانونية الخاصة بالبيئة الفلسطينية. وللوصول إلى نتائجها المرجوة؛ وضع الباحث تساؤلاً مركزياً تمثل في: " ما هو دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في استدامة التنمية السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية؟ "، مستخدماً، وللإجابة عليه، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي. إضافةً لتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول تتناول الجوانب المعرفية والعملية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ودوره في تعزيز التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية.

توصل الباحث خلال هذه الدراسة إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات، بحيث تتمثل أهم النتائج: افتقار الأراضي الفلسطينية للكثير من معالم التنظيم السياسي والاقتصادي والقانوني الضابطة لبيئة عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والمواضيع المرتبطة به مثل تنظيم استخدامات الإنترنت وموضوع حماية الحقوق الفكرية، وحقوق النشر، وأمن المعلومات، وسيادة الدولة، وحقوق المستهلك وخصوصيته. إضافةً إلى أن طبيعة العلاقة بين هذا القطاع والسلطة الفلسطينية قائمةً على ثنائية السياسة والتكنولوجيا وثنائية رأس المال والتقانة، وهو مشهد يضعف من التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية، ويُثقل من كاهل المواطن الفلسطيني؛ اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ويُفقده الثقة بنتاجات هذا القطاع بمختلف صورها وأشكالها.

أما عن التوصيات التي توصل إليها الباحث، فيتمثل أهمها: بضرورة بناء منظومة قانونية تُدير آليات عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، بحيث ينبثق عن هذه المنظومة بوتقةً من الإجراءات والتدابير التي تُراعي خصوصية الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الاراضي الفلسطينية، وتراعي أيضاً منظومة العمل التنموية المستدامة في الاراضي الفلسطينية. أضافة لأهمية المُحاولة في الانعتاق تنموياً، وقدر الإمكان، بهذا القطاع عن المكون والتكوين الاقتصادي للسلطة الفلسطينية المرتبط بإسرائيل، عبر الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي الفلسطيني، وتعزيز الاقتصاد المقاوم، وتبني نهج التنمية التحررية والانعتاقية، بحيث يتم تسخير جهود هذا القطاع صوب البناء البشري والاجتماعي الفلسطيني، بعيداً عن هدفية الربح والرأسمالية، وبما يُعزز من بناء منظومةً تنمويةً شاملةً ومستدامةً في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

1.1 مقدمة الدراسة

ترتبط الكثير من معالم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتكنولوجية والتنموية التي اجتاحت العالم خلال الفترة الماضية، وخاصةً في نطاقها الصناعي والتكنولوجي، بالمشاهد المعرفية المتراكمة خلال الثورة الصناعية، والتي ظهرت نتائجها على الحياة الإنسانية كنوعٍ من الرفاه الاجتماعي والمعيشي، والتي تحولت تدريجياً، لمسلكياتٍ تنمويةٍ لها شأنها الكبير على صعيد الدولة ككل. فقد أدى تراكم رؤوس الأموال في العديد من الدول الصناعية خلال القرن المنصرم إلى الاستثمار الصناعي، خاصةً وأن الاختراعات والابتكارات التي ظهرت آنذاك؛ وجهت الكثير من الدول لإحداث تنميةٍ صناعيةٍ أصابت مختلف أركان الحياة الإنسانية، لما لها من عائداتٍ ماليةٍ واقتصاديةٍ وتنمويةٍ دفعت بالبشرية جمعاء نحو التقدم العلمي والتكنولوجي، والاعتماد على وسائل الاتصال في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي والتنموي المطلوب والمنشود.[1]

انتجت الثورة الصناعة حالةً من الاندفاع الإنساني صوب الانتاج التكنولوجي والتقني، والتي ادخلت الإنسان إلى عصره الرقمي والمعلوماتي بشكلٍ كاملٍ، ليبدأ بذلك ظهور وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والتي أحدثت فروقاً عديدةً في المشهد الحياتي العام للأفراد والجماعات والمجتمعات والدول على حدٍ سواء[2]. دخلت هذه الوسائل الاتصالية الحديثة كافة أشكال النشاطات الانسانية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والإدارية، ليتغير، بذلك، مفهوم الأمن والاستقرار والسيادة والدولة والسلطة، وتتحول معها النتاجات والآليات والأدوات البشرية نحو مواكبة هذه التغييرات، خاصةً تلك التي تتعلق بالتنمية والسيادة[3]، والتي

---

[1] البرعي، احمد، **الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية**، القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1982م، ص 16 – 18.

[2] المرجع السابق، ص 25.

[3] الخضيري، محسن، **العولمة الاجتياحية**، القاهرة: مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م، ص 335 – 336.

تأثرت كثيراً جراء هذه التطورات الاتصالية الحديثة، مُحدثة؛ نقلةً في الكيفية التي تتعامل معها كُبريات النظم السياسية حول العالم، بين تحصين نفسها، وتوظيف تلك الوسائل بشكلٍ يخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية، ويضبط لها حدودها السيادية والقومية والوطنية.

على إثر ذلك، باتت الأهمية التوظيفية لقطاعات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في مسارات التنمية؛ توجهاً استراتيجياً تسعى كافة الدول لمواكبته والاستفادة منه قدر الإمكان. وهو مسار أصاب الساحة الفلسطينية، رغم خصوصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تحتوي على قطاعاتٍ اتصاليةٍ وتكنولوجيةٍ تعمل في فضائها العام والخاص، وبها العديد من الكفاءات البشرية القادرة على إحداث الفارق التنموي إذا ما توفرت لها مقومات نجاحها.[1]

يُعد قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات من أسرع القطاعات نمواً في فلسطين، نظراً لوجود المقومات التي تؤهله لأن يَحظى بدورٍ مركزيٍّ في صنع التغيير التنموي الشمولي والمستدام المنشود عبر الساحة الفلسطينية، بحيث يُلقى على عاقته الكثير من المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتعليمية[2]. فقد بات هذا القطاع منفذاً مهماً لإيصال الصوت الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، وأداةً مهمةً لتعزيز التنمية في الأرضي الفلسطينية.

تُشير الاحصائيات الرسمية المُتعلقة بهذا القطاع إلى أهميته السياسية والاقتصادية في إحداث التنمية واستدامتها في الأراضي الفلسطينية. حيث تشير بيانات التعداد الاحصائي الرسمي للعام 2017م، مثلاً، بأن عدد المنشآت العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية بلغ (1,008) منشأة من اجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة (158,573) في الأراضي الفلسطينية. وشَغَل هذا القطاع حوالي (9,200) عاملاً وعاملةً في العام 2017م مقارنة مع تشغيله (8,310) عاملاً وعاملةً خلال العام 2012م، بزيادة بلغت (11%)[3]. كما

---

[1] دهليز، خالد، لبد، خالد، "***مقومات نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية في فلسطين: دراسة استكشافية*** "، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب: العلوم الإنسانية**، م: 31، ع: 7، 2017م، ص 1139 – 11140.

[2] انظر: موقع هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/FlhkF . ت. ز: 2020/3/1م.

[3] أنظر: موقع جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "اقتصاديات قطاع المعلوماتية والاتصالات"، الرابط الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3461# . ت. ز: 2020/3/1م.

وشكل الإنتاج الكلي لهذا القطاع ما نسبته (6.8%) من اجمالي الانتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية في العام 2016م مقارنة مع (3.7%) في العام 2015م. وتجاوزت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النصف مليار دولار، مما شكل ما نسبته (4.09%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2016م مقارنة مع ما نسبته (4.07%) في العام 2015م[1].

تأثر عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ومنذ نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993م، بعدة عوامل ومؤثراتٍ لها انعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية على الساحة الفلسطينية ككل. تأتي السلطة الفلسطينية في مقدمة المؤثرين في عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي اتاحت المجال لبدء الاستثمار والعمل به منذ قدومها إلى الأراضي الفلسطينية، سعياً منها لإرساء دعائم مشروعها الوطني، وقيام الدولة الفلسطينية المنشودة، والتي ستكون بحاجةٍ لمثل هذه القطاعات الحيوية فيها. يلي ذلك إسرائيل كمؤثرٍ قويٍّ في عمل هذا القطاع، نظراً لتحكمها بمختلف مقوماته، بل بمختلف مقدرات الفلسطينيين سلطةً وشعباً. كما وتعد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مؤثراً، مباشراً وغير مباشراً، على عمل هذا القطاع، كاتفاقية أوسلو (Oslo)، وبروتوكول باريس الاقتصادي، وغيرها من الاتفاقيات.

وفي سياقٍ متصل، دخل هذا القطاع، ونظراً لتراكمية استخدامه، والاندفاع البشري صوبه، مُعترك الحياة السياسية والاجتماعية لدى الشارع الفلسطيني. فمع تلك الاسهامات التي أرفدها هذا القطاع، بوسائله الاتصالية والاجتماعية الحديثة، في إيصال الرواية الفلسطينية عما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكاتٍ إسرائيليةٍ، وتسويقها لمختلف انحاء العالم، إلا انه، وفي الوقت عينه، كان لها انعكاساتها على الحقوق المدنية والإنسانية والاجتماعية لدى المجتمع الفلسطيني، سيما فيما يتعلق بالحقوق الرقمية، كحق الوصول إلى الانترنت، والحصول على المعلومات، وحرية الرأي والتعبير، وخصوصية حماية البيانات دون تعرضها لانتهاك، وتكوين

[1] موقع جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "**اقتصاديات قطاع المعلوماتية والاتصالات**"، مرجع سابق.

التجمعات السلمية والسياسية الافتراضية، والاعتقال على خلفية النشر عبر الفضاء الرقمي الفلسطيني، واطلاق القوانين والتشريعات التي تحجب المعلومات، أو الولوج إلى مواقع الكترونيةٍ معارضة، وغيرها من الحقوق التي تُعبر عن الحالة العامة للحريات في الشارع الفلسطيني. وهو شأن يُلقى على عاتق السلطة الفلسطينية، وكيفية توظيفها لهذا القطاع في خدمة الحريات العامة في الأراضي الفلسطينية، والتي تعكس نتاجات ارتباط هذا القطاع مع السلطة الفلسطينية، وانعكاسات ذلك على استدامة التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية.[1]

تشكل الإطار العام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية قد هذا النحو، ليُلقي بظلاله على الشارع الفلسطيني، بين مُشغلاً له، ومُستفيداً من خدماته، وموظفاً له في الكثير من مساراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية. أتاح هذا القطاع الفرصة أمام الفلسطينيين إمكانية الولوج إلى العالم الخارجي، لكنه، وفي الوقت عينه، يُعد ساحةً للصراع مع إسرائيل، خاصةً في مفهومه الالكتروني والرقمي، وما يتعلق بذلك بنفوذ أو بسيادة أو بتحكم السلطة الفلسطينية بفضائها الرقمي والمعلوماتي، والتي تحاول إسرائيل انتقاصه في هذا السياق أيضاً. كما ويُعد هذا القطاع مؤشراً على مستوى الحريات وبناء المجتمع المدني في الشارع الفلسطيني، سيما ما يتضمن ذلك علاقته مع السلطة الفلسطينية، وتوظيفها له في تعزيز الحريات وإرساء معالم الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، أو استخدامه كأداةٍ مخالفةٍ لذلك. فضلاً على صورة هذا القطاع أمام الشارع الفلسطيني، ورضاه عن خدماته ومسؤولياته الوطنية تُجاه الجمهور الفلسطيني برمته.

2.1 مشكلة الدراسة

لم تكن الساحة الفلسطينية، السياسية والاجتماعية والمجتمعية، بمعزلٍ عن كافة التطورات التكنولوجية والاتصالية والتنموية التي اجتاحت العالم، بل اصابتها كما اصابت غيرها من الدول والمجتمعات والنظم السياسية. لكن خصوصية الحالة الفلسطينية، والتي ما زالت تقبع

[1] المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي – حملة " اعرف حقوقك الرقمية: نحو فضاء رقمي فلسطيني آمن وعادل وحر "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/ERgKl . ت. ز: 2020/3/3م.

تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما يفرضه هذا الاحتلال من قيودٍ على أي تحركٍ فلسطينيٍّ، سياسيٍّ أو تنمويٍّ أو اقتصاديٍّ أو قانونيٍّ؛ يَحول دون تحقيق الأدوار التنموية المرجوة منها. إضافةً لخصوصية الكيان الفلسطيني، والذي ما زال في طور البناء الدولاتي، بحيث لم يصل بعد إلى إرساء معالم الدولة الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، ما يجعل مقومات تحقيق التنمية المستدامة غير كاملة الأركان والعناصر.

وعلاوةً على ذلك، فإن هناك العديد من المؤشرات التي توحي بصعوبة دور قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تحقيق الكثير من معالم التنمية السياسية والاقتصادية واستدامتها في الشارع الفلسطيني، كتأثير الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني عليه، وما نتج عنها من انتقاصٍ للسيادة الفلسطينية، والصورة النمطية التي اوجدتها هذه القطاعات في أذهان الفلسطينيين، والتي خلفتها أيضاً سياسات الاحتكار والارتفاع المستمر في اسعار الخدمات التكنولوجية في الساحة الفلسطينية، والتي زعزعت ثقة الفلسطينيين بقدرة هذا القطاع على استدامة التنمية الفلسطينية. إضافةً لحيثيات نشوئه في المجتمع الفلسطيني منذ قيام السلطة الفلسطينية، ومنظومة التشريعات الفلسطينية المرتبطة به، والانقسام الفلسطيني، وارتباطه، كقطاعٍ تقنيٍّ ورقميٍّ واتصاليٍّ، بنطاق الحريات في المجتمع الفلسطيني، وغيرها من التأثيرات الأخرى، والتي ترتبط بالاحتلال الإسرائيلي كفاعلٍ ومؤثرْ في عمل هذا القطاع، والسلطة الفلسطينية كمشغلٍ ومنظمٍ له، ونتاجات القطاع نفسه المُقدمة للشارع الفلسطيني، والتي تنعكس بدورها على المشهد العام للتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، تُحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلها المركزي والرئيسي، والمتمثل بما يلي:

ما هو دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في استدامة التنمية السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية؟

3.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة ايضاً الاجابة على مجموعةٍ من الاسئلة الفرعية الخاصة بها، وهي: –

1. ما هو الإطار العام لكلٍ من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني؟ والتنمية المستدامة؟

2. كيف تؤثر كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل وما نتج عنهما من اتفاقياتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ على عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تحقيق وتعزيز التنمية بالأراضي الفلسطينية؟

3. ما هي العلاقة بين السيادة الفلسطينية وقطاع الاتصال تكنولوجيا المعلومات وانعكاسات ذلك على تحقيق التنمية المستدامة سياسياً واقتصادياً؟

4. هل ساهم هذا القطاع في نشر الحريات العامة والاسس الديمقراطية وبناء المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية؟

5. ما هو الواقع التنموي العام والمُعاش في الأراضي الفلسطينية؟

6. هل دعم هذا القطاع الفلسطينيين، سلطةً وشعباً، من الناحية التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ أم أن ثنائية السياسية والتكنولوجيا، وثنائية رأس المال والتكنولوجيا؛ خلفت انتهاكاتٍ اصابت الحريات العامة في الأراضي الفلسطينية؟

4.1 أهمية الدراسة

تنبع اهمية هذه الدراسة من المكانة التي تتمتع بها قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ارفاد الدول والمجتمعات بالتنمية المستدامة، وما يتعلق بذلك من نتاجاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ قد تدفع بهذه الدول نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي، أو تحولها لأداةٍ اجتماعيةٍ تستخدمها شعوبها لتحقيق مطالبها، وإحداث التغيير السياسي والاجتماعي المنشود منها.

علاوةً على ذلك، فإن كُبريات دول العالم تسعى إلى تطوير منظومة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتأمين سيادتها على العالم الواقعي والافتراضي من خلال السيطرة على كم المعلومات الناتج من التطبيقات والمواقع والاتصالات والصادرة مهما كان نوعها وشكلها.

وفيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وفي ظل تنامي استخدام قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فتتبع أهمية هذه الدراسة، وفي هذا السياق، في التعرف على الدور التنموي والمستدام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العامل في الأراضي الفلسطينية. فضلاً عن التعرف على دوره في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية، وما يكتنفها من هيمنة الاحتلال الإسرائيلي عليها، ونقص سيادتها على مواردها بصفةٍ عامة. مع تسليط الضوء على الكيفية التي يعمل بها هذا القطاع في ظل الخصوصية الفلسطينية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والنظرة العامة للشارع الفلسطيني نحوه. مع الاخذ بعين الاعتبار كيفية نشوء هذا القطاع منذ قدوم السلطة الفلسطينية، وتنامي قوته حتى بات مؤثراً على المشهد العام في الأراضي الفلسطينية، وما يُقترن به من تراكمٍ لرأس المال، ومنظومةٍ من التشريعات والقوانين التي تتعلق بالحريات العامة، وبناء المجتمع المدني الفلسطيني، وترميم البيت الداخلي الفلسطيني، وانعكاسات ذلك على الشارع الفلسطيني برمته.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدارسة، وبالمقام الاول، إلى معرفة دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في إحداث التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية. خاصةً في ظل الاندفاع المجتمعي والرسمي صوب استخدام هذه الوسائل، وتوظيفها بمختلف مناحي الحياة، لتصبح مورداً أساسياً تحتاجه الدول لتحقيق التنمية المستدامة. لذا، فهناك أهدافاً أخرى تسعى هذه الدراسة لتحقيقها، تتمثل فيما يلي:

1. التعرف على الإطار العام لكل من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والتنمية المستدامة.

2. التعرف على كيفية العلاقة ما بين السلطة الفلسطينية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، سيما في الجانب السياسي والاقتصادي، والتأثيرات المتبادلة فيما بينها.

3. معرفة تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وانعكاسات ذلك على دوره في التنمية المستدامة، وتعزيز الاقتصاد المقاوم في الأراضي الفلسطينية.

4. معرفة الواقع التنموي العام والمُعاش في الأراضي الفلسطينية.

5. التعرف على دور هذا القطاع في نشر الحريات وبناء المجتمع المدني الفلسطيني.

6.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

الحدود البشرية: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني.

الحدود الزمانية: من العام 1993م ولغاية العام 2020م، أي منذ النشأة الفعلية والرسمية للسلطة الفلسطينية.

الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية الخاضعة لحكم السلطة الفلسطينية، والتي يعمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني ضمنها.

7.1 فرضية الدراسة

تُشكل خصوصية الحالة الفلسطينية عائق كبيراً أمام الكثير من العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُدار بها الدول والكيانات السياسية. فسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مختلف مُقدرات البناء والنهوض الدولاتي الفلسطيني، رسمياً وشعبياً، وتعثر تحول السلطة الفلسطينية لدولةٍ لها سياداتها على نطاقات حكمها؛ جعل من مسألة تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية أمراً شائك التعقيد، نظرياً وعملياً وواقعياً.

أحدثت وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات نقلةً كبيراً في مجالات تحقيق التنمية داخل الدولة وخارجها، خاصةً وأنها تجاوزت حدودها السيادية، لتتحول لأداةٍ يستخدمها الأفراد والجماعات والمجتمعات والنظم السياسية. وهو حدث متواجد في الساحة الفلسطينية، لكن يعتريه النقص بفعل خصوصية الحالة الفلسطينية، والتي تتمثل بتواجدية الاحتلال الإسرائيلي، وطبيعة العلاقة ما بين السلطة الفلسطينية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العامل في الأراضي الفلسطينية، ونظرة الشارع الفلسطيني لهذا القطاع، وتأثيرات الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على هذا القطاع. لذلك، تُحاول هذه الدراسة التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً محدوداً في استدامة التنمية السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بفعل الكثير من الأسباب السياسية والاقتصادية والقانونية الخاصة بالبيئة الفلسطينية.

- يتأثر دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في استدامة التنمية السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بعدة مؤثرات وهي: الاحتلال الإسرائيلي؛ وما ينتج عنه من معيقاتٍ. وطبيعة علاقته مع السلطة الفلسطينية؛ سيما السياسية والاقتصادية. ومنظومة التشريعات والقوانين التي تحكم عمل هذا القطاع.

- على الرغم من مساهمة قطاع الاتصالات، المحدودة، في التنمية الاقتصادية، إلا أن دوره في التنمية السياسية مازال مقيداً بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ونتاجات اتفاق أوسلو. فضلاً عن سياسات السلطة الفلسطينية، وطبيعة العلاقة مع القائمين على هذا القطاع، والتي أفضت إلى تسيّس هذا القطاع ضمن ثنائية السياسة والتكنولوجيا، وثنائية رأس المال والتقانة أيضاً.

8.1 منهجية الدراسة

للوصول إلى إجاباتٍ لأسئلة الدراسة، وتحقيق أهدافها، والتحقق من صحة فرضياتها؛ فسيتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لهذه الأغراض، عبر وصف واقع وآليات عمل قطاع

الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ونظرة الشارع الفلسطيني له، وتأثيرات خصوصية الحالة الفلسطينية عليه، ومن ثم تحليل انعكاسات ذلك على دوره التنموي المستدام في الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية. عبر استخدام وتوظيف الأدبيات المتعلقة بهذا الشأن، والتطرق إلى الأطر النظرية الخاصة بالتنمية المستدامة، والمراجع الإلكترونية الخاصة بذلك.

سيتم الاستعانة أيضاً بالمنهج الاستقرائي، والذي تحاول الدراسة، ومن خلاله، استقراء الواقع العام لعمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية. عبر تحليل الدراسات الاعلامية المتعلقة بهذا الشأن، والبحث في الأدبيات والدراسات المنشورة والخاصة بالشأن الرقمي والمعلوماتي الفلسطيني في القطاعين العام والخاص، وذلك للوصول إلى إجاباتٍ وافيةٍ حول الدور التنموي والمستدام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في ظل الخصوصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحالة الفلسطينية.

9.1 مصطلحات الدراسة

تتعلق الكثير من المصطلحات والمفاهيم بهذه الدراسة، لكن سيتم التركيز على مجموعةٍ منها تخدم اهداف الدراسة، وهي ما يلي:

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: وهو القطاع الذي تندرج تحته كافة صور الاتصال داخل أي دولةٍ أو خارجها. يأتي في مُقدمة هذا القطاع؛ الانترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الالكترونية، وقطاع الشبكات الحكومية والخاصة، والبُنى التحتية الحاسوبية والاتصالية، وشركات الاتصال الخليوي والعمومي، والمجتمعات المدنية والبشرية العاملة فيه.[1]

التنمية: قد يكون مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم الجدلية بين جموع السياسيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع. لغوياً، يأتي هذا المصطلح من المصدر (نَما)، والذي يعني الزيادة في

[1] البداينة، ذياب، **الامن وحرب المعلومات**، ط 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م، ص 37 – 39.

الشيء[1]. لكن اصطلاحاً؛ فمرده ومعانه يتعلق بصورةٍ رئيسيةٍ في الحقل الذي يتمحور حوله. وبصفةٍ عامةٍ، فالتنمية تعني: " زيادة قدرة المجتمع ككل على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة "[2]. وتُعرف التنمية أيضاً بأنها: " عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني، فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية "[3].

تُشير التنمية أيضاً إلى: عمليات التغيير الاجتماعي الهادفة إلى القضاء على مكونات البناء القديم لدولةٍ ما، وإقامة بناء اجتماعي جديد تنطلق منه قيم اجتماعية حديثة ومستحدثة[4]. كما ويُشير إلى: " زيادة محسوسة في الانتاج والخدمات الشاملة والمتكاملة، والمرتبطة بحركة المجتمع تأثراً وتأثيراً، مستخدمة الاساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والادارة ".[5]

أما إجرائياً، فيمكن تعريف التنمية بأنها: تكامل الجهود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والإدارية بهدف إحداث عمليات تغيير وتحول جوهري في البُنى الاساسية للدولة والمجتمع على حد سواء. وهي عملية تتكامل فيها الجهود الرسمية وغير الرسمية، وتُسخر لها مختلف امكانيات الدولة وخططها الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا هي إحدى أهم المحركات الرئيسة في إحداث التنمية، لما لها من أهمية في تسريع عمليات التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وانتشار استخدامها بين

---

[1] انظر: معجم المعاني، المعجم الوسيط. باب النون، ص 895. انظر ايضاً الرابط الالكتروني: https://cutt.us/bK2Ok

[2] صالح، ماهر، **ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجًا"** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012م، ص 11 – 12. انظر: أبو كريشة، عبد الرحيم تمام، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003م، ص 37 – 40.

[3] عبد الرحمن، إسماعيل، عريقات، حربي، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، ط 1، عماد: الدار الجامعية، 1999م، ص 331 – 332.

[4] عبد الباسط، حسن، **التنمية الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 2001م، ص 93 – 94.

[5] سيد، محمد، **الاعلام والتنمية**، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1979م، ص 20 – 21.

مختلف الشرائح الاجتماعية والمجتمعية، وتحولها لقوةٍ قادرةٍ على تحريك المجتمعات، سياسياً واقتصادياً وتنموياً.

التنمية السياسية: وهي إحدى أشكال التنمية بصفةٍ عامةٍ، والتي تدرس العلاقة ما بين المجتمع ونظامه السياسي، كقضايا الحريات العامة، والتحديث السياسي، والديمقراطية، والنظم الانتخابية، وقضايا الفساد والمساءلة والمحاسبة، وبناء المجتمع المدني، والمشاركة السياسية، والتعددية الحزبية والفكرية، وتطوير أداء مؤسسات الدولة، وتنميتها بما يضمن مشاركة جميع أطياف المجتمع في بناء مجتمعاتهم، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً. وقد ارتبط هذا المفهوم بالدول النامية، وبحيث تبلور، وكميدانٍ مستقلٍ، لتطوير أنظمة هذه البلدان، واستفادتها من تجارب الدول الأخرى، سيما تلك الدول المتقدمة، سياسياً واقتصادياً وصناعياً وتقنياً.[1]

ويرى عالم السياسية الأمريكي (جبرائل ألموند) (Gabriel A. Almond)[2] بأن التنمية السياسية تُشير إلى: قدرة أي نظامٍ سياسيٍّ على معالجة أربعة أزمات؛ أزمة بناء الدولة، وأزمة بناء الأمة، وأزمة المشاركة، وأزمة التوزيع. إضافة لاستجابة هذا النظام للتغييرات السياسية من حوله، سواء داخل المجتمع، أو في البيئة الدولية المحيطة به. فضلاً عن مواجهة التحديات التي تتعلق ببناء الدولة، لاحتوائها على انساق مستقلة تتعلق بقدرة هذا النظام على إدارة عملتي المشاركة والتوزيع في المجتمع، وانعكاس ذلك على بناء الدولة ككل.[3]

وبمعنىٍ آخرٍ، فالتنمية السياسية: سلسلةً من العمليات المؤسسية والمؤسساتية التي تهدف إلى تكريس الاستقرار والتكامل في المجتمع، وفتح المشاركة السياسية أمام مختلف الشرائح الاجتماعية في الدولة، واحتكام الدولة إلى الديمقراطية والحكم الرشيد ومنظومة القوانين والتداول السلمي للسلطات، وخلق البيئة المناسبة للحريات العامة وبناء المجتمع المدني، والتوزيع العادل

---

[1] الشريفي، نداء، **تجليات العولمة في التنمية السياسية**، عمان: دار جبيهة للنشر والتوزيع، 2007م، ص 100 – 103.

[2] **جبرائل ألموند:** عالم سياسة أمريكي عُرف بعمله حول السياسة المقارنة والثقافة السياسية. انظر الرابط: https://cutt.us/v6kAE . ت. ز: 2020/3/8م.

[3] غانم، عبد المطلب، **دراسات في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981م، ص 56 – 58.

للثروات، وتحفيز المجتمع نحو استدامة التنمية بمختلف اشكالها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والفكرية، بما يكفل له تعزيز اسهاماته في بناء الدولة.[1]

التنمية الاقتصادية: وهي مجموعة من السياسات والاجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد للدولة، بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد خلال فترة ممتدة من الزمن، بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من افراد المجتمع. وهي عملية شاملة ترتبط بخلق حالةً جديدةً ومتطورةً في الدولة والمجتمع. كما وتعتمد، وبدرجةٍ كبيرةٍ، على جدية صانعي القرارات السياسية والاقتصادية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغير المطلوب لمثل هذه العملية، عبر مواكبة عجلة التغيير، سيما من النواحي التقنية والتكنولوجية.[2]

وتجدر الإشارة هنا للضرورة التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وهو جزء من سلسلة عمليات التنمية الاقتصادية، والتي هي أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي، بحيث تتطلب التنمية الاقتصادية تغير جذري في أساليب الإنتاج للدولة والمجتمع، مع وجود قاعدة حاضنة لهذا التغير، خاصةً في النواحي المالية والتكنولوجية والسياسية والقانونية، والتي تُهيئ المناخ المناسب لتحرك رأس المال نحو الاستثمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية.[3]

الأراضي الفلسطينية: وهي الاراضي التي خضعت لحكم السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو مع الجانب الإسرائيلي عام 1993م. وقد قُسمت إلى ثلاث مناطق؛ " مناطق (أ): وتخضع أمنياً وإدارياً بالكامل للسلطة الفلسطينية. ومناطق (ب): وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية وأمنياً

---

[1] الشريفي، نداء، **تجليات العولمة في التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 101 – 104.

[2] بدران، احمد جابر، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014م، ص 23 – 24.

[3] عطية، عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م، ص 17 – 19. أنظر: لطفي، علي، **التنمية الاقتصادية**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1986م، ص 183 – 185.

لإسرائيل. ومناطق (ج): وتخضع للسيطرة الإسرائيلية فقط "[1]. وهي نطاقات عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، بحيث تصل خدماتها لبعض هذه المناطق، وبعضها الآخر يتعرض للعقبات الإسرائيلية. تغيرت معالم هذه الأراضي الفلسطينية الخاضعة لحكم السلطة الفلسطينية بفعل استمرار الاستيطان الإسرائيلي، وعدم التزام الجانب الإسرائيلي ببنود الاتفاقية الموقعة مع الجانب الفلسطيني، مما أدى إلى حدوثٍ تغييرات كبيرةٍ على هذه المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وبالتالي زيادة معوقات العمل الحكومي الفلسطيني بها.

سيادة الدولة: تُعرف السيادة بأنها: "السلطة العليا داخل الدولة"[2]. كما وتُعرف أيضاً: "قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها الداخلية والخارجية بشكلٍ مستقل"[3]. وتعني أيضاً: "سلطة الدولة العليا على رعاياها، واستقلالها عن أية سلطةٍ أجنبية"[4].

الاقتصاد المعرفي: أو الاقتصاد المعلوماتي أو الاقتصاد الجديد، وهو: الاقتصاد القائم على الاستخدام الموسع والواسع للمعلوماتية وشبكات الانترنت ووسائل الاتصال الحديثة، ومرتكزاً بقوةٍ على المعرفة والتطور التكنولوجي والنماذج الكمية والنوعية في الاقتصاد والتنمية[5]. كما ويُعرف أيضاً بأنه: " الاقتصاد القائم بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ على المعرفة، وتوافر تقنية الاتصالات والمعلومات، واستخدام الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة "[6].

المجتمع المدني: وهو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أسس الديمقراطية، وتشكيل الاحزاب، وحرية العمل السياسي، والنقابات العمالية، والمنظمات المدنية وشبه

---

[1] عبد العاطي، محمد، " **السلطة الوطنية الفلسطينية** "، الجزيرة نت، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/8wGb2 . ت. ز: 2020/3/9م.

[2] حسين، جمعه، **القضاء الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998م، ص 54.

[3] حمدي، صلاح الدين، **دراسات في القانون الدولي العام**، الجزائر: المطبوعات الجامعية، 2002م، ص 176.

[4] المرجع السابق، ص 67.

[5] الهاشمي، عبد الرحمن، غزاوي، فائزة، **المنهج واقتصاد المعرفة**، ط 1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م، ص 25 – 26.

[6] علةً، مراد، **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة – دراسة نظرية تحليلية**، الدوحة: المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2011م، ص 6 – 7.

الحكومية، بحيث يستمد النظام السياسي قبوله، المجتمعي، عبر هذه الفئات. وهو مجتمع له خصوصيته وإطاره المفاهيمي والفلسفي بين مختلف الدول والمجتمعات، ومُقترن بشكلٍ كبيرٍ بالنظرية الليبرالية الغربية، وتراكم المعرفة الإنسانية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، والتاريخ والفكر والثقافة.[1]

المسؤولية الاجتماعية: أو المسؤولية المجتمعية: وهي تعني مسؤولية المنظمة أو المؤسسة أو قطاعات العمل، عامةً وخاصةً، عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على الدولة والمجتمع، وانعكاسات ذلك على التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي ضمن الحيز الجغرافي الذي تعمل فيه. لذلك، تعد هذه المسؤولية؛ لزاماً على قطاعات العمل في أي دولةٍ في العالم، لما لها من اسهاماتٍ في تعزيز الدوري التنموي للدولة، وتحسين النمط الحياتي للأفراد والجماعات، وتطوير البنى التحتية، وتحقيق الاستدامة المعرفية والتقنية[2]. أي التزامها المستمر في تطوير وتحسين المستوى التنموي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع، من خلال توفير الخدمات المتنوعة، ومراعاة حقوق الإنسان، وتطوير المجتمع المحلي وتنميته بآلياتٍ شمولية، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتنمية المتعلقة بالدولة والمجتمع.

الاقتصاد المقاوم: يُعرف بأنه " مجموعة السياسات والإجراءات الاقتصادية، التي يتخذها بلد ما لمواجهة عقوبات تقع عليه، عبر أدواتٍ محليةٍ تُقلل الاعتماد على الخارج إلى أقصى درجة، والتحول نحو اقتصاد تكيفي، يسعى إلى إيجاد حلولٍ إبداعيةٍ للأزمات المحلية والخارجية وتجاوزها".[3]

---

[1] بشارة، عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م، ص 67 – 77.

[2] الحموري، صالح، المعايطة، رولا، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات**، ط 1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015م، ص 23 -25.

[3] الأغا، سعيد، الحلبي، مادلين، سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/mnMJK . ت. ز: 2020/3/11م.

10.1 الدراسات السابقة

تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية وسُبل تطويرها (2018م)

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على واقع تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية وسيل تطويرها، والتطرق إلى أهم التحديات التي توجه المجموعة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية. وبناءً على نتائج الدارسة؛ أوصت هذه الدراسة على ضرورة العمل على تنظيم ندوات وإصدار منشورات حول دور مجموعة الاتصالات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي، لتوعية المجتمع بأهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع وتطويره.[1]

الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي (2016م)

يتناول هذا الكتاب تطبيقات استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في سياقات بناء مجتمع مدني عربي، وكيفية تأثير ذلك على تنمية وعي المجتمعات العربية في استخدام الفضاء الافتراضي. يستعرض الكتاب، وفي فصله الاول، دور التطبيقات الإلكترونية والافتراضية في مجال الثورات العربية، مع التركيز على واقع المجتمعات المدنية في ظل سياقات التحول الاتصالي والحراك الاجتماعي، وضعف الأحزاب السياسية أمام تنامي قوة التكنولوجيا وتنامي نفوذ القوى المدنية. أما في الفصل الثاني، فيستعرض الكتاب آليات الاحتجاج المستقبلية والفصل الافتراضي للمجتمع المدني، والابعاد السياسية لذلك. وفي الفصل الثالث، فيستعرض الكتاب مكانة الانترنت وتقنيات الاتصال في تحولات المجتمع سياسياً، وعوامل تجديد الفعل السياسي المرتبطة بذلك، وما يُمكن أن تُحدثه هذه التطورات والتحولات في بناء مجتمعٍ مدنيٍّ عربيٍّ يعكس، ومن خلاله، دور قطاعات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات العربية، خاصةً في السياقات السياسية والمدنية.[2]

---

[1] شاهين، غدير، **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية وسُبل تطويرها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الخليل: جامعة الخليل، 2018م.

[2] الجموسي، جوهر، **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، ط 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م.

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مسار التنمية المستدامة -الجزائر نموذجاً- (2015م)

تهدف هذه الدراسة إلى استنهاض التفكير وإثارة النقاش حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري (الاقتصاد السياسي)، ومشروع التنمية المنشود فيها ضمن إطار استراتيجيات وطنية شاملة، وأطر مدروسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الجمهورية الجزائرية ككل. خاصةً وأن الواقع التنموي في الجزائر جاء مُعَبراً عنه بأزمةٍ تُعاني منها التنمية الجزائرية، فحاولت هذه الدراسة الوقوف والتأكيد على الدور الذي يمكن أن يلعبه تفعيل الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي جميع المجالات، في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتباطات قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الجزائري بعوامل متعددة ومتداخلة أدت إلى تكوين حالة من التبعية، وفقدان القدرة على اختيار عقلاني بين البدائل والاستراتيجيات التنموية الأكثر ملائمة للواقع الجزائري.[1]

دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي (2013م)

هدفت هذه الدراسة بشكلٍ أساسيٍّ إلى معرفة دور وتأثير الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي. تناولت الدراسة في عدة فصول ونماذج دلالية واستدلالية لذلك، لكنها تناولت أيضاً، وفي بعض فصولها، العلاقة الكامنة بين أمن المعلومات الإلكترونية والأمن القومي وسيادة الدولة وانعكاسات ذلك على التنمية بصورةٍ عامة. إضافةً لتسليطها الضوء على واقع وامكانيات قطاعات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، والتجربة الرسمية والمؤسسية للسلطة الفلسطينية في هذا السياق منذ نشوئها عام 1993م، إضافةً للتجربة الغير رسمية (الشعبية والمجتمعية) في استخدام وتوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجابهة إسرائيل افتراضياً، ورقمياً، وانعكاسات ذلك على الشارع الفلسطيني، سياسياً واجتماعياً وتوعوياً.[2]

---

[1] سوالم، صلاح الدين، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مسار التنمية المستدامة -الجزائر نموذجاً"، مجلة الأبحاث في الاقتصاد والتسيير**، الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدية، ع: 4، ج: 1، 2015م.

[2] جلعود، وليد، **دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013م.

قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق (2012م)

جاءت هذه الدراسة بغرض الوقوف على تطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في فلسطين، والتعرف على نقاط قوة وضعف هذا القطاع، ومسارات تطوره، والخروج بمقترحاتٍ سياسيةٍ لإزالة أية عقباتٍ تعترض مسارات نموه. تطرقت هذه الدراسة أيضاً إلى دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دفع عجلة التنمية في معظم بلدان العالم، وكيف بات هذا القطاع، بمختلف صوره وخدماته، من أهم مؤشرات تطور الاقتصاديات الحديثة لمختلف دول العالم. كما وتتناول هذه الدراسة المعيقات والعراقيل التي تضعها إسرائيل أمام تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وكيفية التغلب على مثل هذه المعوقات.[1]

الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي (2009م)

يتناول هذا الكتاب مفهوم التنمية بشكلٍ عام، ومفهوم التنمية المستدامة على وجه الخصوص. كما ويتناول استراتيجيات هذه التنمية وخططها ومجالات تطبيقها. ثم يستعرض العلاقات بين الاتصال والتنمية بما يعرف بالاتصال التنموي، وتأثيرات ذلك في التنمية المستدامة، والاتصال الجماهيري للمجتمعات. إضافةً لاستعراضه بعضاً من القضايا والتجارب التنموية في الوطن العربي، كتحديات التنمية الفلسطينية، والوثائق الدولية التي تنص على الحق في التنمية، ما يرتبط بذلك من قراراتٍ ومواثيق دولية وعالمية.[2]

11.1 التعقيب على الدراسات السابقة

تُثري الدراسات السابقة الذكر، وغيرها من الأدبيات، هذه الدراسة بجانبٍ مهمٍ من الأطر النظرية التي تتعلق بمحتوى الدراسة وموضوعها، خاصةً وأن المواضيع المشتركة فيما بينها متعددة، كقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية المستدامة، والعلاقة بينهما، مما

---

[1] تريمين، توكر (Tucker tremin)، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2012م.

[2] أبو اصبع، صالح خليل، **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، ط 1، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن: جامعة فيلاديلفيا، 2009م.

يجعل مواضع التشابه متواجدة بين مختلف هذه الدراسات والأدبيات التي تتحدث عن العلاقة بين قطاع الاتصال والتنمية المستدامة، سواء بقالبٍ عامٍ، أو بشيءٍ من التخصيص والتفصيل.

أما مواضع الاختلاف، فتتمثل في هدفية الدراية وفرضياتها وأسئلتها. حيث تتناول هــذه الدراسة الدور الذي يلعبه قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تعزيــة التنميــة المستدامة في الأراضي الفلسطينية، سياسياً واقتصادياً، ومعيقات الاحتلال الإسرائيلي في هــذا السياق، والكيفية التي ينظر بها الشارع الفلسطيني لقطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات العامل فيه، ومدى جدوته وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين. إضافة لتطرق هذه الدراسة لمواضيع أخرى، كالسيادة، سواء سيادة قطاع الاتصال الفلسطيني، أو العلاقة بينه وبين ســيادة السلطة الفلسطينية، وكيف يؤثر كل منهما في الآخر، ما يجعل هذه الدراســة مختلفــةً، بعــض الشيء، عما سبقها.

12.1 فصول الدراسة

تقسم هذه الدارسة إلى عدة فصول وهي:

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها

يتناول هذا الفصل مشكلة الدراســة، وأســئلتها وفرضــياتها، ومصــطلحاتها الأوليــة والاجرائية، وأهدافها واهميتها، وحدودها ومضامينها العامة.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للتنمية المستدامة، كمفهومها وماهيتها. خصائصــها ومقوماتها. أهميتها وابعاد تحقيقها. إضافةً إلى تناوله العلاقة ما بين التنمية المستدامة وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. مع تناوله أيضاً للواقع التنموي في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثالث: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني

يتناول هذا الفصل نشأة قطاع المعلومات والاتصالات الفلسطيني. والإطار المؤسسي والتنظيمي لهذا القطاع بشقيه العام والخاص. والاحتلال الإسرائيلي وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني. والمجتمع الفلسطيني وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا العامل فيه.

الفصل الرابع: دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة

يتناول هذا الفصل الدور المباشر والرئيسي لقطاع الاتصالات الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، والبحث في الكيفية التنموية التي يحققها هذا القطاع، ومدى تقبل واقتناع الشارع الفلسطيني بدوره التنموي في ظل سياساته على أرض الواقع، وعلاقة ذلك بالسلطة الفلسطينية، وخصوصية الحالة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الخامس: خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها

يتناول هذا الفصل خاتمة عامة للدراسة، والنتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي تقدمها لأصحاب الاختصاص والمهتمين بمحال الدراسة.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة

الفصل الثاني

التنمية المستدامة

تمهيد

تتجه غالبية دول العالم إلى تعزيز مساراتها ومجالاتها التنموية بمختلف اشكالها، وذلك لما لذلك من أهميةٍ في تعزيز نموها الاقتصادي، وتحسين مستويات خدماتها المؤسسية والمؤسساتية المقدمة للمجتمع، فضلاً عن رفع مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية، وضبط سيادتها على مواردها ومجالاتها العمومية، وتحقيق الرفاهية للشعوب، ووصولها إلى الحكم الرشيد. وهو شأن يدفع بالدول نحو استدامة هذه المخرجات، والاستفادة من مسارات ربطها مع مختلف القطاعات العاملة فيها، وعلى رأسها القطاعات الاتصالالية والتكنولوجية.

1.2 ماهية التنمية المستدامة

شاع استخدام مفهوم التنمية المستدامة في عصرنا الحالي، وبات يتردد كثيراً في مختلف محافل واروقة العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقني للدول. وهو نتاج الكثير من التجارب الدولية، والعمل السياسي والحكومي والمؤسساتي، والذي أوصل كافة دول العالم إلى ضرورة التأكيد على استدامة مواردها ونشاطاتها الرسمية وغير الرسمية. والتنمية المستدامة، ومن وجهة النظر السياسية، هي فلسفة علمية وعملية، تمتاز بالعقلانية والحكم الرشيد، وتقوم على أسس ومبادئ الديمقراطية، والمجتمع المدني المتفهم لأهمية تحقيق مسارات التنمية فيه.[1]

يُشير مفهوم التنمية، بشكلٍ عامٍ، إلى: حالة الارتقاء بالمجتمع، والانتقال به من الوضع الثابت إلى الوضع الأفضل. فالتنمية؛ عملية تطور وتطوير، وتحسن مستمر، بشكلٍ جزئيٍّ وشاملٍ، هدفها التقدم إلى الامام والتحسن المستمر. لذلك، فالتنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وتقنية، ولها مخرجاتها التي تتعلق بكافة جوانب المجتمعات المدنية،

[1] دوجلاس، موسشيت (Douglas Moschit)، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000م، ص 23 – 25.

والتي جعلت منها عنصراً أساسياً للاستقرار والتطور البشري والاجتماعي، وليست فقط تحسين الجوانب الاقتصادية للدولة، بحيث باتت مركباً أساسياً تسعى الدول لاستدامته ضمن خططتهـــا، وسياساتها العامة، وبرامجها الحكومية، سواء على المدى القصير أو المتوسط أو طويل المدى.[1]

وبصورةٍ أولية، فيتمحور الهدف الأساسي للتنمية بنمو الانسان وتطوره داخل المجتمع، بوصفه الفاعل الأساسي في الدولة، والمستفيد الأول من خدماتها. لذلك، تنظر غالبية دول العالم إلى التنمية باعتبارها مزيج من التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والتقنيـــة والثقافيـــة والإدارية، والتي تختلف صورها داخل الدولة[2]، لكنها تتكامـــل فيمـــا بينهـــا بمشـــهدٍ سياســـيٍّ ومؤسساتيٍّ يمنحها الاستدامة، بما يجعلها ركيزةً أساسيةً للدولة والمجتمع على حدٍ سواء.

تعني التنمية المستدامة: مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتخذها الـــدول للانتقـــال بالمجتمع إلى مشهدٍ حياتيٍّ أفضل، وذلك بالاستخدام الأمثل لمختلف المـــوارد المتـــوفرة، وفـــي مقدمتها التكنولوجيا المناسبة، والتي تُحقق التوازن بين الانسان والدولة ومواردها الطبيعية وغير الطبيعية، ضمن سياسةً محليةً وعالميةً تُعنى بهذا التوازن. كما وتعرف التنمية المستدامة بأنهـــا: تلبية احتياجات الحاضر دون تعرض الأجيال الناشئة والقادمة لخطر النقص أو عدم الاشـــباع. فالاستدامة هنا، تُشير إلى التفاعلية التي تأخذ على عاتقها المواءمة بين الانسان وموارده ودولته، بحيث تنشئ التنمية وفقاً لأساسٍ علميٍّ مخططٍ له، ويلبي احتياجات المجتمع الآنية والمســـتقبلية تبعاً للمشاركة الاجتماعية والمجتمعية.[3]

يُنظر إلى التنمية المستدامة أيضاً بأنها: العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى مـــن الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن ما هو متاحٌ من موارد الدولة، والتي تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع، ويضمن الاستمرارية لجميع شرائح الدولة، والعادلة في التوزيـــع،

---

[1] أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت، **التنمية المستدامة: مفهومهـــا – ابعادهـــا – مؤشـــراتها**، ط 1، القـــاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017م، ص 65.

[2] غربي، علي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، الجزائر: دار الفجر للنشـــر والتوزيـــع، 2003م، ص 33.

[3] أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت، **التنمية المستدامة: مفهومها – ابعادها – مؤشراتها**، مرجع سابق، ص 81.

والتكامل في الأدوار بين الدولة ومجتمعها المدني[1]. ومع ذلك، فإن نتاج التنمية لا يمكن حصره بالبعد الاقتصادي فقط، بل بالأبعاد السياسية والاجتماعية والتقنية والفكرية، والتي تضمن تكاملية الأداء للدولة، واستمرارية تنميتها لمواردها ومجتمعاتها ومؤسساتها المختلفة.

في السياق عينه، تُعرف التنمية المستدامة، بأنها: " سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدمٍ مستمرٍ في حياة جميع السكان ورفاهيتهم. وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الافراد بشكلٍ فعالٍ وحرٍ في التنمية ". وهو مفهوم مستوحى من الإعلان العالمي للحق في التنمية عام 1986م[2]، والذي يعتبر التنمية، عملية شاملة تصب في الصالح العالم للمجتمع، وبما يضمن لهم الوصول إلى الرفاهية والرضا المعيشي، وديمومة موارد الدولة، عبر مساهمة جميع افراد المجتمع في السياقات التنموية للدولة.

تُعرف التنمية المستدامة أيضاً بأنها: " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع وتحسن مستمر لنوعية الحياة فيه ". لذلك، فالتنمية المستدامة تشتمل على القيم الاجتماعية والمجتمعية الموجودة داخل المجتمع، إضافةً لاشتمالها على مختلف الجهود والإمكانات البشرية والمادية والتنظيمية المتفاعلة، والتي تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع، والدفع به صوب الحداثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية.[3]

وفي هذا الشأن، تُعتبر التنمية المستدامة قضيةً أخلاقيةً وإنسانيةً ومصيريةً ومستقبليةً تُلقى على عاتق قطاعات العمل الرسمي وغير الرسمي في أي دولةٍ في العالم. فالتنمية المستدامة تقوم، وبشكلٍ أساسيٍّ، على تلبية احتياجات الشرائح المجتمعية الأكثر عوزاً داخل المجتمع،

---

[1] أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت، **التنمية المستدامة: مفهومها – ابعادها – مؤشراتها**، مرجع سابق، ص 81 – 82.

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجمعية العربية للإدارة البيئية، **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني**، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، البحرين: المنامة، 2005م، ص 125 – 126.

[3] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006م، ص 24.

فضلاً عن ادراكها للأبعاد الكمية والنوعية التي تتعلق بسيرورة عمل مؤسسات الدولة، كسيادتها الوطنية، ورأسمالها البشري والاجتماعي، ومواردها الطبيعية وغير الطبيعية، ومدى الوعي السياسي والاقتصادي والثقافي بضرورة توفير الرضا الاجتماعي لمختلف شرائح المجتمع، دون المساس بالاحتياجات المستقبلية للأجيال الناشئة والصاعدة.[1]

يرتبط مفهوم التنمية المستدامة، وبشكلٍ جليٍّ، بالتنمية البشرية، بحيث يُترجم هذا الارتباط الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين الدولة والمجتمع من جهةٍ، وبين الموارد المتاحة من جهةٍ أخرى. فهو ارتباطٍ بين الحاضر والمستقبل، بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال الحالية والقادمة. لذلك، فإن لهذا الارتباط انعكاساته على مفهوم التنمية المستدامة، والتي تَحرص على بناء الانسان اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً وتقنياً، وتمكينه من تحقيق انسانيته بمخرجاتٍ تعليميةٍ وصحيةٍ تنمويةٍ تُفضي لوصول المجتمعات للاستفادة المُثلى من مقدراتها دون هدرٍ أو استنزافٍ، وبما يتوافق مع التوجه المعرفي والرقمي العام للعصر الحديث.[2]

وفي ضوء ذلك، فإن الحداثة والعصرنة المرتبطة بتصاعد وتيرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يرتبط بها من تطوراتٍ تقنيةٍ ورقميةٍ، تُلقي بظلالها على التوجه المعرفي والمفاهيمي للتنمية المستدامة. فرغم أن ما لهذا النموذج الحداثي من إنجازاتٍ كثيرةٍ؛ إلا أن له صورةٍ يستدعي توضيحها من ناحيةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ، كون أن التطورات الرقمية والتكنولوجية تركت أثراً كبيراً على مدخلات ومخرجات التنمية، سيما على صعيد الحريات والديمقراطية والحكم الرشيد والمساواة والعدالة الاجتماعية. لذلك، فقد بات من الضروري تفصيل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وعدم حصرها على النتاج الصناعي أو البيئي أو الاقتصادي، لتكتمل الصورة المفاهيمية للتنمية المستدامة.[3]

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 25 – 26.

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجمعية العربية للإدارة البيئية، **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني**، مرجع سابق، ص 127 – 129.

[3] العيسوي، إبراهيم، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، القاهرة: دار الشروق، ط 3، 2003م، ص 52 – 54.

تلعب التقنيات والرقميات وتكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في صياغة وضبط مفهوم التنمية المستدامة وفقاً لمعطيات العصر الحديث، والتي انتجت شكلاً جديداً من الاقتصاد المرتبط بالمعلومات والجوانب المعرفية، وإطاراً سياسياً يتطلب مزيداً من الحرية والديمقراطية والعمل المؤسساتي القائم على التحول للمجتمعات المعلوماتية، بعيداً عن سياسات الاحتكار، أو عدم ترك المستقبل دون توجهٍ تنمويٍّ مُستدامٍ من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يُمكن الإشارة للتنمية المستدامة إلى أنها: صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبيةً لاحتياجات البشر الحاليين، وإدارتها بأرقى الوسائل التكنولوجية والتقنية والعلمية، مع الحفاظ على ديمومتها للأجيال القادمة[1]. لذلك، فإن توظيف التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة في السياقات التنموية؛ من شأنه أن يُعزز من مسارات تواجدها في الدولة والمجتمع، ويحفظ للأجيال القادمة مواردها، ويُمكن الافراد من ممارسة ادوارهم الفاعلة داخل الدولة، والهادفة إلى تنمية مواردها واستدامة عطائها، ويحقق للدولة توازنها السيادي والسياسي والاجتماعي والوطني.

يرتبط مفهوم التنمية المستدامة بعدة محاور تتداخل فيما بينها لتشكل القالب الرئيسي للتنمية المستدامة، بحيث تتلخص هذه المحاور بما يلي[2]:

1. المحور الاقتصادي: والذي يعني التوازن في توظيف الدولة لمواردها الطبيعية والغير طبيعية لإحداث تحولات جذرية في منظومتها الاقتصادية، بما ينتج عن ذلك؛ رفع المستوى المعيشي للمجتمع، وتحسين نمطية حياتهم.

2. المحور الاجتماعي: والذي يعني التطور المستمر في الخدمات الحكومية والعمومية المقدمة للمجتمع، والعمل على تفعيل المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

---

[1] عباس، صلاح، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010م، ص 19.

[2] أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت، **التنمية المستدامة: مفهومها – ابعادها – مؤشراتها**، مرجع سابق، ص 82 – 83.

3. المحور البيئي: والذي يعني قدرة الدولة في الحفاظ على مواردها الطبيعية دون استنزافها، والعمل على تنميتها بما يضمن لها التكامل في تنظيم هذه الموارد.

4. المحور التقني: والذي يشير إلى التوظيف الأمثل لوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عمليات تحقيق وتعزيز التنمية داخل الدولة، واستدامة بقائها، وذلك عبر الكثير من صور التفاعل الرقمي الحديث، أو مساهمة القطاعات العاملة في هذا السياق في تمكين التنمية داخل الدولة، وذلك بالطرق الاقتصادية، أو المساهمة المجتمعية، أو المسؤولية الاجتماعية.

5. المحور السياسي: والذي يُشير إلى جوانب تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد داخل الدولة.

تتمحور مفاهيم التنمية المستدامة حول هذه الابعاد، والتي تتقاطع فيما بينها لتُشكل المفهوم العام للتنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تعزيز قُدرة الدول في الحفاظ على استقرارها الداخلي والخارجي، ومن ثم الاستمرار في نماء مواردها الذاتية، سعياً منها في تقديم خدماتها للأجيال الحالية، مع الاخذ بعين الاعتبار حاجة الأجيال المستقبلية لهذه الموارد. ومع دخول وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مختلف مجالات الحياة، بات من الصعب فصل هذه الوسائل عن سياقات الحياة العامة، لتتحول إلى موردٍ رئيسٍ تعيه كافة دول العالم اثناء إدارتها لمجتمعاتها وشعوبها، وتحرص على ديمومة بقائه لمختلف شرائحها الاجتماعية والمجتمعية.

يتشكل المفهوم العام للتنمية المستدامة من عدة جوانب تحيط بالمشهد العام للحياة الإنسانية، والتي يتفاعل من خلالها مشكلاً الإطار العام للتنمية والمستدامة، وهي ما يلي[1]: –

1. الجانب الطبيعي: وهي المنظومة الفطرية التي يتواجد بها الانسان داخل دولته ومجتمعه، والتي تتشكل من نظامه البيئي والكوني.

2. الجانب المُصتنع: وهو المنظومة التي تتعلق بنتاجات الانسان نفسه في رقعة وجوده، بحيث تتكون من نظامه السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والقيمي.

---

[1] الغامدي، صقر، **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006م، ص 33 – 37.

3. الجانب الاجتماعي: وهي المنظومة المؤسساتية والمؤسسية التي تُنظم علاقة الافراد والجماعات داخل المجتمع نفسه، والتي تضم المؤسسة السياسية والاجتماعية والثقافية العاملة في المجتمع.

تدور مفاهيم التنمية المستدامة حول هذه الجوانب، كما وتتكامل فيما بين ابعادها مشكلةً السياق العام لمفهومها. لذا، نرى بعض الدول ترتكز في مفهومها للتنمية المستدامة على بعدٍ أو جانبٍ دون آخرٍ، وذلك حسب مناخها السياسي، وواقعها الاقتصادي، وقدراتها المادية والمالية والبشرية. لكن، وضمن واقعنا الحياتي الآني والمستقبلي، فإن دخول وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مُختلف مجالات الحياة، منح مفهوم التنمية المستدامة الكثير من الابعاد والجوانب التنقية والمعلوماتية، والتي لها انعكاساتها الكثيرة على مختلف مناحي الحياة في الدولة والمجتمع.

2.2 خصائص التنمية المستدامة

تمتاز التنمية المستدامة بأنها عملية ديناميكية ترتكز على الاستمرارية، مما يجعلها، وكعمليةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ، تتمتع بمجموعةٍ من الخصائص، اهمها[1]: –

1. شمولية اهداف التنمية المستدامة، بحيث لا تقتصر اهدافها على رفع مستويات الرفاهية للمجتمع فحسب، بل تهدف إلى تحقيق التوازن النسبي في توزيع الخدمات العامة، والحفاظ على موارد الاجيال المستقبلية، وضبط معالم السيادة الوطنية للدولة.

2. اعتماد آليات عمل التنمية المستدامة على مقوماتها المختلفة داخل حيز جغرافي محدد ومعلوم السيادة والاركان، بحيث تستهدف علاقة الانسان ببيئته ومحيطه، وهو ما يمنحها صفة الذاتية والاستمرارية معاً، وعدم الاضرار بقدرة الاجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة.

---

[1] العزاوي، فلاح، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، ط 1، عمان: دار دجلة للنشر التوزيع، 2016م، ص 56 – 57. أنظر: أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت، **التنمية المستدامة: مفهومها – ابعادها – مؤشراتها**، مرجع سابق، ص 83 – 84.

3. قدرة التنمية المستدامة على تضييق الفجوات بين التحديات التي تواجه مسارات عملها، كونها عملية تراكم معرفي ومستمر مرتبط بالتطورات المادية والتقنية التي تحيط بالإنسان، بحيث تستهدف عدم استنزافه لموارده، ومنح مرافق الدولة صفة الديناميكية والشمولية.

4. ارتكاز عمليات التنمية المستدامة على تعظيم المشاركة الشعبية والمجتمعية، ومساهمة مختلف قطاعات العمل، الرسمي وغير الرسمي، في الدولة، في تحقيق اهدافها المختلفة.

5. تعد التنمية المستدامة، وكعمليةٍ سياسيةٍ وثقافية، أكثر تدخلاً وقرباً للإنسان، سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي أو بما هو اجتماعي، الشأن الذي يمنحها بُعداً قيمياً وثقافياً يرتبط بخصوصية المجتمع وتاريخيه المدني والحضاري.

6. تداخل الابعاد الكمية والنوعية للتنمية المستدامة، كونه من الصعب فصل عناصرها المتداخلة في سيرورة عملها داخل الدولة والمجتمع على حدٍ سواء.

7. تقوم التنمية المستدامة، وبشكلٍ لصيقٍ، على فكرة العدالة الاجتماعية والمجتمعية، بالإضافة إلى الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته في تحقيق هذه التنمية، وتعزيز وجودها داخل المجتمع، وذلك بالشراكة مع قطاع العمل المتواجدة فيه.

8. يعتبر البعد الزماني عاملاً مهماً في عملها، وذلك كونها تنمية طويلة المدى، وتتسم بالديمومة والاستمرارية، بحيث تعتمد على تقديرات امكانيات الحاضر، مع مراعاتها حق الاجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة.

9. اعتماد التنمية المستدامة على التنسيق والتكامل بين مختلف قطاعات العمل في الدولة، سواء كانت عامة أو خاصة أو مدنية أو شعبية أو مؤسساتية، الأمر يستلزم توافر مناخ سياسي قائم على الحكم الرشيد، وعدالة التوزيع، والتوازن في استخدام موارد الدولة المختلفة.

ترتكز خصائص التنمية المستدامة، وبشكلٍ عامٍ، على فكرتين أساسيتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصاً الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر عوزاً، والتي تستحق أن

تُولَى أهميةً كبرى من قبل مختلف قطاعات العمل في الدولة. وفكرة محدودية قدرة البيئة والموارد الطبيعية المتوافرة في الدولة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة. [1]

تُسهم خصائص التنمية المستدامة، بأبعادها واهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية، في وصول المجتمعات البشرية إلى مستوياتٍ عاليةٍ من الاكتفاء والرفاهية والأمن، بحيث اصبحت عمليات التنمية المستدامة، وداخل أي دولةٍ، مركباً سياسياً هاماً، ويحوي مجموعةً من العناصر التي تتعلق بأمن الانسان وحريته ومجتمعه، وما يوفره نظامه السياسي من عدالةٍ وانصافٍ ومشاركةٍ وتمكينٍ لكافة مسارات التنمية في المجتمع، والتي تعود بالنفع على كافة مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، الأمر الذي يُسهم في ببناء منظومةً تنمويةً قائمةً على الشراكة والمشاركة الاجتماعية والمجتمعية.[2]

ترتبط خصائص التنمية المستدامة، وفي عصرنا الرقمي والتقني الحالي، بحقوق الانسان بشكلٍ لصيقٍ، كونها تُراعي جملةً من حقوقه المرتبطة بمعايير تقدم الدول والمجتمعات، كالحق في الحياة، وحق في الأمن، وحرية التنقل، وحرية المسكن، وحرية العقيدة، وحرية الرأي، وحرية الإعلام، وحرية التعليم، وحرية الاجتماع، وغيرها من الحقوق. لذلك، تُشكل التنمية المستدامة خصوصيةً ضمن اهتمامات منظمات المجتمع المدني، والتي تسعى إلى خلق مجتمعٍ ديمقراطيٍّ تسوده العدالة الاجتماعية، والتنامي السياسي والاقتصادي، والتوظيف السليم للموارد التكنولوجية، والتي باتت تُعد مورداً رئيساً في حياة الدول والمجتمعات.[3]

في الشأن عينه، وانطلاقاً من ارتباط خصائص التنمية بالإنسان كمحورٍ رئيسيٍّ، فقد بات من الطبيعي اعتماد التنمية المستدامة على المشاركة الشعبية، ومشاركة مؤسّسات المجتمع المحليّ والمدني في وضع الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصاديّة

---

[1] العزاوي، فلاح، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، مرجع سابق، ص 57 – 58.

[2] المرجع السابق، ص 63 – 65.

[3] الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، **التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات**، الدوحة: دار الكتاب القطرية، 2008م، ص 23 – 25.

والاجتماعيّة والسياسية في الدولة، وبذلك، تتمكن هذه الجهات والمؤسسات من تحديد أولويات التنمية بدقةٍ أكبر، وضمن بوتقةً من الخصائص التي تتناسب وشكلها البنائي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري، والذي يُمكنها من تحقيق الفائدة المرجوّة من استدامة التنمية فيها.[1]

تتعد خصائص التنمية المستدامة نظراً لكونها توجهاً عالمياً أخذت به غالبية دول العالم، والذي اتاح للإنسان، بقيميه وابعاده ومكان تواجده، بأن يكون محوراً لهذه التنمية. لذا، تمتاز التنمية المستدامة بأنها عمليةٍ مركبةٍ وطويلة الامد، تأخذ في ثناياتها تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للإنسان دون الإضرار بتنوعه الحيويّ، أو حقوقه السياسية والاقتصادية، فضلاً عن ارتكازها على اتجاهات والاستثمارات والاختيارات التكنولوجية، والأمر الذي يؤهلها لأن تعمل بانسجامٍ داخل الدول، وبما يحافظ على استدامة متواصلة ومنشودة تراعي حاجيات الاجيال الحالية والمستقبلية، دون هدرٍ للموارد، أو انتقاصٍ للتحديث الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع ككل.[2]

3.2 مقومات التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة، وفي أي دولةٍ في العالم، على مجموعةٍ من الأسس والمقومات الواجب توافرها على صعيد الدولة والمجتمع على حدٍ سواء، والتي تعمل على تهيئة الظروف الملاءمة لبناء المنظومة التنموية المستدامة، بحيث يمكن إجمال هذه المقومات بما يلي[3]:

1. توافر الوعي المجتمعي والمؤسساتي بماهية التنمية المستدامة، واعتبارها منظومة عملية وعلمية، ومستمرة ومتصاعدة، وليست مجرد حالة تقتصر على قطاعٍ دون آخر، أو فئةٍ دون سواها.

2. التنمية المستدامة عملية مجتمعية، تساهم بها مختلف القطاعات العاملة في المجتمع بمختلف اشكالها وصورها، سواء على صعيدها الرسمي أو الخاص أو المدني.

---

[1] الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، **التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات**، مرجع سابق، ص 27 – 29.

[2] الغامدي، صقر، **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، مرجع سابق، ص 33 – 35.

[3] أبو اصبع، صالح خليل، **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 36 – 37.

3. التنمية المستدامة عملية مرتبطة بالإرادة السياسية، وتتسم بأسلوبٍ حضاريٍّ وعمليٍّ يُحافظ على طاقات المجتمع وموارد الدولة، ويُحقق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، انتاجاً وتوزيعاً.

4. توافر الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية المنظمة لعمليات التنمية المستدامة، والتي تأخذ بالاعتبار التحولات المؤسسة والمؤسساتية في الدولة والمجتمع، وتأثيرات ذلك على القدرات التقنية للقاعدة الإنتاجية الداعمة لعمليات التنمية المستدامة.

5. وجوب توفر قاعدة إنتاجية ومجتمعية حاضنة لعمليات التنمية المستدامة في الدولة، والتي تقوم بشكلٍ رئيسٍ على التنظيم الاجتماعي السليم للمجتمع، وقدرة مؤسسات الدولة بشقيها العام والخاص على الانتاج، والموارد البشرية المتواجدة في المجتمع، وتراكم رأسمال الكمي والنوعي في الدولة.

6. ضرورة توافر البناء الزمني طويل المدى لعمليات التنمية المستدامة، بحيث تتراكم القدرة المجتمعية والدولاتية والمؤسساتية، وذلك تعبيراً عن تراكم الإمكانيات الكمية والنوعية، والتي تعكس الواقع الصحيح لعمليات التنمية المستدامة في الدولة، بعيداً عن أي تغيراتٍ متأرجحةٍ مرتبطةٍ بنموٍ اقتصاديٍّ مرهونٍ فقط بواقعٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ ضمن فترةٍ زمنيةٍ محددة، سيما وأنه يعصب قياس نتاجات التنمية المستدامة ضمن إطارٍ زمينيٍّ قصيرٍ المدى.

7. تعاظم قدرات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية لبلوغ غايات التنمية المستدامة، وهو شأن مرهون بمدى وعي مؤسسات الدولة ومراكز قواها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأهمية تصاعد قدرات المجتمع، بعيداً عن اخضاعه للأنماط الاستهلاكية، وعبر توظيف طاقاته نحو استدامة موارده بمختلف اشكالها.

8. حاجة عمليات التنمية المستدامة للتحفيز، والذي ينبع من التأكيد على انتماء الفرد لمجتمعه، وأهميته في المنظومة التنموية للدولة، وهو شأن يُلقى على عاتق مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، ومدى وعيها بأن انتاجها، وتعاظم قدراتها المادية والاجتماعية والمجتمعية، يبدأ من الفرد في المجتمع، وينتهي عنده أيضاً.

9. الحفاظ على البيئة، كونها المصدر الرئيس والاساسي لموارد الدولة الطبيعية، وإحدى أهم مرتكزات التنمية المستدامة، والتي تقوم على فكرة المحافظة على المخزون البيئي لمختلف الأجيال الحالية والقادمة، وذلك لضمان عدالة التوزيع بين هذه الأجيال، واستمرارية إنتاجية الدولة، وتحملها لمسؤولياتها الاجتماعية والمجتمعية تُجاه جمهورها المستهدف، وهو شأن توليه الدول أهميةً كبيرةً في ظل تغير أنماط الاستهلاك، وتعدد الوسائل التقنية المستخدمة.[1]

تقوم مقومات التنمية المستدامة، وبشكلٍ عامٍ، على المواءمة بين المعيار الاقتصادي المتعلق بفعالية وكفاءة الإنتاج. والمعيار الاجتماعي المتعلق بعدالة التوزيع والمشاركة الاجتماعية والمجتمعية. والمعيار السياسي المتعلق بما يوفره النظام السياسي في الدولة من حريةٍ للعمل التنموي. والمعيار التقني والبيئي القائم على التوظيف الأمثل لنتاجات وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الاقتصادية والرقمية، في تحقيق وتعزيز واستدامة عمليات التنمية في الدولة والمجتمع، بحيث تتكامل وتتشابك هذه المقومات فيما بينها لتُشكل الهيكل العام للتنمية المستدامة في الدولة، وذلك عبر نهجٍ تراكميٍّ مرتبطٍ بالزمان والمكان والمعرفة.[2]

تحتاج التنمية المستدامة، وبشكلٍ مستمرٍ، إلى مجموعةٍ من العناصر التي تتضمن لها ديمومة العطاء والنفاذ إلى مختلف شرائح المجتمع، كالعمل على إرساء معالم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة المساواة وتكافؤ الفرص، ومشاركة المجتمع المحلي والمدني، وبمختلف اطيافه، في صناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمجتمعي للدولة ككل، وضمان التعليم والصحة والسكن والتوزيع العادل للثروة، فضلاً عن الحفاظ على الخصوصية الفكرية والثقافية للمكونات المجتمعية في الدولة. وهي مقوماتٍ ومصوغات تكفل للتنمية، وحال توافرها، استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية.[3]

---

[1] الاشرم، محمود، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م، ص 72.

[2] المرجع السابق، ص 37 – 38. انظر: بريمة، محمد الحسن، ***رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية***، **مجلة المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ع: 26، 2001م، ص 65 – 67.

[3] قاسم، مصطفى خالد، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م، ص 32 – 33.

يُعد توافر مقومات التنمية في أي دولةٍ في العالم؛ مطلباً رئيساً في الحفاظ على مقدرات الدولة، وربط نسقية عملها بمعالم التكنولوجيا والاتصالات. مع العلم بـــأن التنميـــة، وضـــمان سيرورتها المستدامة، هي عملية تغيير جوهرية في الحياة الثقافية للمجتمع ككل، بحيث توصـــله إلى تحديثٍ تأصليٍّ لثقافته المجتمعية والعلمية والعملية نحو تجسيد التغييـــر وفقـــاً للمتطلبـــات المعاصرة، والتي تتعلق بالأبعاد الرقمية والتقنية والتكنولوجية، ويضـــمن تواصـــل مكوناتهـــا واستيعابها لمتطلبات العصر، واحتوائها لمستجدات المجتمع، والتفاعل معه في حركةٍ دائمةٍ تؤكد التقدم نحو التوظيف الامثل لكافة مقدرات الدولة والمجتمع، وصولاً إلى تنميةٍ مستدامةٍ تراعـــي مختلف شرائح الدولة.[1]

وبشكلٍ عام، ترتكز مقومات نجاح التنمية المستدامة، وفي أي دولةٍ في العـــالم، علـــى وجود مجتمعٍ واعيٍّ ومتفهمٍ لحقوقه وواجباته، ونظامٍ سياسيٍّ يعي أهمية استدامة التنميـــة فـــي مجتمعه لما لذلك من أهميةٍ في تحقيق اقصى درجات السلم والاستقرار. فالنظام السياســـي هـــو المُحفز لتفعيل قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية، والتي تؤدي إلى التوسع والتنوع في البرامج الاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات، بحيث تغطي معظم احتياجات المجتمع، وتُمكنه من الارتباط بعناصر الانتاج التقنية والرقمية، وتكفل له حريته في التعبير عن واقعه الحيـــاتي والمعيشي.[2]

4.2 أهمية التنمية المستدامة

باتت التنمية المستدامة اليوم؛ ركيزة أساسية للدول والمجتمعات على حد سواء، لما لهـــا من أهميةٍ في تعاظم نتاجات مؤسسات الدولة، واستمرارية عطائها لمختلف الأجيال. لذلك، فإنه يمكن سرد أهمية التنمية المستدامة بالنسبة للدول بما يلي[3]:

1. خفض حالات الفقر والعَوز في المجتمع، والعمل على وصوله للرفاهية الاجتماعية.

---

[1] قاسم، مصطفى خالد، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، مرجع سابق، ص 35 – 37.

[2] الاشرم، محمود، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً)**، مرجع سابق، ص 53 – 55.

[3] عباس، صلاح، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 20 – 21.

2. تشجيع مؤسسات الدولة، العامة والخاصة والمدنية والشعبية، على المشاركة والاندماج والتكامل في العمل التنموي، وذلك ضمن المسؤولية المُلقاة على عاتق هذه القطاعات تُجاه المجتمع.

3. اندماج البُنى التحتية للدولة مع مختلف مواردها الطبيعية وغير الطبيعية، وضمان عدم استنزافها أو هدرها دون نتاجات تعود بالنفع على الدولة والمجتمع.

4. تفعيل المشاركة الشعبية، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي.

5. ضبط معالم الدولة، وسيادتها الوطنية على مواردها ونطاقاتها، مما يُعزز من إرادتها السياسية صوب المزيد من العمل التنموي بمختلف صوره واشكاله.

6. اتاحة الخيارات الإنتاجية والاستهلاكية والتقنية أمام المجتمعات، دون المساس بحريات الأجيال الحالية، ومقدرات الأجيال المستقبلية.

7. منح قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً ريادياً في تنظيم عمليات التنمية المستدامة، وذلك للاستفادة من حالة الاندفاع الرسمي وغير الرسمي صوب هذه القطاعات.

تنبع أهمية التنمية المستدامة من مدى وعي النظم السياسية لباكورة اعمال المُنتجة لها، خاصةً على المدى الطويل، والذي سيوفر للدولة الكثير من الموارد، وتفعيل المسؤولية الوطنية الاجتماعية لمختلف القطاعات العاملة فيها. فضلاً عما سيخلفه ذلك من انعكاساتٍ تطال المجتمعات، والتي تدفعه صوب المدنية والحداثة، وحوكمة عملياته المؤسسية والمؤسساتية.

تكمن أهمية التنمية المستدامة أيضاً في قيام الدولة ببناء نموذجٍ تنمويٍّ داخليٍّ يُلبي احتياجات شعوبها وتعريفها بحقوقها وواجباتها، واختيار نمط الحياة المناسب لها، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي[1] والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية،

[1] **الايكولوجيا:** أو علم البيئة، وهو هو فرع من فروع علم الأحياء، والذي يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية وبيئتها الفيزيائية والحيوية. انظر الرابط الالكتروني: https://cutt.us/6riHW .

وتلبي مختلف احتياجاتها، الآنية والمستقبلية، وتحفظ للأجيال القادمة حقها في موارد الدولة، والتي تحتاجها لديمومة العطاء والإنتاج والاستقرار.[1]

على الصعيد التقني والتكنولوجي، فإن أهمية التنمية المستدامة تنبع، وفي هذا الشأن، من ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استعمال الحوسبة الحديثة في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر أو معيقات تحرف هذه التقنيات عن مسارها المنشود، بل تعمل على تحقيق المزيد من تطلعات الدول للتواصل والاتصال مع محطيها الخارجي، وبما يعود ذلك بالنفع على شعوبها ومجتمعاتها.[2]

إن ما يدفع بالدول والمجتمعات صوب الاهتمام بالتنمية المستدامة، واهمية تحقيقها لها، يكمن بما انتجته السياسات الرأسمالية والليبرالية من انعكاساتٍ وتأثيراتٍ اصابت معظم دول العالم بنقصٍ في الموارد، والتخوف من معدومية توفرها للأجيال المستقبلية. لذلك، تكمن أهمية التنمية المستدامة، وفي هذا الشأن، بمعرفة مدى تقدم المجتمعات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والفكرية، سيما بعد الانفجار المعلوماتي والتكنولوجي أيضاً، والذي غير كثيراً في مفهوم الإنتاج لصالح الإنتاج المعرفي التكنولوجي، وفي سهولة الوصول إلى المعلومات والمعارف، والتي اتاحت المجال لظهور تحركاتٍ سياسيةٍ ذات ابعادٍ اقتصادية تتأخذ من هذه التغييرات وسيلةً للسيطرة على مقدرات الشعوب.[3]

5.2 ابعاد تحقيق التنمية المستدامة

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة في أي دولةٍ في العالم؛ إلى ضرورة توفر مجموعةً من الابعاد المؤسسية والمؤسساتية، والتي تتكامل مع مقومات نشوء التنمية المستدامة، بحيث تُترجم

---

[1] محمد غنيم، عثمان، أبو زنط، ماجدة، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط 1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014م، ص 33 – 34.

[2] المرجع السابق، ص 28 – 31.

[3] سليم، محمد التابعي، **التنمية البشرية المستدامة**، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع: 20، 2006، ص 5 – 7.

على أرض الواقع بهيئة نتاجاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وتقنيةٍ وفكرية، تعود بالنفع على مختلف شرائح الدولة والمجتمع، والتي يُمكن اجمالها بما يلي[1]:

1. **البعد المالي والاقتصادي:** والذي يتعلق بضرورة اصلاح النواحي الاقتصادية للدولة والمجتمع، عبر اتخاذ العديد من الخطوات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز إنتاجية الفرد في المجتمع، وتحمل قطاعات العمل في الدولة لمسؤولياتها الاجتماعية والوطنية. إضافةً لضمان عدم تبديد موارد الدولة، الطبيعية وغير الطبيعية، وتغيير أنماط الاستهلاك، وتقليص التبعية الخارجية، وتعزيز مبدأ الاعتماد على ذات، والاستثمار في الرأس المال البشري والاجتماعي للدولة نفسها.

2. **البعد الإنساني والاجتماعي:** يتعلق هذا البعد بجوانب تحسين الحياة الاجتماعية والمجتمعية للفرد داخل الدولة، عبر توجيه الاهتمام المؤسساتي من قبل الدولة للاستثمار في رأس المال الاجتماعي، والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية لمختلف الأجيال الحالية والمستقبلية.

3. **البعد البيئي والطبيعي:** ويُعنى هذا البعد بأهمية تحقيق التوازن البيئي لمختلف الموارد والمقومات والموارد المتوفرة في الطبيعة، كونها المصدر الأول لاستمرارية حياة المجتمعات، بحيث تضمن للتنمية المستدامة استمرارية عملها دون انتقاصٍ أو تبديد.

4. **البعد السياسي والمؤسساتي:** ويتعلق هذا البعد؛ بتعهدات النظام السياسي لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة في الدولة، والخطط والاستراتيجيات التي يضعها في سبيل ذلك، والإجراءات والقوانين والتشريعات التي يكلفها لضمان عمل مسارات التنمية في المجتمع، وهامش الحريات الذي يمنحه لذلك، وحثه لمؤسسات الدولة للانخراط في عمليات التنمية المستدامة، والعمل على تحقيقها.

---

[1] أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت، **التنمية المستدامة: مفهومها – ابعادها – مؤشراتها**، مرجع سابق، ص 104 – 106. أنظر: قاسم، خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م، ص 37 – 40.

5. **البعد القيمي والأخلاقي:** ويتعلق هذا البعد بمنظومة القيم المعمول بها داخل المجتمع، ومدى تأثيرها على مسارات التنمية المستدامة فيه، سواء تعلقت هذه المنظومة بالفرد أو المجتمع، أو حتى المؤسسات والقطاعات العاملة فيه، سيما الخاصة منها، والتي من المفترض أن تتلمس احتياجات الدولة والمجتمع للتنمية المستدامة، بحيث تعمل على تعزيزها، وتُشارك في انفاذها ضمن مسؤولياتها الاجتماعية. كما ويتضمن هذا البعد الطابع الحضري والمدني للمجتمع، ومدى وعيه بضرورة توافر التنمية المستدامة، والحفاظ على موارد الدولة من الاندثار والتبدد.

6. **البعد التكنولوجي والتقني:** ويتضمن هذا البعد مدى الاستفادة من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا العالمية في عالمنا المعاصر، وتوظيفها نحو عمليات التنمية المستدامة في الدولة والمجتمع، عبر تشجيع الحكومات على استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمل المؤسسات الحكومية، وتحقيقها لعنصر المنافسة العادلة بين شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما ينعكس على المجتمع بمزيدٍ من التنوع التقني والمعلوماتي، والاستفادة من مردوداتها المادية والمالية في تمكين مسارات التنمية المستدامة وتنوعها. فضلاً عن سن القوانين والتشريعات الراعية لهذا البعد، والتي تكفل لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدولة مزيداً من حرية العمل والابتكار والابداع، دون تكريس جهودها نحو تعزيز قيمتها المادية والربحية والرأسمالية. إضافةً للعمل على حوكمة مختلف قطاعات العمل في الدولة، والتي تنشئ من خلالها العلاقة ما بين التنمية المستدامة، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدولة.

تتفاعل هذه الابعاد فيما بينها مشكلةً النموذج التنموي المستدام داخل الدولة، بحيث يصعب تحقيق نتاجات التنمية المستدامة إذا ما تم اغفال أحد هذه الابعاد. إضافة لضرورة مراعاة العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة، كالفرد والمجتمع، والحكومة والنظام السياسي، وقطاعات العمل العامة والخاصة، والارتباطات المحلية والإقليمية والدولية،

ومنظومة الوعي الفرد والجمعي والمؤسساتي، والتي تدخل في صلب عمليات التنمية المستدامة، وتعمل على تكامل أركانها ومقوماتها، وصولاً إلى تحقيق أهدافها وغاياتها.[1]

6.2 التنمية المستدامة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ترتبط التنمية المستدامة بعلاقةٍ وثيقةٍ مع قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كون أن وسائل الاتصال، واستخدامات الانترنت، والنفاذ لمجتمع المعلومات، والترددات الهاتفية واللاسلكية وغيرها؛ باتت اليوم من اهم موارد الدولة الأساسية، شأنها شأن أي مواردٍ طبيعيٍّ تحتاجه الدول لعملية الإنتاج، واستدامة التنمية في مجتمعاتها. فلم يعد النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والفكري للدولة والمجتمع محصوراً بقوالب مؤسساتها العمومية والخاصة، بل أن قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ أضحت اليوم شريكاً في هذا الإنتاج، إضافةً إلى نشاطات المجتمع المدني، والتي لا تسعى إلى الربح وتراكم رأس المال، بل تنظر إلى المجتمع بوصفه المنتج والمستهلك لمختلف نشاطاته البشرية والمؤسساتية والتنموية، مما جعل العلاقة اصيلةً بين التنمية المستدامة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[2]

أدخلت وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بُعداً جديداً في استدامة التنمية، تمثل بعدم التركيز فقط على مؤسسات الدولة العمومية لتحريك عجلة التنمية والاقتصاد في المجتمع، أو الارتهان فقط لمؤسسات القطاع الخاص في تعزيز مسارات التنمية؛ بل أن إتاحة استخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من مختلف شرائح المجتمع حفز المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية لمختلف القطاعات العاملة في الدولة (عامةً وخاصةً)، واتاح المجال للعمل الشعبي والجماهيري للمناداة بضرورة تحمل هذه القطاعات لمسؤوليتها الأخلاقية والوطنية والاجتماعية تُجاه الأجيال الحالية والمستقبلية، كونها المُستقبل والمُستهلك لخدماتها، والمحرك لعجلة الاقتصاد فيها. إضافةً لما انتجه هذا البُعد من ضرورةٍ لتمكين مسارات الديمقراطية وحرية العمل السياسي

---

[1] أبو النصر، مدحت، **قيم واخلاقيات العاملين في ميدان التنمية المستدامة**، القاهرة: منشورات المؤتمر السنوي للاتحاد العربي للتنمية المستدامة، 2016م، ص 55 – 57.

[2] كنعان، طاهر حمدي، ***الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 1، 2012م، ص 45 – 46.

والتنموي في المجتمع، عبر توظيف وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في خدمة اجندة التنمية المستدامة، واستماع مؤسسات الدولة لصوت الشارع، وما ينتجه ذلك من حراكٍ يدفع بمؤسسات الدولة صوب المزيد من الاهتمام بسيرورة عمل التنمية المستدامة فيها.[1]

ولأن التقدم التكنولوجي لا يتحقق بمجرد الإنفاق على استيراد التكنولوجيا، أو استخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأنماطٍ استهلاكيةٍ فقط، بل لا بد من أن يُلازم ذلك استثماراً تنموياً في هذا الاستيراد، أي صناعةً للتنمية وفقاً لمقوماتٍ تقنيةٍ ومعلوماتية، سيما في عصرنا الحالي، والذي تتداخل فيه كافة صور استخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والانتقال إلى سياساتٍ تهدف إلى التنمية المستدامة عن طريق التكامل ما بين الوسائل التكنولوجية والاتصالية، وقطاعات العمل الرسمية وغير الرسمية، وقوى المجتمع المدني والشعبي. إضافةً إلى إنشاء البُنى المؤسسية في الدولة وتقويتها أو إعادة تنظيمها وفقاً لقالبٍ سياسيٍّ قائمٍ على الترابط ما بين التنمية والتكنولوجيا، بما يؤدي إلى نشوء نمطٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ واقتصاديٍّ يعكس اهتماماً خاصاً بالاستثمار في كلٍّ من البُنى التحتية ورأس المال الإنساني والتقدّم التكنولوجي.[2]

تكمن إحدى اهم روافد تمكين التنمية المستدامة في أي مجتمعٍ في العالم؛ بما ينتهجه نظامه السياسي من توجهاتٍ نحو توظيف وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عملياته التنموية والإنتاجية، والتي تحظى نتاجاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية باستدامةٍ تُلبي احتياجات الأجيال الحالية، وتُراعي خصوصية الأجيال القادمة، يعيش فيه المجتمع في ظل نظاماً سياسياً قائماً على الحكم الرشيد، والقيم الديمقراطية، وحرية العمل السياسي والمؤسساتي، سيما وأن ارتباط التنمية بوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يخلق ضرورةً حتميةً على صعيد الدولة والمجتمع بأهمية استدامة موارده ونتاجاته المؤسساتية والتنموية.[3]

---

[1] كنعان، طاهر حمدي، **الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج**، مرجع سابق، ص 46 – 47.

[2] كنعان، طاهر حمدي، ***المهمات التنموية للدولة، والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 4/16، 2016م، ص 135 – 137.

[3] المرجع السابق، ص 139 – 141.

مؤخراً، تجاوزت العلاقة بين التنمية المستدامة ووسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الطابع الإنتاجي والاقتصادي للدولة والمجتمع، ليكون لهذه الوسائل الاتصالية الحديثة تأثيرها الكبيرة في صقل النواحي السياسية للدولة، وانعكاساتها المهمة على شكل المجتمع المدني فيه، والذي يدخل، بسياقاته البشرية والاجتماعية والقيمية والفكرية، في استدامة عمليات التنمية للدولة.[1]

تقود العلاقة ما بين التنمية المستدامة وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ التحولات العميقة في بُنية المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وقيمياً. فلم تعد الجوانب السياسية للتنمية، وفي أي دولةٍ في العالم، مستقلةً عن تأثيرات قطاعات الاعلام، ووسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومجتمع المعلومات الرقمي والافتراضي، بل أضحت هذه الوسائل صانعةً للتنمية المستدامة في المجتمع، ومُنتجةً للتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحوها. لذلك، باتت السياسات التنموية للدولة تأخذ بتوجهات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما تتركه المجتمعات البشرية الناشطة في هذه القطاعات من انطباعاتٍ نحو حاجاتها العامة والخاصة، سواء على الصعيد الحالي المتعلق بها، أو المستقبلي المتعلق بالأجيال القادمة.[2]

يُثير الحديث عن العلاقة ما بين التنمية المستدامة وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ مدخلاً اتصالياً وتقنياً حديثاً تتحد فيه الابعاد النظرية والعملية لهذه العلاقة، والتي تتجه نحو تغير مفهوم مجتمع المعرفة والمعلومات بطابعه التقليدي، إلى مجتمعٍ تقنيٍّ وتنمويٍّ وانتاجيٍّ قائمٍ على اقتصاديات المعرفة. أي مجتمعاتٍ تتزامن فيها سرعة وتيرة انتاج التنمية واستدامتها بما تمتلكه من مقوماتٍ معرفيةٍ، ووسائل اتصالية مُتجهةً نحو تفعيل عناصر الإنتاج في الدولة، بعيداً عن الاستخدام الاستهلاكي لهذه التقنيات الحديثة، والذي قد يُخرجها عن سياقاتها

---

[1] الكرد، دانا، ***قدرة الدولة وتأثيرها في الرأي العام***، المركز العربي للأبحاث والدراسات، **مجلة سياسات عربية**، ع: 29، 2017م، ص 88 – 89.

[2] الجموسي، جوهر، **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، ط 1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م، ص 129 – 130.

المطلوبة، أو يبعدها عن الأهداف المرجوة من التنمية، والحفاظ على موارد الدولة دون هدرٍ أو استنزاف.[1]

تُمثل قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فضاءاً جديداً للعمل التنموي واستدامته، خاصةً في جانبه السياسي والاجتماعي، حيث مكنت هذه القطاعات التقنية من تكثيف العلاقات التفاعلية بين المجتمع من جهة، وهياكل الدولة من جهةٍ أخرى، لتبرهن هذه التحولات الجديدة في مسارات عمل التنمية المرتبطة بقطاع الاتصالات والمعلومات؛ سرعة تأثيرها على المشهد الحياتي العام في المجتمع، وما يختلج ذلك من انعكاساتٍ سياسيةٍ على مؤسسات الدولة كافة.[2]

ولا تنحصر ارتباطات التنمية المستدامة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالنواحي الإنتاجية والاقتصادية المعرفية، أو نشوء المجتمعات المدنية القائمة على القيم الديمقراطية والحكم الرشيد فحسب؛ بل افضت هذه العلاقة إلى ظهور الحوكمة كنهجٍ سياسيٍّ لإدارة الدول والمجتمعات. تعني الحوكمة، ووفقاً لتوليفاتها التقنية؛ ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة عبر الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بهدف تحقيق التنمية واستدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية. بحيث تخضع هذه الإدارة للمساءلة، والانفتاح السياساتي على المجتمع، ومراعاة التغييرات السرعية والمستجدة في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوظيفها بما يخدم الصالح العام للدولة والمجتمع على حدٍ سواء.[3]

تحمل عمليات حوكمة التنمية المستدامة، وربطها بقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ زخماً معرفياً وانتاجياً يستهدف تمكين أواصر التنمية في المجتمع، وبلورة وإرساء قواعد متعددة لاتخاذ القرارات السياسية والتنموية في الدولة، وإشراك المجتمع المدني والقطاعات الخاصة العاملة في الدولة في عمليات صنع التنمية، في ظل قالباً من الشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة والمحاسبة الاجتماعية والمجتمعية والسياسية، والتي تُمكن مؤسسات

---

[1] الجموسي، جوهر، **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، مرجع سابق، ص 133 – 134.

[2] المرجع السابق، ص 135.

[3] قوي، بوحنية، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، الجزائر: جامعة ورقلة، 2017م، ص 35 – 37.

الدولة من القيام بواجباتها تُجاه جمهورها المستهدف، والاستفادة من حالة الانفتاح والزخم الرقمي والمعلوماتي، وتوجيهها نحو استدامة إنتاجية الدولة، وذلك باستدامة مواردها الطبيعية وغير الطبيعية.[1]

وبصورةٍ أو بأخرى، فإن حوكمة التنمية المستدامة استناداً إلى تفعيل العمل بقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ يستدعي قيام الحكومات وقطاع العمل الخاصة والمجتمع المدني بوضع المبادئ والمعايير اللازمة والمساندة لهذه الارتباط ما بين التنمية وقطاعات الاتصالات والمعلومات، وكلٌ حسب دوره في الدولة والمجتمع، وبما يفضي إلى استدامة نتاجات قطاعات الدولة المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية.[2]

وأمام ما تشهده البشرية اليوم من تطورٍ مذهلٍ ومُتسارعٍ نحو انتهاج استخدام نتاجات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة، فقد تغيرت، وعلى إثر ذلك، مراكز النفوذ السياسي في الدولة، والتي تؤثر، بدورها، في السياق العام لعمليات التنمية المستدامة، بجميع اشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي القت بظلالها على مفهوم قوة السلطة في الدولة، بحيث باتت آليات الاتصال الجديدة تُشكل فاعلاً رئيسياً في نفوذ هذه السلطة، وتوجهاتها السياساتية والمؤسساتية نحو عمليات التنمية الشاملة والمستدامة.[3]

خلقت العلاقة ما بين التنمية المستدامة، سيما في جانبها السياسي، وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ قوةً تدفع بالمجتمعين المدني والسياسي في الدولة إلى استغلال آليات الاتصال الحديث نحو المبادرة إلى الفعل السياسي والاجتماعي، وعدم انتظار مؤسسات الدولة، ومراكز نفوذها السياسي، إلى تلمس احتياجات المجتمعات. فقد تلاقى تنامي ضرورة تمكين التنمية المستدامة في أي مجتمعٍ في العالم، مع طغيان التقانة؛ مشكلاً قوةً سياسيةً واجتماعيةً واقتصاديةً، مدنيةً ومجتمعيةً، تدفع بالدولة نحو الاستجابة لحاجيات الجمهور، والتي قد تتحول

---

[1] قوي، بوحنية، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، مرجع سابق، ص 39 – 40.

[2] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، "**حوكمة الانترنت**"، مصر، 2005م، ص 11 – 12.

[3] الجموسي، جوهر، **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، مرجع سابق، ص 143.

إلى انتكاسةٍ تُغير المشهد السياسي في الدولة في حال تراكمت حاجة المجتمع للتنمية المستدامة، وبقيت دون استجابةٍ من قبل مراكز السلطة، وصناع القرار السياسي في الدولة.[1]

انتجت العلاقة ما بين التنمية وآليات الاتصال الحديثة؛ عولمةً للميدان السياسي في الدول والمجتمعات. فبحكم التطورات المتلاحقة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما تُخلفه من تأثيراتٍ، مباشرةٍ وغير مباشرة، على عمليات التنمية واستدامتها. فقد تداعت الحدود الوطنية والسيادية للنشاط السياسي في الدولة، وبات الحفاظ على المكاسب الوطنية شأناً صعباً إذا ما أحسنت الدول استغلال نتاجات العلاقة ما بين التنمية المستدامة وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عبر تعديل فعلها السياسي، وتحسين تحركها المجتمعي والاجتماعي والمدني وفقاً للمستجدات التقنية والرقمية والمعلوماتية.[2]

وبصورةٍ عامةٍ، فلم تعد المؤسسات السياسية والاجتماعية التقليدية للدول، بأهدافها الفكرية والأيديولوجية، هي المُتحكمة أو المُحتكرة لعمليات التنمية في المجتمع، بل بات لمؤسسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هيمنتها على ذلك، خاصةً بعد الطفرة المعلوماتية وما أحدثته من تغيراتٍ جذريةٍ على الوعي والفعل الإنساني، والتي ألقت بثقلها على مسارات التنمية في الدولة بكافة اشكالها، البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتُغير من ماهية الخطاب التنموي العام لمؤسسات الدولة، وتجعله أكثر فهماً وادراكاً لحاجيات واحتياجات المجتمعات عامة.[3]

أصبحت التقنية اليوم مظهراً من مظاهر الوجود الدولاتي، بمؤسساته ونظمه السياسية، بحيث لا يمكن فصل الوجود الهيكلي والمادي للدولة عن قوامها المعلوماتي والتقني، والذي غدا مركباً رئيساً في استدامة تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بحيث ترتب على ذلك؛ تحكم التكنولوجيا في الحياة الإنسانية بمظاهر متعددة تتجلى في توحيد أنماط العيش

---

[1] الجموسي، جوهر، **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، مرجع سابق، ص 142 – 143.

[2] المرجع السابق، ص 153 – 155.

[3] بوقدور، مصطفى، ***سلطة الخطاب في الفضاء المعلوماتي: قراءة في منطق السلطة الافتراضية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة تبين**، ع: 3/11، 2015م، ص 35 – 36.

والتفكير، سيما في الاندفاع صوب التقانة والرقمنة والمعلوماتية، وتصنيع النشاط التقني، واجتثاث المكان والزمان، والوعي بأهمية بقاء عناصر التنمية موجودة في قوام المجتمع، خاصةً في ظل التغير المستمر لأنماط الاستهلاك البشري، واستنفاد الثروات الطبيعية.[1]

تتعدى العلاقة ما بين التنمية المستدامة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الطابع التوظيفي والتقني لهذه القطاعات في انتاج التنمية أو استدامتها، لتؤثر في إنتاجية المجتمع ككل، ووعي الفرد نحو أهمية استدامة موارد دولته، وتحمل قطاعات ومؤسسات العمل الخاصة لواجبها الوطني والأخلاقي والاجتماعي تُجاه جمهور المجتمعي المستفيد من خدماتها. إضافةً لإعادة بلورة وتدوير عمل مؤسسات القطاع الحكومي العمومي وفقاً لمعايير الحوكمة، والتي تُنادي بضرورة صقل هذه المؤسسات بمختلف اشكال التقانة والحداثة الرقمية، مما ينعكس على أدائها الخدماتي صوب مجتمعاتها، ويوقف استنفاد موارد الدولة، حفاظاً على حق الأجيال المستقبلية بها، ويعزز من آليات الحكم الرشيد في أركانها، ويقوي من دعائمها الديمقراطية.

7.2 واقع التنمية في الأراضي الفلسطينية

أحدث نشوء السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية عام 1993م تفاؤلاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ومجتمعياً من قبل الجمهور الفلسطيني، رغم جملة الاعتراضات الفكرية والحزبية والسياساتية، الفلسطينية والعربية، والتي رافقت هذا النشوء المؤسساتي للسلطة الفلسطينية الوليدة. تمحور هذا التفاؤل؛ بالمكاسب التي سيجنيها الشارع الفلسطيني من توقيع اتفاق أوسلو للسلام مع الجانب الاسرائيلي، وفرص تطبيق سياسات تنموية طموحة، وتوفير مناخ اقتصادي مستقر، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وبيئةً استثمارية جاذبةً لرؤوس الأموال، وتدفق المساعدات الدولية للسلطة الوليدة، وخلق اسواق جديدة لتصدير السلع الفلسطينية.[2]

---

[1] بوقدور، مصطفى، ***سلطة الخطاب في الفضاء المعلوماتي: قراءة في منطق السلطة الافتراضية***، مرجع سابق، ص 39 – 40. انظر: البكري، اياد شاكر، **تقنيات الاتصال بين زمانين**، عمان: دار الشروق، 2003م، ص 142 – 144.

[2] التميمي، صلاح الزرو، ***التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 2، 2012م، ص 171 – 172.

شكلت خصوصية الحالة الفلسطينية، والتي تمثلت بقيام السلطة الفلسطينية، ككيانٍ مستقبليٍّ للدولة الفلسطينية، تبعاً لاتفاقية أوسلو مع الجانب الإسرائيلي، مع تحكم الأخير بغالبية مناحي الحياة العامة للمجتمع الفلسطيني؛ عدة توجهاتٍ للتنمية في الأراضي الفلسطينية، تمثل أهمها بمحورين، الأول؛ وهو الذي يرى أنه من الصعوبة بمكانٍ إحداث تنميةٍ فلسطينيةٍ حقيقيةٍ في ظل وجود الاحتلال، وأن الاحتلال لا يسمح بذلك أصلاً، عبر ربط الاقتصاد الفلسطيني بمنظومة الاقتصاد الإسرائيلية، وإثقال كاهل السلطة الفلسطينية باتفاقية باريس الاقتصادية[1]، والتي تُكبل عجلة التنمية في الأراضي الفلسطينية. فضلاً عن السياسات الاحتلالية التي تَحول دون سيطرة السلطة الفلسطينية على مقدراتها الوطنية، وفرض سيادتها على مواردها الطبيعية وغير الطبيعية، الأمر الذي يُنتج مُجتمعاً فلسطينياً مشوهاً اقتصادياً وتنموياً، ويجعله أكثر تابعيةً للاقتصاد الإسرائيلي، وأكثر اعتماديةً على المساعدات الخارجية، والتي تخلف تأثيراتٍ سلبيةٍ على المناخ السياسي العام في الأراضي الفلسطينية، وانعكاسات ذلك على الشارع الفلسطيني.[2]

ويرى أنصار هذا المحور بأن تكبيل إسرائيل لعجلة الاقتصاد الفلسطيني يخلف تبعياتٍ على البيئة السياسية في الأراضي الفلسطينية، بحيث يُعيق من استقلالية القرار الفلسطيني، ويُبطء من مسارات التنمية في المجتمع الفلسطيني، ويجعل الشارع الفلسطيني رهينةً لأي انفجارٍ اجتماعيٍّ قد يعود بالسلب على القوام السياسي للسلطة الفلسطينية، وبالتالي الحيلولة دون حدوث تنمية حقيقة وشاملة ومستدامة[3]. وهو الشأن عينه الذي ينطبق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والذي يتأثر بفعل تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ما يجعله مُكبلاً نحو أي تنمية، اقتصادية واجتماعية وسياسية وتقنية، تُحسن من المشهد الحياتي للمجتمع الفلسطيني.

---

[1] **اتفاقية باريس الاقتصادية:** أو بروتوكول باريس الاقتصادي، وهو لاتفاق التعاقدي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بحيث كبلت إسرائيل، وعبر هذا الاتفاق، الاقتصاد الفلسطيني، واتبعته لها بصورةٍ هيكليةٍ ومنهجية. انظر الرابط الالكتروني: https://cutt.us/aBygz. ت. ز: 2020/7/7م.

[2] المرجع السابق، 177 – 178.

[3] المرجع السابق، ص 177 – 178. انظر: نخلة، خليل، **اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**، رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، 2004م، ص 23 – 25.

أما أنصار المحور الثاني، فيروا أنه لا مناص من بذل الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمع الفلسطيني، وتمكينه وتقويته من أجل تقديم الخدمات الأساسية والضرورية له، ومساعدته على الاستمرار في العيش على أرضه، وتثبيته حتى يستطيع مقاومة السياسات الاحتلالية الهادفة لاقتلاع الفلسطيني والسيطرة على أرضه ومقدساته. لذا، فلا بد من إطلاق خطط التنمية رغم وجود الاحتلال ومعوقاته، وحتى وإن لم تُحقق هذه الخطط جُلّ أهدافها، فإنها ستساهم، وحتى لو بقدرٍ معينٍ، في تثبيت الفلسطينيين على أرضهم وتعزيز صمودهم. وهو توجه تنموي يُحظى بدعمٍ عربيٍّ وغربيٍّ ودوليٍّ منذ تأسيس السلطة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية عام 1993م، وتدعمه الكثير من منظمات الأممية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة العمل الدولية (ILO).[1]

يتسلح أنصار هذا المحور أيضاً بأن أطلاق العنان لخطط التنمية في الأراضي الفلسطينية، رغم جملة المعيقات الإسرائيلية، يُسهم، وبصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرة، في تحسين المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية، وتعزيز القيم الديمقراطية فيها، وتمكين السلطة الفلسطينية من بناء المجتمع المدني الفلسطينية على أسسٍ سليمةٍ، الأمر الذي قد يعود بالنفع على خطط التنمية الفلسطينية، واستدامة نتاجاتها لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني.

وبغض النظر عن الاختلافات السياسية والفكرية حول معالم صياغة وتطبيق التنمية الفلسطينية، ورغم تعاقب وتتالي خطط التنمية في الأراضي الفلسطينية، ودعمها من قبل مجتمع المانحين؛ إلا أن تنفيذ وإنفاذ أي خططٍ تنمويةٍ طموحةٍ ومستدامة تتطلب استقراراً في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو أمر لا يتوفر، وبشكلٍ مستمرٍ، في الأراضي الفلسطينية، وهو ما جعل تنفيذ خطط التنمية الفلسطينية مرهوناً وفقاً لمنحى العلاقة ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، ومدى وفاء إسرائيل بالتزاماتها السياسية والاقتصادية

[1] التميمي، صلاح الزرو، **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**، مرجع سابق، ص 178 – 179.

وفقاً لمعاهدات السلام بين الطرفين، إضافةً لمدى التزام الدول المانحة بتعهداتها المالية تُجاه السلطة الفلسطينية، والتي تتأثر أيضاً بطبيعة العلاقة بين الجانين الفلسطيني والإسرائيلي.[1]

ومع أن نشوء السلطة الفلسطينية قد حظي باهتمامٍ كبيرٍ من مجتمع المانحين، سيما على الصعيدين السياسي والمالي، إلا أن ربط الاقتصاد الفلسطيني باتفاقية باريس الاقتصادية، وتكبيل عجلة التنمية الفلسطينية، وتوجه الخطط الرسمية والتنموية الفلسطينية نحو الابعاد الأمنية؛ خلق حالةً من النمو الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني، لكن بعيداً عن استدامة التنمية فيه. فقد تركزت التحركات التنموية، الرسمية وغير الرسمية، على مواجهة الواقع المتأزم في الشارع الفلسطيني، والحيلولة دون انهيارٍ اقتصاديٍّ شامل، وتعزيز أدوات السيطرة الحكومية، والإنفاق على القطاعات غير الإنتاجية وخاصةً الاجتماعي والخدماتي منها، الأمر الذي جعل خطط التنمية الفلسطينية منزوعة المحتوى السياسي، ومرتبطة بتوجهات الدول الراعية لعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ورهينةً لتوجهات هذه العلاقة.[2]

يوحي المشهد التنموي الفلسطيني بارتباطه بجملة من المعيقات التي تحول دون انتاج استدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية. فضلاً على عدم خضوعه للمحركات السياسية للتنمية، كالحكم الرشيد، والاسس الديمقراطية، وسهولة تداول السلطة، ونشر الحريات العامة، والتي تعد مرتكزاتٍ رئيسيةٍ لاستدامة التنمية في أي دولةٍ في العالم.

أفرزت اعتمادية السلطة الفلسطينية على الدول المانحة في تمويل خططها السياسية والاقتصادية والتنموية؛ تمركزاً للموارد، الذاتية وغير الذاتية، في قطاعاتٍ دون أخرى، الأمر الذي أثر على القرار السياسي والتنموي للمؤسسة الرسمية الفلسطينية، وما خلفه ذلك من فجوةٍ بين المؤسسات الفلسطينية ومجتمعها المدني، تمخض عنها حالةٍ من الانقسام السياسي والجغرافي

---

[1] التميمي، صلاح الزرو، **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**، مرجع سابق، ص 182 – 183.

[2] المرجع السابق، ص 183 – 184. أنظر: ترتير، علاء وآخرون، **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999 – 2008**، رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، ص 33 – 35، 2009م.

والمؤسساتي الفلسطيني أثرت على المشهد التنموي الفلسطيني برمته، وعززت من ارتباطه السياسي والمالي بمجتمع المانحين[1]، إضافةً لتأثره بالارتباط الفكري والإيديولوجي الخاص بطرفي النزاع الفلسطيني، مما اضعف من وتيرة استدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية، لتتوالى مشاهد الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤقتة لاحتياجات وحاجيات المجتمع الفلسطيني، دون معالجة النطاقات الضرورية لخلق تنميةٍ مستدامةٍ تكفل له القدرة التمكينية لمجابهة الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم قيام السلطة الفلسطينية، ونشوء مؤسساتها المختلفة، وتطور قطاعات العمل فيها، وممارستها لعملية الحكم والسلطة في الأراضي الفلسطينية، وبذلها للكثير من الجهود في بناء مؤسساتها الإدارية والأمنية، إلا أن المسار الذي نشأت من خلاله لم يوفر لها المناخ المناسب لاستدامة التنمية فيها، بل عمد الجانب الإسرائيلي على استغلال مسار السلام مع الجانب الفلسطيني، والفجوة في العلاقة ما بين المجتمع المدني الفلسطيني وسلطته الفلسطينية لضرب أي فرصةٍ لإنتاج التنمية في الأراضي الفلسطينية، ما افقد المشهد التنموي الفلسطيني لأهمية الاستمرارية، ومراعاة عدالة التوزيع بين مختلف الشرائح الفلسطينية، الحالية والمستقبلية.[2]

افرز هذا المشهد السياسي الفلسطيني مزيجاً ضبابياً بين القطاعين العام والخاص في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض وتيرة الاستقرار حول سلوك الأفراد والمؤسسات ودورهم في التنمية الفلسطينية، نتيجةً للفجوة بين المجتمع المدني الفلسطيني وسلطته الحاكمة، والذي عزز من معدومية استقلالية القرار الفلسطيني، وتراكم البيروقراطية في مؤسساته الرسمية وغير الرسمية.[3]

وعلى إثر ذلك، تحول اهتمام قطاعات العمل الخاصة في الأراضي الفلسطينية نحو تراكم رأس المال، وتحقيق الأرباح. كما وأدى تملص إسرائيل من التزاماتها وفقاً لعملية السلام

---

[1] اقطيط، أنس، ***السلطة الفلسطينية والدولة الريعية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، **مجلة سياسات عربية**، ع: 26، 2017م، ص 56 – 57.

[2] المرجع السابق، ص 62 – 63.

[3] المرجع السابق، ص 63 – 64.

بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى فقدان السلطة الفلسطينية قدرتها على السيطرة الفعلية على مقوماتها الأساسية التي تُترجَم سيادتها الفعلية على الأرض الواقع، أو خلق سياساتٍ داخليةٍ ذات طابعٍ تنمويٍّ أو اجتماعي وتنفيذها، بحيث تكتسب الديمومة والاستمرارية. فضلاً عن تنفيذ خطط تنموية تنبثق من إرادة الجهات المموّلة خارجياً، والتي تُركز فقط على تنمية الجوانب والقطاعات الخدماتية في الشارع الفلسطيني، دون الالتفات إلى المعيقات الهيكلية للتنمية في فلسطين، والتآكل المستمر للقطاعات الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، وتلاشي المشهد السياسي الداعم لعمليات التنمية الفلسطينية.[1]

تتسم عمليات التنمية في الأراضي الفلسطينية بالارتباط المباشر ما بين النمو الاقتصادي الفلسطيني وتدفق الموارد الريعية والخارجية إلى الأراضي الفلسطينية، بحيث باتت هذه الموارد هي الممول الرئيس لإنتاج التنمية في الأراضي الفلسطينية، وبقاء المؤسسات الفلسطينية قائمةً في ظل بيئةً سياسيةً معقدةً التركيب والبناء، سواء على صعيد العلاقة مع إسرائيل، أو المؤثرات الداخلية الفلسطينية المتعلقة بالانقسام الفلسطيني مثلاً، أو التوجهات الخارجية لمجتمع المانحين، ما شكل إطاراً بنيوياً يعكس حالة التفاعل ما بين الاقتصاد الفلسطيني والسياسة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني، الخاصة بالتنمية الفلسطينية، والتي افضت إلى نتيجةٍ سياسيةٍ وتنمويةٍ ومؤسساتيةٍ مفادها؛ بأنه من الصعب على المؤسسة الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية بناء مصادر تمويلية للتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.[2]

أثر هذا الإطار البنيوي لعمليات التنمية في الأراضي الفلسطينية على دور مؤسسات العمل العامة والخاصة في تمكين هذه التنمية واستدامتها، الشأن الذي افضى إلى نشوء توجهاً اجتماعياً ومدنياً ومجتمعياً فلسطينياً ينادي بضرورة التزام هذه المؤسسات بواجبها الوطني والاجتماعي التنموي رغم جملة المعيقات التي تواجه سير عمل خطط التنمية في الأرضي الفلسطينية.

---

[1] كُتاب، ايلين، جرار، فراس وآخرون، **وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**. رام الله: مؤسسة بيسان للبحوث والانماء، 2010م، ص 35 – 38. انظر: اقطيط، أنس، **السلطة الفلسطينية والدولة الريعية** "، مرجع سابق، ص 64 – 65.

[2] اقطيط، أنس، **السلطة الفلسطينية والدولة الريعية**، مرجع سابق، ص 65.

ويمكن إجمال المشهد التنموي في الأراضي الفلسطينية، وأبرز معالمه الداخليةٍ والخارجية، والتي تؤثر على إطاره العام، وسياقات تداوله، بما يلي[1]:

1. وجود الاحتلال الإسرائيلي، وما يمثله من انتهاكاتٍ للوجود الفلسطيني، سواء على المستوى الفردي والجمعي والمؤسساتي والدولاتي الفلسطيني.

2. دور وموقف السلطة الفلسطينية نحو استدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسيطرتها، وما توفره من مناخٍ سياسيٍّ حاضنٍ للتنمية، خاصةً فيما يتعلق بحقوق الانسان الفلسطيني، والحكم الرشيد، وتداول السلطات، والحريات العامة، والتحولات المختلفة والمتتالية في النظام السياسي الفلسطيني، ومحاربتها للمعيقات البنيوية والمؤسساتية، العامة والخاصة، والمرتبطة بتمكين التنمية في الأراضي الفلسطينية.

3. إدراك الفلسطينيين، سلطةً وشعباً، بأهمية التنمية واستدامتها، والتي باتت ضرورةً وطنيةً تقع على عاتق المؤسسة الرسمية الفلسطينية، ومسؤوليةً اجتماعيةً ومجتمعيةً واخلاقيةً ووطنيةً تُناط بمؤسسات العمل الخاصة العاملة في الشارع الفلسطيني.

4. ارتباط مفهوم التنمية واستدامتها في فلسطين بالمشروع الوطني الفلسطيني، وزوال الاحتلال الإسرائيلي، وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وتحقيق السيادة الوطنية الفلسطينية.

5. ضرورة وضع وإنفاذ خطط التنمية في الأراضي الفلسطينية، سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي والشعبي والمدني، لما لذلك من أهميةٍ في تعزيز صمود الفلسطيني، لأنه لا تعارض بين التنمية ومقارعة الاحتلال الإسرائيلي بوسائل تنمويةً وتقنيةً واجتماعيةً قادرةً على تمكين الفلسطيني في محيطه الجغرافي، عبر الاستفادة من الرأس المال الاجتماعي والوطني الفلسطيني، والتحركات السياسية للسلطة الفلسطينية، والموارد المتوفرة في الشارع الفلسطيني، وقطاعات العمل الخاصة المتواجدة في المجتمع الفلسطيني.

---

[1] نوفل، احمد سعيد، **تحديات التنمية الفلسطينية**، الأردن: جامعة اليرموك، جامعة فيلادلفيا، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، 2009م، ص 377 – 380.

من الأهمية بمكانٍ وجود نظامٍ سياسيٍّ ديمقراطيٍّ فلسطينيٍّ حاضنٍ للتنمية في الأراضي الفلسطينية، بحيث تستطيع السلطة الفلسطينية، ومن خلاله، أن تُلبي احتياجات التنمية في نطاقات حكمها، خاصةً فيما يتعلق باحترام سيادة القانون، والتحولات الديمقراطية، وتنظيم البيت الداخلي الفلسطيني، والذي يُمكنها من معالجة الكثير من المعيقات الداخلية التي تواجه استدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية. شريطة أن يُعزز هذا النظام ديمقراطية المجتمع والمواطن الفلسطيني، وليس فقط ديمقراطية المؤسسة الرسمية الفلسطينية، لأن الحديث عن تحقيق أي سيادةٍ فلسطينيةٍ يرتبط، وبالدرجة الأولى، بما يوفره النظام السياسي الفلسطيني من مأسسةٍ لمجتمعٍ سياسيٍّ ومدنيٍّ فلسطينيٍّ يقوم على أسسٍ ديمقراطيةٍ سليمة، ونظمٍ للمساءلة والمراقبة، واحترام التحولات في مجتمع المعلومات والاتصالات والتقنيات الأخرى، وإزالةٍ للتشوهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي واكبت عمليات بناء المؤسسات الفلسطينية، وتحسين إنتاجية الموارد البشرية الفلسطينية، وجعلها أقرب ما يكون للاقتصاد المعلوماتي والمعرفي.[1]

يبقى المشهد التنموي الفلسطيني مختزلاً بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وإدارة مجتمع المانحين له، ودور السلطة الفلسطينية في خلق بيئةً ملاءمةً لاحتضان التنمية المستدامة والشاملة في نطاقات حكمها. وفي هذا السياق المتعلق بالسلطة الفلسطينية، فلا بد من تعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني الذاتية للاستمرار في التواجد على الأراضي الفلسطينية كمجتمعٍ إنسانيٍّ نامٍ ومتماسكٍ وقادرٍ على المحافظة على هويته الوطنية، وتطوير إمكانياته الطبيعية وغير الطبيعية، والتظافر بين مؤسساته الرسمية وغير الرسمية في سبيل إنجاح نفاذ خطط التنمية في المجتمع الفلسطيني. فعدم وجود منظور تنموي ومؤسسي فلسطيني جامع؛ يؤدي إلى غياب الأولويات الفلسطينية، أو أي شكلٍ من اشكال التعاون ما بين السلطة والافراد، وبين السلطة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والتي تُعد إحدى أهم ركائز التنمية في الأراضي الفلسطينية[2]. إضافة لعدم أغفال دور الاحتلال الإسرائيلي في هدم أي معلمٍ من معالم تثبيت الوجود الفلسطيني في

---

[1] التميمي، صلاح الزرو، **التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل**، مرجع سابق، ص 178 – 179. انظر: نوفل، احمد سعيد، **تحديات التنمية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 384 – 385.

[2] نوفل، احمد سعيد، **تحديات التنمية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 395 – 396.

أراضيه، أو تحقيق السيادة الفلسطينية، وتمكين الشارع الفلسطيني من بناء اقتصاده المعرفي والمعلوماتي الخاص به.

خلاصة الفصل

تهدف عمليات التنمية المستدامة، وفي أي دولةٍ في العالم، إلى زيادة الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية المتاحة أمام المجتمعات، بحيث تكفل لمختلف الأجيال الحالية والمستقبلة؛ عدالة التوزيع في الموارد الطبيعية وغير الطبيعية. لذلك، يشير المفهوم العام للتنمية المستدامة، وفي إطاره العام والبنيوي والمؤسسي، إلى ديمومة واستمرارية إنتاجية الدولة، والاستخدام الأمثل لعناصرها الإنتاجية، شريطة ان لا تتجه عمليات التنمية نحو زيادة النمو الاقتصادي والمادي بشكلٍ خاص، والنظر للمجتمعات كموردٍ ووسيلةٍ لتحقيق هذا النمو، دون الالتفات إلى الحاجة الوطنية والأخلاقية والاجتماعية والمؤسساتية لاستمرار عمليات التنمية في الدولة والمجتمع، أو إغفال ضمان الإنصاف في توزيع عوائد التنمية المستدامة على مختلف شرائح المجتمع، واستنفاد موارد الدولة دون الوصول لأهداف التنمية المستدامة فيها.[1]

يحتاج تحقيق التنمية، واستدامة نتاجاتها إلى جملةٍ من الابعاد والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية الواجب توفرها حتى تتمكن الدول والمجتمعات من انتاج التنمية. إضافةً لضرورة إدراك العلاقة بين التنمية المستدامة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي بات إحدى أهم موارد الدولة الرئيسية، والذي يُمكن من خلاله تمكين وتعزيز مسارات التنمية، واستدامتها لمختلف الأجيال الحالية والمستقبلية. فقد باتت التكنولوجيا اليوم أقرب ما يكون لسلطةٍ خارج سلطة وسيادة الدولة، وهو ما يدفع بالأخيرة نحو ضرورة توظيفها في سياقاتها التنموية.[2]

---

[1] فاعور، تانيا علي، ***تحدِّيات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة العربية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 3، 2013م، ص 163 – 165.

[2] القعقور، مالك، " تساؤلات حول ثورة التكنولوجيا وأثرها على مفهوم الدولة "، موقع هاشتاغ، 2019/12/6م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/5AGrV . ت. ز: 2020/7/30م.

فلسطينياً، فالتنمية واستدامتها خصوصيةً تتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وما يُخلفه من جملةٍ من التحديات التي تعيق مسارات التنمية الفلسطينية. لكن، ومقابل ذلك، يقع على عاتق السلطة الفلسطينية توفير المناخ السياسي والاجتماعي الملائم لتحقيق التنمية، والاستفادة من قطاعات العمل الفلسطينية، العامة والخاصة، وتوجيهها، مؤسساتياً، صوب التنمية الفلسطينية.

الفصل الثالث

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني

الفصل الثالث

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني

تمهيد

تحمل غالبية القطاعات الخدماتية والإنتاجية والاقتصادية الفلسطينية خصوصيةً في النشوء والتكوين وآليات العمل الأخرى، والتي ترتبط، بشكلٍ لصيقٍ، بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وتحكمه بمختلف مرافق ومشاهد الحياة العامة للفلسطينيين، وهو الشأن عينه الذي ينطبق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني. لذلك، وحين اخضاع هذا القطاع للدراسة، وربطه بعمليات التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية؛ فلا بد من التطرق إلى نشأته وتطوره قبل نشوء السلطة الفلسطينية بفعل اتفاقيات أوسلو عام 1993م، وما تلا ذلك من أحداثٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وقانونيةٍ وتنمويةٍ أثرت، وبسياقاتها العامة، على هذا القطاع.

1.3 نشأة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني

يرتبط نشوء قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أي دولةٍ في العالم بمعالم سيادة هذه الدولة على أراضيها ومجالها الاتصالي والفضائي والعمومي، وهو شأن قد يبدو منقوصاً في الحالة الفلسطينية، نظراً لوجود الاحتلال الإسرائيلي، وغياب ملامح وأركان الدولة عن الحالة الفلسطينية. فضلاً عن غياب التوجه الرسمي صوب التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في الوسط العربي عامةً، وعدم وضعه ضمن أولويات العمل السياسي، والاعتماد على التوجهات الغربية وغير العربية في الاستفادة من قطاعات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.[1]

ومع أن المشهد التكنولوجي والاتصالي الفلسطيني تغير كثيراً في الأراضي الفلسطينية، خاصةً في الآونة الأخيرة، والتي شهدت انتشاراً واسعاً لاستخدام وتوظيف وسائل الاتصال

[1] كرم، انطونيوس، ***العرب إمام تحديات التكنولوجيا***، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون (**سلسلة عالم المعرفة**)، ع: 59، تشرين الثاني/ 1982م، ص 130.

وتكنولوجيا المعلومات في العمل الرسمي وغير الرسمي، والفردي وغير الفردي، وحتى الحزبي والفصائلي؛ إلا أنه لا بد من إلقاء نظرةً عامةً على نشوء هذا القطاع قبيل قدوم السلطة الفلسطينية للأراضي الفلسطينية، وما أعقب ذلك من تطوراتٍ جعلت منه قطاعٍ مرتبطٍ بالعمل الحكومي الفلسطيني، ومُلقى على عاتقه تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

1.1.3 قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات قبل نشوء السلطة الفلسطينية

أدار الاحتلال الإسرائيلي المشهد التكنولوجي في الأراضي الفلسطينية قبيل نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993م بطابعه الاحتلالي والاستعماري. فقد خضعت كافة قطاعات ووسائل الاتصال لسيطرته وسطوته، واحتكاره لشركات بيع الخدمات الحاسوبية والتقنية، وشركات الهاتف الثابت والأرضي، مع فرضه لرقابةٍ شديدةٍ على أي مشهدٍ من مشاهد العمل التكنولوجي والاتصالي في الأراضي الفلسطينية. فخلال الفترة ما بين العام 1980م والعام 1990م من القرن الماضي، سمح الاحتلال لبعض الشركات التكنولوجية في العمل في الأراضي الفلسطينية، وتزويد الفلسطينيين ببعض الخدمات الحاسوبية والالكترونية، كشركة جدعون (Gideon)، وشركة تادرس للحاسبات (Tadros)، وشركة سامكو (Samco)، وغيرها من الشركات، والتي سمح لها الاحتلال بالعمل في الأراضي الفلسطينية ضمن شروطه السياسية والأمنية.[1]

فرض الاحتلال الإسرائيلي، وخلال ثمانينيات القرن الماضي، شروطاً أمنيةً وسياسيةً على مشتركي خطوط الهاتف في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن فرضه رسوماً ماليةً على تلك الخدمة، سيما وأن الاحتلال الإسرائيلي قدم خدمة الاشتراك بخطوط الهاتف الأرضي للفلسطينيين عبر مؤسسته الرسمية، مما أفقد هذه الخدمات لأهميتها السياسية والاجتماعية في الشارع الفلسطيني. فلم يكن هناك استفادة سياسية او اقتصادية او اجتماعية تعود بالنفع على المجتمع

[1] قبج، سميح، **اتفاقية أوسلو وتأثيراتها على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في بناء الدولة الفلسطينية**، ط 1، رام الله: دار السلام للنشر والتوزيع، دار يارا للنشر والتوزيع، 2006م، ص 21 – 23.

الفلسطيني جراء هذه الخدمات الاتصالية، بحيث كان التأسيس لبناء منظومة شبكية أو اتصالية في الأراضي الفلسطينية بطيئةً ومحدودة الأثر والتأثير.[1]

استحوذت محافظة نابلس على أكثر من (50%) من اشتراكات خطوط الهاتف الأراضي في الأراضي الفلسطينية ابان سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الرسمية على تقدم هذه الخدمة، وذلك نظراً لقيام الاحتلال الإسرائيلي ببناء وتأسيس شبكة الاتصالات فيها، علماً بأن السلطات الإسرائيلية قد اوجدت في كل مدينة فلسطينية ادارةً تتبع لوزارة البريد والاتصالات الإسرائيلية، تقدم من خلالها خدمات الاشتراك بالهاتف الأرضي، مع فرضه رسوماً للاشتراك قُدرت آنذاك بما يُقارب (1750) شيقل عن كل خط هاتفي، ما جعل هذه الخدمة الهاتفية محدودة الانتشار في المناطق الفلسطينية، وبالتالي محدودة التأثير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.[2]

اقتصر عمل وزارة البريد والاتصالات الإسرائيلي، وما ارتبط بها من شركاتٍ اتصاليةٍ إسرائيلية، على تقديم خدمات الهاتف الأراضي فقط، بحيث تتبع كل الإدارات الموجودة في المناطق الفلسطينية؛ للإدارة المدنية الإسرائيلية، ويشرف عليها كادرٍ هندسيٍّ وأمنيٍّ إسرائيليٍّ لمتابعة كل مستجدات عملها في المناطق والأراضي الفلسطينية، ليغطي الاحتلال الإسرائيلي، وفي تلك الفترة، ما نسبته (30%) من احتياجات الشارع الفلسطيني من خدمات الهاتف الأرضي، ويقتصر تواجدها على الشخصيات الفلسطينية الاعتبارية والتجارية.[3]

عقب العام 1990م، تنامى العمل في قطاع التكنولوجي والالكتروني والحاسوبي في الأراضي الفلسطيني، نظراً لبداية دخول الانترنت إلى السياقات الحياتية، وسماح الاحتلال الإسرائيلي لبعض الشركات التكنولوجية والحاسوبية في العمل في الأراضي الفلسطينية، لتشرع العديد من الشركات المحلية الفلسطينية في العمل التكنولوجي والحاسوبي، وتوفير العديد من

---

[1] محمد الضميدي، **مقابلة شخصية**. مدير الفرق الفنية سابقاً (قبل قدوم السلطة الفلسطينية/ خلال حكم الإدارة المدنية الإسرائيلية) في محافظة نابلس، شركة بيزك ووزارة البريد والاتصالات الإسرائيلية، ت. م: 2020/5/10م. انظر أيضاً: مكحول، باسم، **تقرير مقارن حول نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية 2000 – 2009**، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م، ص 25.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

البرمجيات والبرامج الحاسوبية الخدماتية والاتصالية للفلسطينيين، كشركة (باكورة)، والتي عملت على توفير البرمجيات الحاسوبية الجاهزة. وشركة (بيسان)، والتي كانت السباقة في إنتاج أول نظامٍ محاسبيٍّ محوسبٍ للشركات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية عام 1990م. وشركة (دار الكمبيوتر)، والتي سعت لإنتاج برامج لمعالجة النصوص تمتاز بكونها ثلاثية اللغة (العربية، العبرية، الانجليزية). ليُشكل هذا النشوء؛ مشهداً لبداية عمل قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية في ظل حكم الاحتلال الإسرائيلي، وقبيل استلام السلطة الفلسطينية حكمها وفقاً لاتفاقيات وتفاهمات أوسلو مع الجانب الإسرائيلي.[1]

ظل المشهد التكنولوجي والمعلوماتي في الساحة الفلسطينية، وقبل قدوم السلطة الفلسطينية، على هذا النحو، حيث انصب الاهتمام على النواحي الخدماتية للحواسيب والبرمجيات، دون الالتفات إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية لقطاعات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لخضوع هذا القطاع، بموارده وقطاعاته التشغيلية والإدارية، للاحتلال الإسرائيلي، وصغر حجم السوق الفلسطيني الداعم لهذه التّقنيات الحديثة، وغياب تيار الوعي التّقني، وعدم وجود بنية تحتية فلسطينية ترعى مثل هذه التطورات الحديثة في الأراضي الفلسطينية.[2]

2.1.3 قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في ظل السلطة الفلسطينية

تسلمت السلطة الفلسطينية قطاع المعلومات والاتصالات الذي أدارته شركة بيزك (Bezeq) الإسرائيلية[3] في الأراضي الفلسطينية قبل استلام السلطة الفلسطينية لزمام الحكم

---

[1] مكحول، باسم، **تقرير مقارن حول نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية 2000 – 2009**، مرجع السابق، ص 22 – 24.

[2] جلعود، وليد، **دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 69.

[3] **شركة بيزك للاتصالات:** شركة اتصالات إسرائيلية تأسست عام 1984م، تعد من أكبر الشركات العاملة في إسرائيل بمجال الاتصالات والشبكات. وهي شركة حكومية أوكلت إليها مسؤوليات توفير وتقديم خدمات الاتصالات في اسرائيل بعد أن تمّ فصل هذا الجانب عن وزارة الاتصالات. تمت خصخصة هذه الشركة في العام 2005م، حيث بيعت ضمن صفقات تجارية لعدد من شركات الاستثمار في مجال الاتصالات. أنظر الرابط الالكتروني: https://cutt.us/umYTx . ت. ز: 2020/5/14م.

والإدارة تبعاً لاتفاقيات أوسلو مع الجانب الإسرائيلي. لم تكن إدارة شركة بيزك الإسرائيلية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية بالمستوى المطلوب والملاءم، لتباشر السلطة الفلسطينية بتطوير هذا القطاع، وإعادة هيكلته وفقاً للحاجة الفلسطينية. حيث أنشأت السلطة الفلسطينية وزارةً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومعهداً وطنياً لتكنولوجيا المعلومات، وفتحت المجال للشركات الاتصال الهاتفي والخليوي بالعمل في الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسيطرتها، كشركة الاتصالات الفلسطينية (Pal Tel)، وشركة أنظمة الحاسبات والاتصالات (CCs)، وغيرها من شركات الاتصالات الخليوية الخاصة، والشركات التقنية والتكنولوجية والاتصالية الأخرى.[1]

منح نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993م قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني دفعةً للعمل بشيءٍ ومقدارٍ بعيدٍ عن سطوة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة في بداية قيام السلطة الفلسطينية، لتبدأ شركات الاتصال الفلسطينية بالظهور في مناطق حكم السلطة الفلسطينية، وتقدم خدماتها للشارع الفلسطيني، سيما خدمات الهاتف والاتصال الخليوي والانترنت.

ومع أن نشوء السلطة الفلسطينية قد فتح الباب امام الشركات التكنولوجيا الوطنية الفلسطينية بالعمل في الأراضي الفلسطينية؛ إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يرفع سطوته وتحكمه عن هذه الشركات، واستباحته لفضائها العملي والاتصالي. فمثلاً، بقيت بعض خطوط الهاتف الثابت في الأراضي الفلسطينية (بشكل خاص في الضفة الغربية) مملوكةً لشركة الاتصالات الإسرائيلية (بيزك)، بحيث بلغت نسبة هذه الخطوط، وفي العام 2006م، (9.7%) من اجمالي خطوط الاتصالات الفلسطينية، وبواقع (13.9%) في الضفة الغربية، و(0.2%) في قطاع غزة.[2] وهو شأن ابعد هذه الشركات الفلسطينية عن الأمن القومي والالكتروني الفلسطيني،

---

[1] قبج، سميح، **اتفاقية أوسلو وتأثيراتها على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في بناء الدولة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 28 – 30.

[2] مكحول، باسم، **تقرير مقارن حول نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية 2000 – 2009**، مرجع سابق، ص 27.

خاصةً في ظل غياب ملامح وجود وتكوين الدولة الفلسطينية، وغياب وضوح حدودها وسيادتها على أراضيها ومقدراتها الوطنية، ليبقى تطور قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني مرهوناً بالسيطرة والسطوة الإسرائيلية.[1]

نَظم الاحتلال الإسرائيلي علاقته التكنولوجية والرقمية مع السلطة الفلسطينية باتفاقٍ مرحليٍّ عام 1995م. منحت هذه الاتفاقية الجانب الإسرائيلي الحق بالهيمنة الكاملة على طيف الترددات في قطاع غزة والضفة الغربية، بحيث شمل ذلك ترددات الهواتف والإذاعة والتلفزيون وبث الأقمار الصناعية وتحديد المدى الرقمي لخدمات الهواتف. كما ومنحت هذه الاتفاقية الجانب الإسرائيلي التحكم بالمنافذ الدولية للاتصالات، وفرضت على الشركات الفلسطينية الوصول للخارج عبر الشركات الإسرائيلية، كما وفرضت قيوداً على بناء الشبكات الفلسطينية ومحطات التقوية في المناطق الفلسطينية المصنفة (ج)، ما أعاق التكامل بين الشبكات الفلسطينية، وفرض عليها التواصل فيما بينها بواسطة استئجار سعات من المشغلين الإسرائيليين بأسعار وشروط غير معقولة، الشأن الذي أعاق التواصل بين المحافظات الفلسطينية وخاصة بين الضفة وقطاع غزة.[2]

وبموجب هذه الاتفاقية أيضاً، فقد تم منح الشركات الإسرائيلية الحق ببناء وتشغيل شبكاتها في القدس الشرقية ومنع الشركات الفلسطينية من ذلك. إضافةً لمنح الشركات الإسرائيلية إمكانية بناء وتشغيل وتقديم خدماتها كافة في مناطق الضفة الغربية بدعوى الوصول إلى تجمعات المستوطنات وخدمتها، مما أعطاها الحق في الوصول إلى تغطية جميع مناطق الضفة الغربية وغزة. وحرم الشركات الفلسطينية من ذلك.[3]

شكل تحكم الاحتلال الإسرائيلي بمدخلات ونتاجات عمل قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني إحدى أكبر المعيقات التي واجهت وتواجه القطاع التقني والتكنولوجي

---

[1] جلعود، وليد، **دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي**"، مرجع سابق، ص 69 – 70.

[2] أبو دقة، مشهور، "نظرة واقعية لقطاع الاتصالات في فلسطين "، موقع وكالة الانباء الفلسطينية – وفا، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/aTBLP . ت. ز: 2020/5/15م.

[3] المرجع السابق.

الفلسطيني بصفةٍ عامة، ليتمحور عمل هذا القطاع على تقديم الجوانب الخدماتية والخدمية للشارع الفلسطيني، ما شكل فجوةً كبيرةً اعاقت رفده وتوظيفه لمعالم التنمية في الأراضي الفلسطينية[1]. فقد أدى هذا المُعيق إلى حصر وظيفة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية بالجانب الاتصالي الخدمي، دون ربطه بأهداف التنمية السياسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، أو ربطه مع متطلبات التنمية البشرية والمستدامة في الأراضي الفلسطينية، أو تفسيره لمعالم السيادة الفلسطينية، وفضائها الرقمي، ودورها في بناء المجتمع المدني الفلسطيني.[2]

حَملت اتفاقية أوسلو جانباً مهماً من شكل وآلية عمل قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، فمثلاً، فقد نصت المادة (36) من هذه الاتفاقية على: " حق الشعب الفلسطيني في إقامة شبكات حديثة خاصة ومستقلة عن الشبكات الإسرائيلية وعلى الجانب الإسرائيلي أن يسهل إدخال المعدات والأجهزة لبناء مثل هذه الشبكات ويلتزم الجانب الإسرائيلي بتخصيص الترددات خلال شهر من تاريخ الطلب الفلسطيني وإذا لم تتوفر عليهم تخصيص بديل مناسب "[3]. وهو شأن أتاح للسلطة الفلسطينية المجال للبدء بإنشاء قطاع الاتصالات الخاص بها، والذي من المفترض أن يحمل الابعاد التنموية والسياسياتية والاقتصادية الهادفة للخلاص من تبعية الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين المجتمع الفلسطيني في أرضه.

وعلى هذا النحو، تشكل قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، بحيث بات يحتل أهميةً ومكانةً وطنيةً وتنمويةً واقتصاديةً مهمةً للشارع الفلسطيني، بأبعاده الرسمية وغير الرسمية. يتألف هذا القطاع العامل في الأراضي الفلسطينية من وزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية بصفتها الجانب الرسمي لهذا القطاع، والتي تنظم الجوانب الإدارية والقانونية والمؤسساتية والمؤسسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في

---

[1] أبو دقة، مشهور، **نظرة واقعية لقطاع الاتصالات في فلسطين**، مرجع سابق، ص 70.

[2] تريمين، توكر، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2012م، ص 23.

[3] أبو دقة، مشهور، **نظرة واقعية لقطاع الاتصالات في فلسطين**، مرجع سابق.

فلسطين، بالإضافة إلى العديد من شركات الاتصال الخاصة، والتي يقع على عاتقها أيضاً الكثير من المسؤوليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنموية والمجتمعية تُجاه الشارع والمجتمع الفلسطيني.

2.3 الإطار المؤسسي والتنظيمي لقطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني

يتطلب وجود قطاعاً للاتصال وتكنولوجيا المعلومات في أي دولةٍ في العالم؛ مؤسسات وهيئات تشريعية تنظم آليات عمل هذا القطاع، وتحفزه على خلق بيئةً قادرةً على استيعاب التبادل المستمر والفعال للمعلومات، والتي تُعد العنصر الأساسي والرئيس لمدخلات ومخرجات هذا القطاع. فضلاً على قدرتها استيعاب حجم التطورات الحادثة في هذا القطاع، علاوةً على اعتبار هذا القطاع جزءاً رئيساً في إحداث التنمية المستدامة[1]. فعلى المستوى الفلسطيني، يتشكل هذا الإطار في مستويين، عام، وتتولاه المؤسسة الرسمية الفلسطينية. وخاص، بحيث تقدم هذه المؤسسات خدماتها للشارع الفلسطيني ضمن الضوابط التي تضعها السلطة الفلسطينية.

1.2.3 وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية

تأسست وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية عام 1995م تحت اسم (وزارة الاتصالات). وهي الجهة الحكومية والرسمية في الأراضي الفلسطينية، والمسؤولة عن تنظيم وإدارة ورقابة قطاع الاتصالات في فلسطين، أو المناطق الفلسطينية التي تخضع للسيطرة الفلسطينية. كما وتقوم هذه الجهة بتقويم أداء الجهات المرخصة للعمل في مجالات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك رقابة أسعار خدماتها، ومستويات جودة الخدمة المُقدمة للشارع الفلسطيني. بالإضافة إلى تنظيم عمل البريد في الأراضي الفلسطينية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وفتح سوق الاتصالات أمام المشغلين الجدد والترخيص لهم، وتنظيم خدمات الإنترنت، وغيرها من الأمور المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين. علاوةً على دورها الوطني في تعزيز الأسس التقنية لبناء مجتمعٍ

[1] تريمين، توكر، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 29.

معلوماتيٍّ يستطيع مواكبة كافة التطورات التكنولوجية، ويساهم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُتيح خلق فرص عمل جديدة للجمهور الفلسطيني، ومواكبة الحركة الدولية، وعولمة الاقتصاد، وصناعة التكنولوجيا، وجلب الاستثمارات التقنية والتكنولوجية للأراضي الفلسطينية.[1]

تنطلق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية من رؤيةٍ تتمثل في: " مجتمع معلومات فلسطيني قائم على اتاحة المعرفة للجميع وتسخير ادوات ووسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتوظيف خدمات البريد من خلال توفير بيئة قانونية وتشريعية داعمة وملائمة وتطبيق سياسات وإجراءات عادلة وشفافة تتيح شراكة فاعلة وحقيقية يسهم فيها القطاع الخاص بدوره الفاعل في ظل بيئة جاذبة تؤدي إلى تدفق حركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية لدعم التنمية الشاملة المستدامة وتحسين جودة حياة المواطن للنهوض بالشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته في اقامة دولة فلسطينية مستقلة "[2]. بحيث تسعى الوزارة إلى تحقيق هذه الرؤية في ظل بيئةً فلسطينيةً معقدة التركيب والبناء والعمل، سيما فيما يتعلق بتواجدية الاحتلال الإسرائيلي، وتحكمه في مختلف مفاصل وآليات الحياة في الأراضي الفلسطينية، وتعمده وضع العراقيل أمام أي بناءٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ ناظمٍ لشؤون الشارع الفلسطيني.

أما عن رسالة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، فتتضمن: " توفير وإتاحة النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار مقبولة، وتطوير وتنمية المهارات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد وخدماتها وتسخيرها لتكون أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة "[3]. وهي بنود تعمل الوزارة على تحقيقها للمجتمع الفلسطيني، رغم حالة التحفظ التي تنتاب الشارع والجمهور الفلسطيني نحوها. حيث يرى

---

[1] انظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " نظرة عامة "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_1 . ت. ز: 2020/5/16م.

[2] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " الرؤية "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_5 . ت. ز: 2020/5/16م.

[3] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " الرسالة "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_6 . ت. ز: 2020/5/19م.

الشارع الفلسطيني في أن خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقدمة من الشركات التقنية الفلسطينية لا تتناسب وحالته الاجتماعية والاقتصادية، ووضعه السياسي في ظل الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يستدعي تدخل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في هذا الشأن، وضبط جودة خدمات شركات الاتصالات المُقدمة للجمهور الفلسطيني، بما يتناسب ورسالتها ورؤيتها كجهةٍ رسميةٍ فلسطينيةٍ مشرفةٍ على مختلف شركات ومؤسسات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في الأراضي الفلسطينية. فضلاً عن دورها الأساسي والرئيس في تعزيز التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية، وبناء المجتمع الفلسطيني، وتعزيز الاقتصاد المقاوم في الأراضي الفلسطينية.

تتمحور مهام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية في هذا المقام، ووفقاً للقانون الناظم لعملها في الأراضي الفلسطينية، والذي يتولى مهمة تنظيم وإدارة ورقابة قطاع الاتصالات في فلسطين، والاشراف على الجهات المُرخصة لتقويم أدائها بما في ذلك رقابة أسعار خدماتها، ومستويات جودة الخدمة التي يجب تقديمها[1]. وفي هذا السياق، تتنوع الواجبات والمهام لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، كإدارة الخدمات البريدية في الأراضي الفلسطينية. وإدارة المعلومات المركزية الخاصة بالقطاع الرسمي وغير الرسمي في الأراضي الفلسطينية. وتنظيم قطاع الاتصالات بكافة محتوياته في الأراضي الفلسطينية. وتنظيم العلاقات الاقليمية والدولية الخاصة بالمجالات التقنية والتكنولوجية. واعداد القوانين والتشريعات الناظمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني. وبناء الشبكة الحكومية المستقلة، ومشاريع الحوكمة والحوسبة الالكترونية والحاسوبية الحكومية. والرقابة الفنية والمالية والإدارية على قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية. [2]

كما وتعمل الوزارة على متابعة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بتطور قطاع الاتصالات الفلسطيني. وإدارة وتخطيط الترددات الوطنية العاملة في

---

[1] قانون رقم (3) بشأن الاتصالات لسنة 1996م.

[2] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " مهام الوزارة "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_8 . ت. ز: 2020/5/21م.

الأراضي الفلسطينية. وإدارة وتنظيم عمل محطات الارسال الاذاعي والتلفزيوني الفضائي والسلكي واللاسلكي في الأراضي الفلسطينية، بما يشمل ذلك منح تراخيص العمل الإذاعي والتلفزي. وبناء واعداد الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين. وترخيص خدمت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية.[1]

تتطلع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، وعبر هذه المهام والوجبات المُلقاة عليها، إلى تحقيق جملةً من الأهداف، والتي تدور حول زيادة ونشر الوعي المعلوماتي على الصعيد الوطني، والتعريف بالإمكانيات التي يُتيحها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كأداةٍ للتنمية الشاملة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات، عبر زيادة وتعزيز مراكز تقنية المعلومات والتميز الرقمي في الأراضي الفلسطينية. وضمان وصول خدمات الاتصالات والمعلوماتية إلى المناطق الفلسطينية الريفية، وبما ينسجم مع رؤيتها الوطنية.[2]

تهدف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية أيضاً إلى ضمان الوصول إلى مستوىً متطورٍ ومواكبٍ للمقاييس العالمية في مجال شبكات الاتصالات والمعلومات والخدمات البريدية في الأراضي الفلسطينية، وضمان تقديم الخدمات لجميع شرائح المجتمع بجودةٍ عاليةٍ وأسعارٍ مقبولة. وذلك من خلال إيصال الخدمة الهاتفية لجميع التجمعات السكانية، وإلزام الشركات المرخص لها بتحسين وتوسعة مستوى خدماتها. وبناء نظام بريدي فعال وضمن أفضل المقاييس المستخدمة عالمياً، وتطويرها لتشمل كافة المدن والمخيمات والتجمعات الفلسطينية. علاوةً على مرونة النفاذ الشامل إلى شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية، وفتح وتحرير أسواق خدمات الاتصالات أمام مشغلين جدد في مجالي الهاتف الثابت والخليوي.[3]

---

[1] **موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية**، مرجع سابق.

[2] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " الاهداف "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_7 . ت. ز: 2020/5/22م.

[3] المرجع السابق.

تستند وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية إلى سلسلةٍ من القوانين التشريعية الناظمة لعمل قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية. تتمثل هذه القاعدة التشريعية بسلسلةٍ من القوانين، أهمها: قانون الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات لسنة 2009م، وقانون رقم (3) لسنة 1996م بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقرار مجلس الوزراء رقم (182) لسنة 2004م بشأن نظام ترخيص المحطات الاذاعية والتلفزيونية والفضائية، وغيرها من القوانين، والتي تُدير آليات عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية.[1]

جديرٌ بالإشارة هنا، وخلال الحديث عن البيئة القانونية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، إلى افتقار الأراضي الفلسطينية للكثير من معالم التنظيم القانوني ولضبط بيئة عمل الاتصالات والمواضيع المرتبطة بها مثل تنظيم استخدامات الإنترنت وموضوع حماية الحقوق الفكرية وحقوق النشر وأمن المعلومات وسيادة الدولة وحقوق المستهلك وخصوصيته[2]. فمثل هذه الضوابط والأطر القانونية من شأنها أن تؤسس لبيئةٍ جاذبةٍ للعمل التقني والمعلوماتي، والتي لها انعكاساتها على مستويات التنمية السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطيني، والانعتاق من دائرة السطوة الإسرائيلية على المقدرات الرقمية الفلسطينية.

ورغم إبراز وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لرؤيتها ورسالتها وأهدافها ومهامها، إلا أن سياقات وتأثيرات منظومتها القانونية والاجتماعية على مختلف مكونات القطاع التقني والمعلوماتي والاتصالي في الأراضي الفلسطينية ينتابها الكثير من التحفظ من قبل الشارع الفلسطيني، سيما إذا تعلق الأمر بجودة الخدمات الاتصالية المُقدمة للجمهور الفلسطيني، واسعارها مقارنةً مع محيطها العربي، ومنافستها لقطاع الاتصالات الإسرائيلي، ومدى تحكم الاحتلال الإسرائيلي بمدخلات ومخرجات قطاع الاتصالات الفلسطيني، الأمر الذي يؤثر بدوره

---

[1] للاطلاع على محتوى هذه القوانين والقرارات، " التشريعات "، أنظر الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=laws . ت. ز: 2020/5/22م.

[2] عامر، وجيه، **مستوى انتشار تكنولوجيا المعلومات في المجتمع الفلسطيني 1997 – 2007**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009م، ص 34.

على المفهوم العام والمؤسسي والمؤسساتي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والذي يحتاج للالتفات إلى تطوير قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية بما يسمح له من تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وليس التركيز على هامش الربح الرأسمالي. إضافةً إلى الحفاظ على درجة الانسجام بينه وبين الشارع الفلسطيني من جهة، ومتطلبات وتطورات سوق العمل الرقمي والمعلوماتي من جهةٍ أخرى[1].

إن تركيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وفي جانبه الرسمي، على تطوير وتنظيم وإدارة وتوزيع خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقط، وضمن تركيبته الرمزية والفعلية[2]، شأنٌ بحاجةٍ لإعادة صياغته ضمن التوليفة السياسية العامة في الأراضي الفلسطينية، سيما وأن قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي مختلف دول العالم، باتت ركيزةً أساسيةً في عمليات تنميتها المستدامة، وصناعتها لسياساتها الحكومية والعمومية. لذا، فإن إعادة تعريف مهام وواجبات قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وفي مضامينها الرسمية والحكومية، يجب أن تتقاطع مع التوجهات العالمية المواكبة للتنمية المستدامة، والقائمة على بناء اقتصادٍ معرفيٍّ حاضنٍ لجميع التطورات التقنية والمعلوماتية في الأراضي الفلسطينية، والتأسيس لمجتمعٍ مدنيٍّ يؤمن بضرورة التحرك نحو اقتصادٍ قائمٍ على المعرفة، وقطاعٍ تكنولوجيٍّ، خاصٍ وعامٍ، ملتفت لأهمية مشاركته في صنع التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.[3]

تمتلك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية عدة إداراتٍ وقطاعاتٍ تكنولوجيةٍ ومؤسساتيةٍ تُنظم من خلالها المشهد العام والرسمي لتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، بحيث تمثل هذه المؤسسات؛ أدوات سياسية حكومية تُدير من خلالها السلطة الفلسطينية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، يتمثل أهمها:

---

[1] تريمين، توكر، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 24.

[2] المرجع السابق، ص 24 – 25.

[3] المرجع السابق، 25 – 28.

1. **مركز الابداع للتدريب التكنولوجي:** مؤسسة وطنية عامة غير هادفة للربح تتبع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، وتقدم خدماتها مجاناً لمؤسسات القطاع الحكومي في الأراضي الفلسطينية. أنشئ هذا المركز بتمويل من الوكالة الكورية للتنمية (KOICA) عام 2014م، ويهدف إلى ايجاد حاضنة وطنية مناسبة للتدريب وتعزيز القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من التكاليف التي تتحملها الموازنة العامة والمترتبة على تدريب موظفي القطاع الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

2. **مركز الحاسوب الحكومي:** وهو هيئة استشارية لمؤسسات السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتدريب التقني العالي لكوادر السلطة الفلسطينية عامة، بحيث يهدف هذا المركز إلى خلق بنية تحتية مناسبة ومتطورة في سبيل تحسين الأداء الحكومي، والمشاركة الفاعلة في العملية التنموية. كما ويتبع لهذا المركز؛ مركز البيانات الوطني، الهادف إلى مواكبة أحدث المستجدات التقنية في العالم، وتوظيفها في العمل الحكومي الفلسطيني. إضافةً إلى إدارته لخدمات البريد الالكتروني الحكومي، وتسجيل النطاقات الحكومية، واستضافة المواقع الالكترونية. كما ويقدم المركز خدمة ربط أي وزارةٍ أو مؤسسةٍ ضمن نطاق شبكة الحاسوب المركزية فيما يتعلق ببرامج تشغيل الشبكات الحكومية، وتسجيل دخول مستخدمي الوزارات أو المؤسسات على نطاق الشبكة الحكومية بالأجهزة الخاصة بالمركز، علماً بأنه يجب أن تكون الوزارة أو المؤسسة الراغبة في الربط الحكومي ضمن نطاق شبكة الحاسوب الحكومي، ومؤهلة فنياَ وإدارياً لذلك.[2]

---

[1] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " مركز الابداع للتدريب التكنولوجي "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=traincen . ت. ز: 2020/5/23م.

[2] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " مركز الحاسوب الحكومي "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=gcc . ت. ز: 2020/5/23م. انظر: اشتيه، بكر، **واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2004م، ص 133.

3. **قطاع البريد الفلسطيني:** وهو الجهة الحكومية والرسمية المسؤولة عن ارسال واستقبال خدمات البريد بكافة أشكالها، كالبيع عبر الانترنت، وتنظيم التجارة الالكترونية، والخدمات التي تتعلق بهذا الشأن، والتي تعمل على تعزيز ارتباط فلسطين بمحطيها المحلي والإقليمي والعالمي. يعتبر الاحتلال الإسرائيلي البريد الفلسطيني وكالةً محليةً تتبع للبريد الإسرائيلي. فلا يخضع البريد الفلسطيني للمحاسبة البينية للنفقات الختامية من عوائد توزيع البريد الدولي الوارد، ولا يحق له تتبع ارساليات التبادل البريدي الدولي، ويفرض رسوم جمركية عالية على الإرساليات الدولية الواردة له. كما إن جميع إصدارات الطوابع البريدية تخضع للموافقة الإسرائيلية.[1]

4. **الحكومة الالكترونية:** تقوم استراتيجية هذه الحكومية الافتراضية على ربط مؤسسات السلطة الفلسطينية ببعضها البعض، وتوظيف التطبيقات الالكترونية الحديثة في مجالات العمل الحكومي والرسمي، بما يخدم المواطن الفلسطيني، ويتوافق مع التوجهات الدولية والعالمية في هذا السياق، والذي يُمكن السلطة الفلسطينية من ارتباط مع مختلف حكومات العالم[2]. تواجه هذه الحكومة الالكترونية في الأراضي الفلسطينية جملةً من التحديات على المستوى الفلسطيني الداخلي، أهمها؛ تواجدية الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني الجغرافي والسياسي والإداري والقانوني، ومدى توفر الفهم والرؤى والسياسات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية لمثل هذه التوجهات. اضافةً لمدى توفر العوامل الإدارية والقانونية والتقنية والبشرية اللازمة لنجاح عمل هذه الحكومة، والمرتكزة على معطيات البيئة السياسية والقانونية في الأراضي الفلسطينية. علاوةً على أهمية إشراك المجتمع المدني والقطاعات

---

[1] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، "قطاع البريد الفلسطيني"، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=dept_7 . ت. ز: 2020/5/25م.

[2] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، "الحكومة الالكترونية"، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=dept_4 . ت. ز: 2020/5/25م. للاطلاع على استراتيجية عمل الحكومة الالكترونية الفلسطينية، انظر الرابط: http://www.mtit.pna.ps/arv/cp/plugins/spaw/uploads/files/e-Government%20Stratgic%20Plan.pdf . ت. ز: 2020/5/25م.

التكنولوجية الخاصة والعاملة في الأراضي الفلسطينية في هذا التوجه الحكومي، والتي يقع على عاتقها ضرورة المشاركة في مثل هذه التوجهات الحكومية والرسمية.[1]

5. **المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار (Pecdar):** أُنشئ هذا المعهد في العام 1999م، وذلك بهدف الانتقال بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية من قطاعٍ مستهلكٍ للمعلوماتية إلى قطاع منتجٍ ومنافسٍ محلياً وإقليمياً وعالمياً. بالإضافة إلى فتح قنوات اتصال مع مستجدات التكنولوجيا العالمية، والاستفادة منها في تدريب وتأهيل كوادر السلطة الفلسطينية، والعمل على تفعيل هيئة المواصفات والمقاييس بما ينسجم ومنتجات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق شروط المنافسة العالمية للمنتج الفلسطيني[2]. يتبع هذا المركز للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار، ويتكامل معه في تنظيم عمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرسمي في الأراضي الفلسطينية. أنشئ هذا المجلس في العام 1993م كأول مؤسسةٍ فلسطينيةٍ تنمويةٍ تعمل في مجال الإعمار ومشاريع البنية التحتية ورسم السياسة الاقتصادية، وجذب وتنسيق مساعدات المانحين، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك تقديم المساعدة التقنية والتدريب في الأراضي الفلسطينية.[3]

تُدير السلطة الفلسطينية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية عبر هذه المؤسسات والقطاعات، إضافةً للوزارة أو المؤسسة المختصة في هذا الشأن، والتي لها صفتها الرسمية والاعتبارية والسياسية والقانونية، بحيث يُسند اليها تنظيم قطاعات الاتصالات

---

[1] دهليز، خالد، لبد، خالد، **معوقات نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية في فلسطين: دراسة استكشافية**، مرجع سابق، ص 1115 – 1117.

[2] اشتيه، بكر، **واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها**، مرجع سابق، ص 134. أنظر: موقع المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات، الرابط الالكتروني: http://www.pecdar.ps/en/article/950/National-Institute-for-Information-Technology-Album-# . ت. ز: 2020/5/27م.

[3] انظر: موقع المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/Tfl9bت. ز: 2020/5/27م .

وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية بمختلف اشكالها، والتي، ومن الضروري، أن يكون هدفها العام؛ تمكين المواطن الفلسطيني، وتقديم الخدمات التنقية له، وضبط عمل القطاعات الخاصة والعاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والاجتماعية العاملة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومحاولة فرض السيادة الوطنية الفلسطينية لهذه القطاعات على كافة الأراضي الفلسطينية، ومحاربة سياسات الاحتلال الإسرائيلي الموجهة صوب هذا القطاع الحيوي. وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية للشارع الفلسطيني، بما يكفل له أساسية بناء مجتمعه المدني الخاص به.

2.2.3 القطاع الخاص للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية

ينشط في المجتمع الفلسطيني، شأنه شأن أي مجتمعٍ في العالم، العديد من القطاعات التقنية والتكنولوجية والاتصالية الخاصة، والتي تقدم خدماتها الرقمية والمعلوماتية للشارع الفلسطيني، كخدمات الهاتف الثابت والمحمول والانترنت والبريد وما شابه ذلك. ورغم خصوصية عمل هذه القطاعات التكنولوجية الخاصة الناشئة في المجتمع الفلسطيني، والذي، قد، منحها حالةً من احتكار تقديم هذه الخدمات؛ إلا أنها، ومن المفترض، أن تكون شريكةً للسلطة الفلسطينية في عمليات التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، بحيث يتحمل هذا القطاع مسؤوليةً اجتماعيةً ووطنيةً في تعزيز التنمية الفلسطينية، وبناء المجتمع المدني الفلسطيني.

1.2.2.3 مجموعة الاتصالات الفلسطينية

تُعد هذه المجموعة، والتي تُعرف في الأوساط الفلسطينية باسم بالتل جروب (Paltel group)، أكبر القطاعات التكنولوجية والاتصالية الخاصة، والعاملة في الأراضي الفلسطينية. تأسست هذه المجموعة عام 1995م كشركة مساهمةٍ عامةٍ لتوفر خدمات الاتصالات الثابتة والخلوية وخدمات الإنترنت. إضافةً إلى تطويع آخر التطورات والتطبيقات التكنولوجية من أجل بناء المستقبل التكنولوجي في فلسطين. تعتبر مجموعة الاتصالات الفلسطينية المنشأة الأولى في

فلسطين من حيث القدرة التوظيفية ضمن مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، والركيزة الأساسية في بناء البنية التحتية للشبكة المعلوماتية والاتصالية في الأراضي الفلسطينية.[1]

بدأت هذه المجموعة الاتصالية عملها في الأراضي الفلسطينية بصفةٍ رسميةٍ عام 1997م، لتقدم مجموعة من الخدمات التقنية والرقمية والمعلوماتية إلى المجتمع الفلسطيني، كخدمات الاتصال النقال والثابت، وخدمات النفاذ للإنترنت، والمبيعات الرقمية، وايصال البيانات، وغيرها من الخدمات التكنولوجية والمعلوماتية الأخرى[2]، لتتحول، وبشكلٍ تتابعيٍّ، إلى أكبر منظم ومشغل للاتصالات والمعلومات في الأراضي الفلسطينية. مع العلم بأن السلطة الفلسطينية قد ابرمت اتفاقيةً مع شركة الاتصالات الفلسطينية افضت إلى استحواذ الأخيرة على تقديم خدمات الاتصالات بمختلف اشكالها للشارع الفلسطيني لمدة عشرين عاماً ابتداءً من عام نشوئها، وبرأس مالاً قُدر بحوالي (101.25) مليون دينارٍ أردنيٍّ، في مشهدٍ تمثل باحتكار هذه الشركة لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية دون منافس، لتُعلل السلطة الفلسطينية هذا الاجراء بضرورة خصخصة قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية لتذليل العقبات امامه، سيما الإسرائيلية منها[3].

تضم هذه المجموعة الاتصالية، وفي باكورة اعملها، عدداً من الشركات المختصة بتقديم الخدمات التقنية والاتصالية والمعلوماتية للشارع الفلسطيني، بحيث تختص كل شركةً منها في تقديم نوعاً معيناً من الخدمات التكنولوجية، كالهاتف الثابت، والخليوي، والانترنت، والبريد السريع، والرد الآلي، ومجالاتٍ تنمويةٍ أخرى، بحيث تضم هذه المجموعة الشركات التكنولوجية التالية:

1. **شركة الاتصالات الفلسطينية لخدمات الهاتف الثابت:** تقدم هذه الشركة خدمات الهاتف الثابت للمجتمع الفلسطيني، وخدمات خطوط الانترنت، والتي تُعرف باسم (خط النفاذ)، والخدمات

---

[1] أنظر: موقع مجموعة الاتصالات الفلسطينية، "عن مجموعة الاتصالات"، الرابط الإلكتروني: http://www.paltelgroup.ps/ . ت. ز: 2020/5/28م.

[2] موقع مجموعة الاتصالات الفلسطينية، "**عن مجموعة الاتصالات**"، مرجع سابق.

[3] أنظر: وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، " شركة الاتصالات الفلسطينية "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/VLHWj . ت. ز: 2020/5/28م.

الإضافية الأخرى، والتي تتعلق بالشأن عينه، كنقاط البيع والتحصيل والشكوى وغيرها. ترى هذه الشركة بأنها رائدة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، كونها المزود الرئيسي لخطوط النت والهاتف الثابت وخدمات الاعمال والربط ونقل البيانات، والتي تمكّن مختلف قطاعات الاعمال في فلسطين من التواصل مع العالم.[1]

2. **شركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية:** والتي تعرف باسم جوال (Jawwal). تقوم هذه الشركة بتقديم خدمات الاتصال النقال والخليوي للشارع الفلسطيني، وتقديم حزم الانترنت، وما شابه ذلك من خدماتٍ رقميةٍ أخرى. بدأت هذه الشركة تقديم خدماتها للشارع الفلسطيني عام 1999م، وقد حظيت بانتشارٍ واسعٍ في الأوساط الفلسطينية، كونها المشغل الأول لخدمات الهاتف النقال في المجتمع الفلسطيني. فقد حصلت هذه الشركة على امتيازٍ حصريٍّ لمدة (20) عاماً لتقديم خدمات الهاتف الثابت والنقال في الأراضي الفلسطينية، منها (10) أعوامٍ كامتيازٍ انفراديٍّ للهاتف الثابت، و (5) أعوامٍ للهاتف المتنقل تبدأ من تاريخ الحصول على الترددات أو عند وصول عدد المشتركين (120) الفاً، في مشهد منحها حرية العمل ضمن بوتقة الخصخصة الاقتصادية دون منافس.[2]

تعرضت هذه الشركة للعديد من المضايقات الإسرائيلية، خاصةً خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ففي عام 2001م، صادر الاحتلال الإسرائيلي معدات الشركة لإعاقة نموها، وحصر انتشارها في الشارع الفلسطيني، لتقوم، وفي العام 2005م، بنقل مقاسمها للعاصمة البريطانية (لندن)[3]. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن فردية تواجد هذه الشركة في السوق

---

[1] انظر: موقع شركة الاتصالات الفلسطينية لخدمات الهاتف الثابت والانترنت، " الاتصالات في سطور "، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/zCXYE . ت. ز: 2020/5/28م.

[2] عامر، وجيه، " **مستوى انتشار تكنولوجيا المعلومات في المجتمع الفلسطيني 1997 – 2007** "، مرجع سابق، ص 34. أنظر أيضاً: مجموعة الاتصالات الفلسطينية، **قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية، حقائق، مواقف، تحديات، فرص استثمارية**، 2008م.

[3] انظر: موقع شركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية (جوال)، " عن جوال "، الرابط الإلكتروني: https://www.jawwal.ps//index.php?url=category/view/3/%D8%B9%D9%86_%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%84 . ت. ز: 2020/5/29م.

الفلسطيني، ولفترةٍ طويلةٍ من الزمن، أدى إلى زيادة الاقبال عليها من قبل الشارع الفلسطيني، ما خلق حالةً من التفرد والاحتكار لخدمات الهاتف الخليوي والنقال من قبل القائمين عليها.

جاء إنشاء وتأسس شركة جوال لخدمات الهاتف النقال في الأراضي الفلسطينية متأخراً بعض الشيء إذا ما قورن ذلك بالمحيط العربي والإقليمي لفلسطين. ومع ذلك، فإن الاتصالات النقالة في الشارع الفلسطيني كانت متوفرة، وبشكلٍ محدودٍ، بطرقٍ غير قانونيةٍ عبر شركات الهاتف النقال الإسرائيلية المختلفة، بحيث تشير البيانات إلى أن عدد المشتركين في الهواتف النقالة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية لكل (100) من السكان في الفترة ما بين العامين 1995م – 1999كم كانت منخفضة جدًا، إلا أنها كانت تزداد باستمرار، وارتفعت من (0.86) مشترك لكل (100) من السكان في العام 1995م، إلى (3.87) لكل (100) من السكان في العام 1999م. وقد استمرت هذه الزيادة بعد العام 1999م ولكن بوتيرة أسرع في ظل استحداث شركة الهاتف النقال الفلسطينية بشكلٍ قانوني.[1]

3. **شركة حضارة للاستثمار التكنولوجي:** تأسست شركة حضارة في العام 2005م كإحدى شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية. تتصدر هذه الشركة المركز الأول في الأراضي الفلسطينية في تقديم وتوفير وتزويد المجتمع الفلسطيني بخدمة الانترنت بمختلف اطيافه واشكاله، كما وتعمل هذه الشركة على توسيع استثماراتها مع المحيط الفلسطيني، ومنافسة الشركات الإسرائيلية في تقديم خدمات الانترنت، وتطوير جودة ونوعية خدماتها المقدمة للجهور الفلسطيني[2]. مع العلم بأنه هناك شركات تتفرع من هذه الشركة، وتقدم خدمات الاتصال والانترنت للشارع الفلسطيني.

4. **شركة ريتش (Reach) لخدمات الاتصال:** تأسست هذه الشركة عام 2009م كأول مركز اتصالٍ فلسطينيٍّ. تقوم وظيفة هذه الشركة على تقديم باقة واسعة من خدمات الاسناد والدعم،

---

[1] مكحول، باسم، **تقرير مقارن حول نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية 2000 – 2009**، مرجع سابق، ص 28.

[2] انظر: موقع شركة حضارة للاستثمار التكنولوجي، "نبذة عامة "، الرابط الإلكتروني: https://www.hadara.ps/About-us . ت. ز: 2020/5/29م.

وحلول مراكز الاتصال، وخدمات الرد الآلي، وخدمة العناية بالزبائن المشتركين في باكورة اعمال وشركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية. كما وتُقدم هذه الشركة خدمات الدعم والاسناد لمشتركي الانترنت، ومختلف الخدمات التي تقدمها مجموعة الاتصالات الفلسطينية للشارع الفلسطيني.[1]

5. **مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية:** وهي منظمة مستقلة غير ربحية تأسست من قبل مجموعة الاتصالات الفلسطينية في العام 2008م كاستجابةٍ مباشرةٍ للاحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني. تُقدم هذه المؤسسة خدماتها ومساعداتها لمجموعةٍ من القطاعات الفلسطينية، كقطاعات التعليم، والزراعة، والمشاريع الصغيرة، وغيرها، وذلك في إطار مسؤولياتها الاجتماعية تُجاه الشارع الفلسطيني، وكنوعٍ من مساهمتها في تنمية المجتمع الفلسطيني. كما وتنظم هذه المؤسسة جملةً من المسابقات والجوائز التي تتعلق بالمجالات التقنية والرقمية في المجتمع الفلسطيني، وذلك بالشراكة والتعاون مع قطاعاتٍ اقتصاديةٍ وتنمويةٍ أخرى تعمل في الشارع الفلسطيني، عبر التنسيق مع المؤسسات الحكومية الفلسطينية ذات العلاقة.[2]

تُمثل الشركات التكنولوجية السابقة الذكر باكورة اعمال مجموعة الاتصالات الفلسطينية بصفةٍ عامة، وسيرورتها الاتصالية والمعلوماتية في الشارع الفلسطيني. تتبنى هذه المجموعة رؤيةً مفادها بأن تبقى الخيار الأول للشارع والجمهور الفلسطيني، وأن تتبع معايير إدارية للعناية بزبائنها، وأن توفر أفضل الخدمات جودةً واسعاراً للمجتمع الفلسطيني[3]. كما وتتبنى هذه المجموعة، ووفقاً لرؤيتها أيضاً، استراتيجية تنموية تستجيب من خلالها لحاجات واحتياجات المجتمع، وترفع شعاراً (نستثمر في الانسان)، بحيث تُركز هذه الاستراتيجية على ما يلي[4]:

---

[1] انظر: موقع شركة ريتش، "نظرة عامة "، الرابط الالكتروني: https://www.reach.ps/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B4 . ت. ز: 2020/5/29م.

[2] انظر: موقع مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية، "مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية "، الرابط الالكتروني: https://paltelfoundation.ps/posts/view/8826/%D9%85%D9%86_%D9%86%D8%AD%D9%86 &lang=2 . ت. ز: 2020/5/30م.

[3] أنظر: **موقع مجموعة الاتصالات الفلسطينية**، مرجع سابق.

[4] انظر: موقع مجموعة الاتصالات الفلسطينية، "نستثمر في الانسان "، الرابط الالكتروني: http://www.paltelgroup.ps/#social-responsibility . ت. ز: 2020/5/30م.

1. **التنمية الاقتصادية –الاجتماعية:** وذلك من خلال دعم المشاريع المُدرة للدخل، والتي تعمل على النهوض الاقتصادي للمجتمع، ورفع شأن المؤسسات والفرد من خلال الاعتماد على الذات.

2. **دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:** وذلك من خلال الاهتمام بتوفير احتياجاتهم الاساسية لتسهيل حياتهم اليومية اسوةً بجميع أفراد المجتمع.

3. **دعم القطاع الصحي:** وذلك من خلال النهوض بهذا القطاع الحيوي والذي يعني النهوض بصحة الانسان الفلسطيني.

يأتي تبني مجموعة الاتصالات الفلسطينية لهذه الاستراتيجية التنموية ضمن سياقات مسؤوليتها الاجتماعية والمجتمعية تُجاه المجتمع الفلسطيني، سيما وأن هذه المجموعة، وبمختلف صور شركاتها ومؤسساتها، هي المُشغل الوطني والفلسطيني الوحيد لخدمات الاتصال الثابت والتزويد والنفاذ للإنترنت في الأراضي الفلسطينية، ما يُلقي على عاتقها مسؤوليةً وطنيةً واخلاقيةً واجتماعيةً وتنمويةً نظير وجودها في المجتمع الفلسطيني المستخدم والمستهلك لخدماتها. كما ويُمكن ترجمة ذلك بأهمية الدور الإنساني والتنموي الذي يتوجب على المجموعة أن تُقدمه للمجتمع الفلسطيني، إلى جانب دورها الأساسي والمنشود والمنتظر من قبل الشارع الفلسطيني، والذي يتمثل في تقديم مختلف خدمات الاتصالات لجميع أفراد المجتمع. فضلاً عن دورها الوطني في تنمية قدرات الشارع الفلسطيني من الناحية التقنية والمعلوماتية، والمساهمة في تعزيز السيادة الفلسطينية على مجالها الاتصالي والرقمي والمعلوماتي، وتنمية الاقتصاد المقاوم لدى المؤسسة الفلسطينية، وبناء المجتمع المدني الفلسطيني، وتعزيز الحريات في الشارع الفلسطيني.

2.2.2.3 مجموعة اوريدو (Ooredoo) (اوريدو فلسطين)

تُعرف هذه المجموعة، سابقاً، في الأوساط الفلسطينية باسم (الوطنية موبايل). وهي إحدى شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية الخاصة، والتي تُقدم خدمات الهاتف

النقال والخليوي والانترنت للشارع الفلسطيني. باشرت هذه المجموعة اعملها في المجتمع الفلسطيني عام 2009م، حيث عُرفت حينها باسم (الوطنية موبايل). أُنشأت هذه الشركة في الأراضي الفلسطينية بالشراكة ما بين الشركة الوطنيّة الدوليّة المملوكة بالكامل من قبل الشركة الوطنيّة للاتصالات المتنقلة (NMTC)، والتي تملك غالبيتها مجموعة اوريدو القطرية العالمية، وبين شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني[1]، لتباشر اعملها وخدماتها للجمهور الفلسطيني، وبما يُتيح للمجتمع الفلسطيني حرية المفاضلة بين أكثر من مُشغلٍ لخدمات الهاتف النقال والخليوي والانترنت[2].

تتبنى هذه الشركة مجموعةً من الرؤى والقيم، والتي تتلخص في إثراء الشارع الفلسطيني بجملةٍ من الخيارات الاتصالية، وتقديم أفضل الخدمات التقنية والرقمية بجودةٍ عاليةٍ واسعارٍ تُناسب احتياجات المجتمع الفلسطيني[3]. وهي رؤى تنبع من منظورٍ ربحيٍّ ورأسماليٍّ، كسائر شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المملوكة للقطاعات الخاصة. لكن ما اضافه وجود هذه المجموعة الاتصالية في المجتمع الفلسطيني هو كسر حالة الاحتكار التي انتابته لفترةٍ طويلةٍ، وتحكم مشغلاً واحداً في خياراته الاتصالية. إضافةً إلى أن وجود مثل هذه الخيارات في الشارع الفلسطيني قد يُعزز من قدراته التنقية، ويحدد معالم سيادته الرقمية والتكنولوجية والمعلوماتية، الأمر الذي، ومن المفترض، أن يُعزز من التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

---

[1] **صندوق الاستثمار الفلسطيني:** مؤسسة اقتصادية وطنية، يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من التأثير الإيجابي من خلال الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية في القطاعات النامية والحيوية. تأسس الصندوق في العام 2003م، وهو شركة مساهمة عامّة مسجّل لدى وزارة الاقتصاد الوطني، وهو المستثمر الرئيسي في قطاع الطاقة المتجددة، وقطاعات الزراعية، والبنية التحتية، والعقارات، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال في فلسطين. كما ويشغل الصندوق موقعاً استثنائياً لإنشاء مشاريع التنمية في مجموعةٍ متنوعةٍ من القطاعات الهامة والمشاركة في الاستثمار فيها. أنظر: موقع وكالة الانباء الفلسطينية – وفا، الرابط الالكتروني: http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=5174 . ت. ز: 2020/5/31م.

[2] أنظر: موقع الوطنية موبايل ومجموعة اوريدو، " عن اوريدو "، الرابط الالكتروني: https://www.ooredoo.ps/ar/corporate/46933.html . ت. ز: 2020/5/31م.

[3] انظر: موقع الوطنية موبايل ومجموعة اوريدو، " الرؤية والقيم "، الرابط الالكتروني: https://www.ooredoo.ps/ar/corporate/vision-and-values . ت. ز: 2020/5/31م.

جاء طرح هذه المجموعة الاتصالية كمشغلٍ ثانٍ لخدمات الهاتف الثابت والخليوي في الأراضي الفلسطينية نتيجةً لحالة الاندفاع نحو التقانة والرقمنة في المجتمع الفلسطيني من جهةٍ، وضرورة تواجد أكثر من مشغلٍ لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الشارع الفلسطيني، لتُعلن السلطة الفلسطينية، وفي شهر أيار من العام 2006م، عن فتح باب التقدم لمشغلٍ ثانٍ لخدمات الهاتف المحمول في الأراضي الفلسطينية، لتحظى الشركة الوطنيّة للاتصالات المتنقلة، وفي شهر أيلول من العام 2006م، بالقبول والموافقة الرسمية من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية لبدء تقديم خدماتها الاتصالية للجمهور الفلسطيني.[1]

يُتيح دخول مشغلٍ ثانٍ للاتصالات المتنقلة والمحمولة في المجتمع الفلسطيني فرصةً لكسر حالة الاحتكار في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، وزيادة فرص تواصل الشارع الفلسطيني مع محيطه العربي والإقليمي والدولي، وتحسين مستويات الخدمة الرقمية والتقنية المُقدمة له، وزيادة فرص العمل للشباب الفلسطيني، والاستفادة من خبراته التكنولوجية والمعلوماتية المتراكمة، وتقوية الاقتصاد الفلسطيني، سيما بجوانبه التنموية، وتعزيز فرص التنمية المستدامة فيه، وتنمية السياسات الحكومية الفلسطينية المتعلقة بالمسارات التقنية والمعلوماتية، ومواءمة ذلك مع توجهات واستراتيجيات ورؤى القطاعات الرسمية والحكومية الفلسطينية، والتي تُشرف على عمل مختلف قطاعات الاتصالات والمعلومات العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وبشكلٍ أو بآخرٍ، فإن زيادة عدد مُشغلي خدمات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أي دولةٍ في العالم، وضمن قالبٍ من التنافس المُعزز لفرص التنمية المستدامة على صعيد الدولة ككل، وضوابط حكومية وسياساتية ومؤسساتية تصب في الصالح العام، وفي ظل بيئةً دوليةً سريعة التغير والتغيير؛ له انعكاساته الإيجابية على المجتمع. بحيث تُحفز هذه الخطوات

[1] أنظر: موقع الوطنية موبايل ومجموعة اوريدو، " أهم المحطات "، الرابط الالكتروني: https://www.ooredoo.ps/ar/corporate/our-milestones . ت. ز: 2020/5/31م.

المسار الاقتصادي والتنموي للدولة، وتنمي قدرات افراده على مواكبة التطورات الرقمية والمعلوماتية.[1]

3.2.2.3 الشركات الفلسطينية الخاصة المُزودة لخدمة الانترنت

يتواجد في المجتمع الفلسطيني الكثير من الشركات المزودة لخدمة الانترنت للجمهور الفلسطيني بمختلف اشكاله الفردية والجماعية والمؤسساتية. بحيث تُمثل هذه الشركات حالةً لا تتواجد إلا في الواقع الفلسطيني، خاصةً إذا ما قارناها مع المحيط الفلسطيني، وذلك لكثرة عدد هذه الشركات، وانقسامها بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن عَزو السبب في ذلك إلى ما يلي[2]:

1. سهولة الحصول على خدمات الانترنت من قبل السوق الإسرائيلي (المشغل الإسرائيلي) وتسويقها في المجتمع الفلسطيني.
2. حاجة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى التنظيم والقوننة والترتيب، وهو شأن مرتبط بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية.
3. قوة النفوذ المالي والسياساتي لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية الخاصة، والذي يُتيح لها العمل في المجتمع الفلسطيني وفقاً لتوجهاتها الربحية والرأسمالية.
4. حالة الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع عزة، ووجود حكومتين فلسطينيتين كنتيجةٍ لهذا الانقسام، والذي يترك تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مُجمل القطاعات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية.

---

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات، **بناء القدرات في بيئة متغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، جنيف، د. ن، 2018م، ص3-4.

[2] تريمين، توكر، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 3 – 5. أنظر أيضاً: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، **نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني**، رام الله، 2016م.

5. حالة التفرد والاحتكار لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تدفع بالجمهور الفلسطيني للبحث عن بدائل أخرى تتناسب وقدراته المادية والاقتصادية والاجتماعية.

6. غياب المفهوم الوطني والتنموي والجامع لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والذي يجعله أكثر التصاقاً بالأهداف التنموية والمستدامة للمجتمع الفلسطيني.

7. حاجة سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني للسياسات الحكومية الضابطة لعمله.

تتعدد هذه الشركات المقدمة لخدمات الانترنت للشارع الفلسطيني بين الكبير والمتوسط والصغير، وبين ما هو متاحٌ له العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين ما هو متواجد فقط في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وذلك لأسبابٍ سياسيةٍ وقانونيةٍ وتسويقيةٍ واحتلاليةٍ تتعلق بالواقع الفلسطيني العام. أكبر هذه الشركات؛ شركة حضارة للاستثمار التكنولوجي، والتي تتبع لمجموعة الاتصالات الفلسطينية. كما وأن هناك شركاتٍ صغيرةٍ تُقدم خدمات التزويد بالإنترنت للشارع الفلسطيني تتبع لشركة حضارة، او تدور في فلكها. ومن هذه الشركات من حَظِ بحصةٍ كبيرةٍ من المجتمع الفلسطيني، وبضعها الآخر بقي يعمل بهامشٍ بسيطٍ في الشارع الفلسطيني. ويُمكن سرد اهم الشركات العاملة في السوق والمجتمع الفلسطيني كما يلي: –

1. **شركة مدى للإنترنت:** وهي شركة فلسطينية مختصة في مجال تقديم خدمات الاتصالات والانترنت والخدمات المضافة. تأسّست مدى عام 2010م، وتعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي من كبريات الشركات المزودة للإنترنت في المجتمع الفلسطيني.[1]

2. **شركة كول يو (Call u) للإنترنت:** وهي شركة تقدم خدمات التزويد بالإنترنت لشريحةٍ واسعةٍ من الشارع الفلسطيني، وتعمل فقط في الضفة الغربية.[2]

---

[1] أنظر: موقع شركة مدى للإنترنت، " عن مدى "، الرابط الالكتروني: https://mada.ps/ar/p/meet-mada . ت. ز: 2020/6/2م.

[2] أنظر: موقع شركة كول يو للإنترنت، " عن كول يو "، الرابط الالكتروني: http://www.callu.ps/ar . ت. ز: 2020/6/2م.

3. **شركة الزيتونة للاتصالات:** تأسست هذه الشركة في العام 2010م، وتعمل على تقديم خدمة التزويد بالإنترنت، واستضافة وتصميم مواقع الانترنت، وخدمات الرسائل القصيرة وغيرها. تعمل هذه الشركة في الضفة الغربية فقط.[1]

4. **شركة سوبر لينك (Super Link) للاتصالات وخدمات الانترنت:** تأسست هذه الشركة في نهاية عام 2002م كشركة مساهمة خصوصية وبرأسمالٍ فلسطينيٍّ، وباشرت أعمالها في المجتمع الفلسطيني في بداية عام 2003م من قبل فريق من رجال الأعمال في مجال الاتصالات. تقدم هذه الشركة خدمات التزويد بالإنترنت، وما يتعلق بذلك من خدماتٍ تكنولوجيةٍ أخرى. كما وتعمل هذه الشركة فقط في الضفة الغربية.[2]

5. **شركة فوريرة للاتصالات وخدمات الانترنت:** وهي شركة تقدم خدمات التزويد بالإنترنت للشارع الفلسطيني، وتعمل فقط في الضفة الغربية.[3]

6. **شركة كول نت (Call Net) للإنترنت (انترنت فلسطين):** بدأت هذه الشركة نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية عام 2009م، وذلك بتشغيل وتركيب أول شبكة انترنت لاسلكي في الاراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى توفير الإنترنت للمقرات التعليمية المختلفة، والمنشآت الصناعية، كباقي شركات الانترنت العاملة في الأراضي الفلسطينية. كما وتعمل هذه الشركة في الضفة الغربية.[4]

---

[1] أنظر: موقع شركة الزيتونة للإنترنت، " نبذة عن الشركة "، الرابط الالكتروني: https://www.zaytona.ps/ . ت. ز: 2020/6/2م.

[2] أنظر: موقع شركة سوبر لينك للاتصالات وخدمات الانترنت، " نبذة عن الشركة "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/EIGgC . ت. ز: 2020/6/2م.

[3] أنظر: موقع شركة فوريرة للاتصالات وخدمات الانترنت، " حول فوريرة "، الرابط الالكتروني: https://furrera.ps/ar/page/about . ت. ز: 2020/6/2م.

[4] أنظر: موقع شركة كول نت للإنترنت، " عن كول نت "، الرابط الإلكتروني: http://coolnet.ps/coolnet/ . ت. ز: 2020/6/2م.

7. **شركة بي نت (B Net) للإنترنت:** تأسست هذه الشركة في الأراضي الفلسطينية عام 2010م، وهي شركة متخصصة في مجال الاتصالات والانترنت وتقديم الخدمات المتعلقة بذلك للشارع الفلسطيني. تعمل هذه الشركة في الضفة الغربية فقط.[1]

8. **شركة زون تكنولوجيز (Zone Technologies):** تأسست هذه الشركة في الأراضي الفلسطينية عام 2009م، لتقوم بتقديم خدمات الانترنت الشاملة وخدمات قطاع الأعمال في مجال الانترنت والاتصالات للشارع الفلسطيني. تعمل هذه الشركة في الضفة الغربية فقط.[2]

9. **شركة نت زون (Net Zone) للإنترنت:** وهي شركة تقدم خدمات التزويد بالإنترنت للشارع الفلسطيني، وتعمل فقط في الضفة الغربية.[3]

10. **شركة جمزو (Gemzo) للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** تأسست هذه الشركة في العام 2006م، تخصصت بدايةً ببناء الشبكات المتقدمة وتوريد مستلزمات الحواسيب في الأراضي الفلسطيني، ثم طورت خدماتها لتقديم خدمات الانترنت، كما وتعمل فقط في الضفة الغربية.[4]

11. **شركة سبيد كليك (Speed Click) لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تأسست هذه الشركة في عام 2002م تحت مسمى شركة كليك لخدمات الإنترنت، وبدأت تقديم خدماتها بطريقة الشبكات لسنوات استمرت حتى العام 2006م. وفي عام 2006م استخدمت الشركة نظام الوحدات اللاسلكية لتقديم خدمة الانترنت. تعمل هذه الشركة في قطاع غزة فقط، وتعتبر ثاني أكثر مزود لخدمة الانترنت في قطاع غزة بعد شركة حضارة.[5]

---

[1] أنظر: موقع شركة بي نت للإنترنت، "عن بي نت "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/yOBgl . ت. ز: 2020/6/2م.

[2] أنظر: موقع شركة زون تكنولوجيز، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: http://www.zone.ps/about . ت. ز: 2020/6/3م.

[3] أنظر: موقع شركة نت زون، " عن الشركة "، الرابط الإلكتروني: http://www.netzone.ps/ . ت. ز: 2020/6/3م.

[4] أنظر: موقع شركة جمزو للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: http://gemzo.ps/gemzo/aboutGemzo.php . ت. ز: 2020/6/3م.

[5] أنظر: موقع شركة سبيد كليك للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: https://speedclick.ps/ar . ت. ز: 2020/6/3م. أنظر: اتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات الفلسطينية – بيتا، الرابط الالكتروني: http://ap1.pita.ps/ar/Company/Details/80 . ت. ز: 2020/6/3م.

12. **شركة نت ستريم (Net Stream) لخدمات الانترنت (انترنت فلسطين):** تأسست هذه الشركة في العام 2010م، وهي نتاج اتحاد مجموعة من الشركات العاملة في مجال أنظمة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. بحيث تقوم بتقديم خدمات توريد وتركيب اجهزة الاتصال، بالإضافة الى خدمات الانترنت والاستشارات وحلول الشبكات والتقنيات الأخرى، كما وتعمل هذه الشركة فقط في قطاع غزة.[1]

13. **شركة فيوجن (Fusion) لخدمات الانترنت وانظمة الاتصالات:** تأسست هذه الشركة في العام 2002م، وهي نتاج تظافر مجموعة من المهندسين الفلسطينيين العاملين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. تقدم هذه الشركة خدمات توريد وتركيب اجهزة الاتصال، بالإضافة الى خدمات الانترنت والاستشارات وحلول الشبكات والتقنيات الأخرى، سيما في القطاعات التعليمية، وكما وتعمل فقط في قطاع غزة.[2]

14. **شركة اورانج جروب (Orange Group) للاستثمار التكنولوجي:** تأسست هذه الشركة عام 2011م، وتقدم خدمات الانترنت وحلول الشبكات للشارع الفلسطيني الغزي، بحيث تعمل فقط في قطاع غزة.[3]

15. **شركة سيتي نت (City Net) للإنترنت والخدمات المضافة:** وهي شركة فلسطينية تقدم خدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية الأخرى للشارع الفلسطيني في غزة، بحيث تعمل فقط في قطاع غزة.[4]

---

[1] أنظر: موقع شركة نت ستريم للإنترنت، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: https://www.netstream.ps/about . ت. ز: 2020/6/3م.

[2] أنظر: موقع شركة فيوجن لخدمات الانترنت وأنظمة الاتصالات، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: http://www.fusion.ps/fusion/ . ت. ز: 2020/6/3م. أنظر: موقع اتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات الفلسطينية – بيتا، الرابط الالكتروني: http://ap1.pita.ps/ar/Company/Details/104 . ت. ز: 2020/6/3م.

[3] أنظر: موقع شركة اورانج جروب للاستثمار التكنولوجي، " عن الشركة "، الرابط الإلكتروني: http://www.orange.ps/#about_orange . ت. ز: 2020/6/3م.

[4] أنظر: موقع شركة سيتي نت للإنترنت والخدمات المضافة، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: http://www.citynet.ps/#aboutCity . ت. ز: 2020/6/3م.

تعمل الشركات السابقة الذكر في المجتمع الفلسطيني، وتقدم خدماتها للجمهور الفلسطيني وفقاً لمجموعةٍ من الرؤى والاهداف والقيم التي تتبناها، مضافٌ إلى ذلك تنافسها للحصول حصةً مناسبةً لها من السوق الفلسطيني، بغية تحقيق أهدافها الربحية والمادية. كما وتعمل هذه الشركات في بيئتين جغرافيتين وسياستين وإدارتين مختلفتين نظراً لحالة الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني. لذلك، فإن شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في الضفة الغربية تتبع وتخضع من الناحية الرسمية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابعة لحكومة رام الله[1]، وهي الجهة والصفة الرسمية التي تُمثل الأراضي الفلسطينية، بصفةٍ رسميةٍ وحكوميةٍ، أمام العالم. وفي مقابل ذلك، تخضع وتتبع شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في قطاع غزة لحكومة غزة[2]، وهو شان يُعقد من آليات عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، ويشتت من جهوده في تنمية الشارع الفلسطيني؛ تقنياً ورقمياً.

أما من الناحية التنموية والمجتمعية، فإن غالبية هذه الشركات منضمة إلى اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا) (Pita). وهو اتحاد تأسس عام 1999م كمنظمةٍ غير ربحيةٍ تُعنى بمصالح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ولإبراز الأثر المجتمعي الإيجابي الذي قد يعكسه هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية. يتخلص عمل هذا الاتحاد في إبراز المحتوى الرقمي والمعلوماتي لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في الأراضي الفلسطينية، إضافةً لتحقيق التنمية المستدامة، تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية، وتنظيم أعمالها ومطالبها أمام الجهات الحكومية الرسمية.[3]

---

[1] أنظر موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – رام الله: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=home . ت. ز: 2020/6/4م.

[2] أنظر: موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – غزة: https://www.mtit.gov.ps/ . ت. ز: 2020/6/4م.

[3] أنظر: موقع اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية – بيتا، "لمحة عامة"، الرابط الإلكتروني: http://home.pita.ps/wp/ar/overview-ar/#tab-3-3 . ت. ز: 2020/6/4م.

وبالإضافة إلى اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)، فقد شكل القطاع الخاص للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني عدة مؤسساتٍ واتحاداتٍ تتبع له، وتنظم شؤونه الاقتصادية والاجتماعية والتنموية مع السلطة الفلسطينية، باعتبار هذه المؤسسات؛ ادوات سياساتية للقطاع التكنولوجي والاتصالي الخاص في الأراضي الفلسطينية، أهمها ما يلي:

1. **الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بيكتي (Picti):** تأسست هذه الحاضنة في العام 2004م وذلك بمبادرةٍ من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USIAD)، واتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)، ومنظمة تطوير التجارة الفلسطينية، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تهدف هذه الحاضنة إلى دعم عموم مؤسسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، واحتضان الأفكار والابتكارات الخلاقة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافةً لتصميم وتطوير وتنفيذ المبادرات الهادفة لاستدامة نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني، وتحقيق درجات من التكامل والاندماج بين مختلف شركات ومؤسسات قطاع التكنولوجيا، وإنشاء علاقات متعددة الأطراف مع المنظمات التنموية لتحقيق التعاون في تنمية المبادرات الاقتصادية ذات المحتوى التكنولوجي، وتسهيل فتح قنوات الاتصال بين الجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب الفلسطينية من جهة، والصناعات والخدمات التكنولوجية من جهةٍ أخرى.[1]

2. **مركز التجارة الفلسطيني، منظمة تطوير التجارة الفلسطينية – بال تراد (Pal Trade):** وهو مركز أو اتحاد يضم غالبية شركات ومؤسسات القطاع الخاص العامل في الأراضي الفلسطينية. يتركز عمل هذا المركز في مجال المعلوماتية في الأراضي الفلسطيني باتجاهين رئيسيين وهما: تعزيز مفهوم الانتشار الأوسع للمعلوماتية والتكنولوجية في كافة القطاعات،

[1] أنظر: موقع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بيكتي، " حول الحاضنة "، الرابط الالكتروني: https://picti.ps/ . ت. ز: 2020/6/4م.أنظر: اشتيه، بكر، " **واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها** "، مرجع سابق، ص 136 – 137.

وتسويق المعلوماتية الفلسطينية من خلال المعارض الدولية أو من خلال الخطط الاستراتيجية المهمة والمرتبطة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني.[1]

تضع هذه المؤسسات والاتحادات، وغيرها، والتي تُمثل القطاع الاتصالي والتكنولوجي الخاص في فلسطين؛ مجموعةً من الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية الرامية لتحقيقيها في الاراضي الفلسطينية، وكجزءٍ من مسؤوليتها الاجتماعية تُجاه المجتمع الفلسطيني. لكنها، وفي المقام نفسه، تُمثل المصالح المادية والربحية والتسويقية والإنتاجية للقطاع الخاص للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني أمام السلطة الفلسطينية، وتعمل على إدارة شؤونه بما يتوافق والسياسات الهادفة لتحقيق مكاسب الشركات والمؤسسات الخاصة والعاملة في المعلوماتية في فلسطين، واستحواذها على حصةٍ من السوق والاقتصاد الفلسطيني.

وفي السياق عينه، تنشط مجموعةً من المؤسسات والهيئات المهتمة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، لكنها تأخذ الطابع الأهلي، أي بالشراكة بين القطاع الاتصالي والتكنولوجي العام، والقطاع الاتصالي والتكنولوجي الخاص، ومجموعةً أخرى من ممثلي القطاع القانوني والأكاديمي والتنموي في الأراضي الفلسطينية، أهمها ما يلي:

1. **الهيئة الوطنية الفلسطينية لمُسميات الانترنت:** وهي المسجل الرسمي للمجال الفلسطيني للإنترنت، والتي يتم من خلالها تسجيل اسماء النطاقات ضمن النطاق الفلسطيني ps، أو ضمن أحد اسماء النطاقات الفرعية مثل . com.ps, .org.ps. أُسست هذه الهيئة في العام 2003م، بحيث يتمثل هدفها في تجسيد الحضور الفلسطيني على شبكة الانترنت، وذلك من خلال صياغة سياسات التسجيل، وادارة النطاق الفلسطيني، وتعزيز وتشجيع استخدام الانترنت في فلسطين. تشكلت هذه الهيئة من ممثلين من القطاع الخاص والعام، والقطاع الأكاديمي والقانوني، والمؤسسات الفلسطينية المعنية بتطوير خدمات الانترنت في فلسطين، وذلك في محاولة من الهيئة لإنشاء وترسيخ شراكة بين هذه الجهات لإدارة مشروع الانترنت

[1] أنظر: موقع مركز التجارة الفلسطيني – بال تراد، "حول بال تراد "، الرابط الالكتروني: https://www.paltrade.org/ar_SA . ت. ز: 2020/6/4م.

الوطني في الأراضي الفلسطينية، وضمان موقع فلسطين كمجتمعٍ معلوماتيٍّ مُستقل ضمن شبكة المعلومات العالمية، وتحديد السياسات وطريقة تسجيل المجالات ضمن المجال الفلسطيني للإنترنت.[1]

2. **مجتمع الانترنت الفلسطيني:** ويُعرف اختصاراً (isoc.ps)، وهو مؤسسة أهلية غير ربحية تم إنشاؤها في العام 2003م، وتهدف لدعم تطور واستخدام الانترنت لمنفعة جميع الفلسطينيين. يسعى هذا المجتمع إلى توظيفٍ أمثلٍ لخبراء الانترنت الفلسطينيين في كافة أرجاء العالم، وتسهيل التنمية المفتوحة، والعمل كنقطةٍ محوريةٍ في الجهود التعاونية الرامية لتعزيز الإنترنت كأداةٍ ايجابيةٍ لصالح المجتمع الفلسطيني، ودعم السياسات والاستراتيجيات، الرسمية وغير الرسمية، والتي تُعزز نمو الإنترنت وتطوره في الأراضي الفلسطينية، وذلك لترسيخ ثقافةً تُتيح إمكانية تفعيل الإدارة الذاتية للإنترنت بين الجمهور الفلسطيني. إضافةً إلى تشجيع مزودي خدمة الإنترنت في فلسطين للربط على نقطة تبادل الإنترنت الفلسطينية، بعيداً عن نقاط الانترنت الإسرائيلية، ومراقبة ومتابعة الأخبار المتعلقة بقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، وتعميم مواقف الجمعية بما يضمن حرية الرأي لمستخدمي قطاعات الاتصالات والمعلومات في الأراضي الفلسطينية.[2]

يُثري وجود مؤسسات أهلية تُعنى بمجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أي دولةٍ في العالم؛ مجالات التعاون بين القطاعات العامة والخاصة، والعاملة في نطاقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما ومن المفترض أن يُثري وجودها مسارات التنمية المستدامة في المجتمع والدولة على حدٍ سواء. فغالبية نشاطات الدول تتم اليوم باستخدام احدى نتاجات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث يتم التوافق على سيادة هذه القطاعات داخل الدولة نفسها، وبالشراكة ما بين قطاعاتها الخاصة والعامة العاملة في السياق عينه، والذي

---

[1] انظر: موقع الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الانترنت، " عن الهيئة "، الرابط الإلكتروني: https://www.pnina.ps/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9/ . ت. ز: 2020/6/4م.

[2] أنظر: موقع مجتمع الانترنت الفلسطيني، " من نحن "، الرابط الالكتروني: https://isoc.ps/?page_id=90 . ت. ز: 2020/6/5م.

ينعكس على سيادتها فيما يتعلق بنشاطاتها الرقمية والمعلوماتية، وبما يُعزز من سياساتها العامة، وتنمية مجتمعاتها، وبناء تصوراته المدنية حول مختلف نشاطات الدولة[1]. أما فلسطينياً، فقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني يحوي العديد من المؤسسات التي يُلقى على عاتقها تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، والشراكة والتكامل مع بين القطاعين العام والخاص بما يضمن للفلسطينيين، سلطاً وشعباً، تحقيق السيادة الوطنية على مختلف مقدرات العمل الرقمي والمعلوماتي الفلسطيني، وإثراء الشارع الفلسطيني بمختلف المهارات الرقمية اللازمة لذلك.

3.3 قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي

تعمل إسرائيل جاهدًة على إبقاء سيطرتها على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني بكافة أشكاله، واستمرارية تبعية الجانب الفلسطيني لها في الجوانب الإلكترونية والمعلوماتية والتكنولوجية. تفرض إسرائيل قيوداً عديدةً على أية نشاطاتٍ تكنولوجيةٍ واتصاليةٍ فلسطينية، وعلى أي محاولةٍ فلسطينيةٍ لتطوير قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. فبالإضافة إلى الشركات الفلسطينية العاملة في مجالات الإنترنت والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تُتيح إسرائيل لشركاتها الاتصالية والرقمية والمعلوماتية العمل في الأراضي الفلسطينية، ومنافسة شركات الاتصالات الفلسطينية، وخلق فجوةً بينها وبين الشارع الفلسطيني، وممارسة نشاطاتها التسويقية والإنتاجية، وحتى الأمنية والاستخبارية والمعلوماتية والسيادية أيضاً.[2]

خلقت هذه السياسات الإسرائيلية الموجهة صوب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني جملةً من التحديات والتهديدات التي تتعلق بمسارات السيادة الفلسطينية، ومجالات عمل الفضاء الالكتروني الفلسطيني بصفةٍ عامة. فالاحتلال الإسرائيلي هو المزود الرئيس لشركات الاتصالات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية بخدمات الانترنت والشبكات

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات، **بناء القدرات في بيئة متغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، مرجع سابق، ص 17 – 20.

[2] جلعود، وليد، **دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 192 – 193.

السلكية واللاسلكية، والتي تنقلها الشركات الفلسطينية، وبدورها، إلى الجمهور الفلسطيني، وهو شأن يُعطي الاحتلال الإسرائيلي القدرة على التحكم بمدخلات ومخرجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وبالتالي التأثير على بناء الاقتصاد المعرفي للمجتمع الفلسطيني.[1]

يوظف الاحتلال الإسرائيلي عدة أدواتٍ لعرقلة مسار عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، كتقييد حصوله على الأدوات اللازمة للتطور التقني والتكنولوجي، والتحكم في نتاجات عمله بمختلف اشكالها، وتسهيل عمل شركات الاتصالات الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، والعبث بالبُنية التحتية لقطاع الاتصالات الفلسطيني، وإعاقة التواصل الرقمي والمعلوماتي بين الضفة الغربية وقطاع غزة لتعزيز الانقسام بينهما.[2]

انتجت هذه السياسات والأدوات الكثير من الصعوبات والتحديات التي واجهت وتواجه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، تمثل أهمها بما يلي[3]:

1. فرض الرسوم المالية الباهظة على الواردات التكنولوجية الفلسطينية من أدواتٍ وما شابه ذلك، في حال سمح الاحتلال الإسرائيلي للجانب الفلسطيني بجلبها من الخارج.

2. منافسة شركات الاتصالات الإسرائيلية لنظيرتها الفلسطينية، سيما في مجالات التغطية الشبكية والاسعار وجودة الخدمات، وبما يصب في صالح الشركات الاتصالية.

3. تأزم الموقف بين الجمهور الفلسطيني وشركات الاتصالات الفلسطينية، بما يخلق مقارنةً بين قطاع الاتصالات الإسرائيلي ونظيره الفلسطيني.

---

[1] تريمين، توكر، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 47.

[2] المرجع السابق، ص 47 – 49.

[3] أنظر: موقع اتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات الفلسطينية – **بيتا**، "**صعوبات**"، الرابط الالكتروني: http://home.pita.ps/wp/ar/obs/ . 2020/6/6م. أنظر: شاهين، غدير، **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية وسُبل تطويرها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الخليل: جامعة الخليل، 2018م، ص 45. أنظر: موقع مجموعة الاتصالات الفلسطينية، "صعوبات"، الرابط الإلكتروني: http://www.paltelgroup.ps/ . 2020/6/6م.

4. رفض الجانب الإسرائيلي حصول شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية العاملة على مستوى شركات الهاتف النقال والخليوي ومزودي الانترنت على خدمات الاتصالات والانترنت من الجيل الرابع والخامس أسوةً ببقية دول العالم.

5. مُحاربة المحتوى الرقمي والمعلوماتي الفلسطيني على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

6. عدم السماح لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية من تقليص الفجوة الرقمية بين فلسطين وبقية دول العالم وخاصةً دول الجوار. وهذا من شأنه أن يُعيق نمو وتطور البيئة اللازمة للتنمية الاقتصادية والمستدامة في الأراضي الفلسطينية.

7. التعاقد من الباطن مع مُشغلي خدمات الانترنت والاتصالات في السوق الفلسطيني، وبما يخلق الضرر الاقتصادي والتنموي لقطاع الاتصالات الفلسطيني، ويمنح الأفضلية لقطاع الاتصالات الإسرائيلية، خاصةً على المستوى المعلوماتي والأمني والسيادي أيضاً.

ومن جانبٍ آخر، فإن كثرة عدد شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الموجودة في المجتمع الفلسطيني، سيما العاملة منها في مجالات التزويد بالإنترنت والخدمات المضافة لهذا السياق، وإضافةً لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإسرائيلية العاملة في المجال نفسه؛ تُثقل من كاهل عملية التنمية برمتها في الأراضي الفلسطينية. فتشتت التوزيع الرقمي والاتصالي بين هذه الشركات، وحصول الشركات الإسرائيلية على حصةً منها، مادياً ومعنوياً، وعدم انتفاع المجتمع الفلسطيني من مردودها المالي والبشري والاجتماعي؛ يُبطئ من مسار التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية. وهو شأن يجب أن تلفت إليه قطاعات العمل الاتصالي والتكنولوجي الرسمي في فلسطين، بضرورة ضبط مُشغلي خدمات الانترنت المتعاقدين من الباطن مع الشركات الإسرائيلية، لما لذلك من أضرارٍ قد تسببها لعمليات التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

قد يبرر الشارع الفلسطيني لنفسه لجوئه للتعامل مع شركات الإنترنت والخدمات المضافة الإسرائيلية بأنها أكثر جودة وأقل تكلفة، وهو شأن يجب أن تتولاه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية مع شركات الاتصالات والانترنت وتكنولوجيا المعلومات

الفلسطينية، بضرورة ضبط أسعارها بما يتناسب والحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، سيما وأن هناك مبادراتٍ تظهر بين الفينة والأخرى في الشارع الفلسطيني تُطالب بمقاطعة مزودي خدمات الانترنت في الأراضي الفلسطينية، نظراً لحالة الاحتكار التي تُمارسها بعض الشركات التكنولوجية الفلسطينية، وارتفاع أسعار خدمات الاتصالات والانترنت في الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع إسرائيل، أو المحيط العربي والإقليمي لفلسطين.[1]

تُبرر الجهات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية ارتفاع أسعار خدمات الاتصالات والانترنت في فلسطين وقلة جودتها، بين الحين والآخر، إلى المعيقات الإسرائيلية، بحيث أن إسرائيل تتحكم بمقدار الترددات الممنوحة للجانب الفلسطيني، وعدم السماح بتطوير البُنى التحتية لقطاع الاتصالات الفلسطيني، ما يجعل تكاليف الاتصال في فلسطين عاليةً مقارنةً بغيرها.[2]

اتاح حصول السلطة الفلسطينية على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في العام 2012م[3]، مرونةً في تنفيذ العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتنموية مع مختلف دول العالم، خاصةً في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجالات التنموية الأخرى، إلا أن قيود الاحتلال الإسرائيلي على هذا القطاع بقيت كما هي، ولم تراعي البيئة القانونية والسياسية الجديدة للسلطة الفلسطينية، لترفض إسرائيل تطبيق القرارات الدولية الداعمة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وتُعيق بناء الشبكات الفلسطينية ومحطات التقوية، وخاصةً في المناطق الفلسطينية المنصفة (ج)، ما أعاق التكامل بين الشبكات الفلسطينية، وبالتالي أعاقة التواصل بين المحافظات الفلسطينية، وخاصة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.[4]

---

[1] النتشه، أكرم، " الاتصالات في فلسطين.. خدمات سيئة للمستخدمين وأرباح طائلة للشركات "، موقع العربي الجديد، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/HUeUS . ت. ز: 2020/6/7م.

[2] النتشه، أكرم، " **الاتصالات في فلسطين.. خدمات سيئة للمستخدمين وأرباح طائلة للشركات** "، مرجع سابق.

[3] أنظر في هذا الشأن: " فلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة "، الجزيرة نت، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/8RW9I . ت. ز: 2020/6/8م.

[4] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " القيود الإسرائيلية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد الفلسطيني "، موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، الرابط الالكتروني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=11903 . ت. ز: 2020/6/8م. أنظر: الرجوب، عوض، " تحديات تواجه قطاع الاتصالات والإنترنت بفلسطين "، الجزيرة نت، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/aQFBz . ت. ز: 2020/6/8م.

عقب حصول السلطة الفلسطينية على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحـــدة، وبفعل تكثيف العمل الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية، وبسبب توقيعها لعددٍ من الاتفاقيات الدوليـــة ذات العلاقة بالشأن التقني والاتصالي والمعلوماتي مع العديد من الأطراف الدولية، اســـتطاعت السلطة الفلسطينية الحصول على رمز المفتاح الدولي (970+)، وذلك بعد أن كانت تتبع للرمز الدولي الإسرائيلي (972+)، مستندةً بذلك على اعتراف الاتحـــاد الـــدولي للاتصـــالات بدولـــة فلسطين، رغم اعتراض إسرائيل على ذلك، وبقاء سيطرتها على تـــرددات الطيـــف الاتصـــالي الفلسطيني، مخالفةً بذلك العديد من القوانين والأعراف الدولية، والتي ترى في احتكار الطيـــف الترددي الفلسطيني من قبل إسرائيل؛ جريمةً مخالفةً للقانون الدولي.[1]

يعي الشارع الفلسطيني بأن وجود الاحتلال الإسرائيلي يُشكل أكبر عائقاً لتطوير قطـــاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العامل في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي التأثير على التنمية الفلسطينية بمختلف صورها واشكالها. كما ويُدرك الجمهور الفلسطيني أن إقباله على خـــدمات الاتصالات والانترنت المقدمة من الشركات الإسرائيلية، رغم جودتها وقلة أســـعارها، ســـيُمكن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإسرائيلي من التمدد والتغلغل في المجتمع الفلسطيني، وبتكاليف تقع على كاهل المواطن الفلسطيني نفسه. لكن ما يعيه الشارع الفلســـطيني أيضـــاً أن احتكار بعض شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية لخدمات النفاذ والانترنـــت والاتصال الخليوي والرقمي، ولعقودٍ مستمرةٍ من الزمن، مكنها من تعزيـــز قـــدراتها الماليـــة والاقتصادية، وفرض الأسعار على المستهلك الفلسطيني، ومجابهة القرارات الرسمية المتعلقـــة بتنظيم بيئة عمل قطاعات الاتصالات في الأراضي الفلسطينية، الامر الذي يُحتم عليها تعزيـــز مسارات التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، وللمجتمع الفلســـطيني بمختلـــف شـــرائحه ووظائفه.[2]

---

[1] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، **القيود الإسرائيلية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومـــات والبريد الفلسطيني**، مرجع سابق.

[2] النتشه، أكرم، **الاتصالات في فلسطين.. خدمات سيئة للمستخدمين وأرباح طائلة للشركات**، مرجع سابق.

4.3 المجتمع الفلسطيني وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

خلق النموذج الاحتلالي الذي يُعانيه المجتمع الفلسطيني واقعاً دفعه صوب توظيف تقنيات الاتصال الحديثة، واستخدام قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإبراز الصوت الفلسطيني، والتشبيك مع مختلف دول العالم، وتعزيز معالم السيادة الوطنية، في ظل سطوة الاحتلال الاسرائيلي على مختلف مقدرات الكيان الفلسطيني، ومحاولته طمس الهوية الفلسطينية، وهدم أي صورةٍ للمجتمع المدني والمؤسساتي والدولاتي الفلسطيني. كما أن الاندفاع العالمي صوب تقنيات الاتصال الحديث، وتوظيف قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات الحياة؛ ألقى بظلاله على الشارع الفلسطيني، شأنه في ذلك شأن أي مجتمعٍ في العالم. يتواجد في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وحتى العام 2019م، حوالي (4.9) مليون فلسطيني، ويخضعون، بصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ، للحكم الذاتي الفلسطيني[1].

يستخدم حولي (4.2) مليون فلسطيني من الفلسطينيون المتواجدون في الأراضي الفلسطينية مختلف وسائل ونتاجات واستخدامات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتطورات التقنية الحديثة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بدوافعٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وترفيهيةٍ وثقافيةٍ وتنموية[2]. تحظى مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني بنسبةٍ عاليةٍ من استخدام الشارع الفلسطيني، بحيث يستخدم ما نسبته (92.2%) من مستخدمي قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني بمختلف اشكالها؛ موقع (فيس بوك) (Face Book)، وما نسبته (72.3%) تطبيق (واتس اب) (WhatsApp)، وما نسبته

---

[1] أنظر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " السكان "، الرابط الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#PopulationA . ت. ز: 2020/6/9م. مع العلم أن هناك (1.9) مليون فلسطيني يتواجدون في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948م.

[2] تقرير سوشال فلسطين (Social Palestine) – ايبوك (I poke)، " تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 2019"، غزة، 2020م، ص 5 – 9. أنظر: موقع (Internet World Stats)، الرابط الالكتروني: https://www.internetworldstats.com/middle.htm#ps . ت. ز: 2020/6/9م.

(60.7%) موقع يوتيوب (YouTube)، وغيرها من التطبيقات الاتصالية والاجتماعية الأخرى.[1]

يُشكل هذا الاقبال الفلسطيني على قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مورداً وسوقاً مهماً للشركات التقنية والاتصالية العاملة في المجتمع الفلسطيني من جهة، ونواةً أساسيةً لبناء الاقتصاد المعرفي الفلسطيني من جهة أخرى. فضلاً على أهمية ذلك في تعزيز رأس المال الاجتماعي الفلسطيني، والذي ينعكس على مأسسة مسارات التنمية المستدامة في الأرضي الفلسطينية من جانبٍ، ومجابهة الاحتلال الإسرائيلي من جانبٍ آخر. لذلك، فإن تواجدية المجتمع الفلسطيني على العالم الافتراضي، وتوظيفه لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مختلف مناحي حياتيه، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، تُشكل فرصةً لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المُستويين الرسمي وغير الرسمي، عبر توظيفه في بناء المجتمع المدني الفلسطيني، وتعزيز الحريات في الأراضي الفلسطينية، وتحسين مخرجات عمليات التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني.

يُعد التوظيف التكنولوجي لتحسين مسارات التنمية المستدامة في أي دولةٍ في العالم فرصةً للتطور الاقتصادي والمعرفي، والذي يُتيح تشكيل قاعدة واضحة للازدهار الاقتصادي والتنموي والسياسي، وبناء المجتمع المدني على أُسسٍ ديمقراطيةٍ سليمة[2]، وهو شأنٌ يُمكن ترجمته في الواقع الفلسطيني إذا ما احسنت القطاعات العاملة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالتعاون مع المؤسسة الرسمية الفلسطينية، من تحقيقه وتنميته في المجتمع الفلسطيني، عبر التوظيف الأمثل لمسؤوليتها الاجتماعية في القضايا التنموية التي تهم الشارع الفلسطيني، بحيث تعمل على تعزيز صموده امام ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وبناء المجتمع الفلسطيني المنظم من جهةٍ أخرى.

---

[1] تقرير سوشال فلسطين (Social Palestine) – ايبوك (I poke)، " **تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 2019**"، مرجع سابق.

[2] الهاشمي، عبد الرحمن، العزاوي، فائزة، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، ط2، عمان: دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010م، ص 251 – 253.

يوحي الاقبال الفلسطيني صوب قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعدد الشركات التقنية العاملة في المجتمع الفلسطيني، سيما المزودة لخدمات الانترنت منها، والقالب الاحتكاري لبعض الشركات الاتصالية؛ بأن سيرورة العلاقة بين المجمع الفلسطيني وقطاعات المعلوماتية العاملة فيه؛ جديرة بالاهتمام والدراسة والتحليل، خاصةً فيما يتعلق بدور هذه القطاعات في التنمية المستدامة في ظل سطوة الاحتلال الإسرائيلي على مختلف مقدرات المجتمع الفلسطيني.

ولا تخلو العلاقة بين المجتمع الفلسطيني وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة فيه من المعيقات التي قد تُبطئ من مسارات تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية. فبعض هذه المُعيقات يتعلق بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وبعضها الاخر نابعٌ من بيئة العمل المعلوماتية الفلسطينية، وما يختلجها من تشابكاتٍ بين القطاع الرسمي لتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والقطاع الخاص، ومن ثم المجتمع الفلسطيني المستقبل لمخرجات ونتاجات هذه القطاعات. وبالمجمل، فإنه يُمكن إبراز هذه المُعيقات بما يلي[1]: –

1. سطوة الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على مختلف مقدرات وآليات عمل قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، وتحكمه في نتاجاتها أيضاً.

2. منافسة شركات الاتصالات الإسرائيلية لنظيرتها الفلسطينية، ومحاولتها الاستحواذ على حصةٍ من السوق الفلسطيني، بما يتضمن هذا الاستحواذ ابعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

3. غياب السيادة الفلسطينية، بفعل الاحتلال الإسرائيلي، على قطاعات عملها الاتصالية والتكنولوجية، والتي تؤثر بالسلب على آليات ونتاجات عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية.

4. كثرة شركات التقنية والرقمية العاملة في المجتمع الفلسطيني، سيما المزودة لخدمات الانترنت، والتي تُشتت المستهلك الفلسطيني، وتؤثر على التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني.

[1] تقرير سوشال فلسطين (Social Palestine) – ايبوك (I poke)، **تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 2019**، مرجع سابق، ص 39 – 46.

5. قوة شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية أمام المؤسسة الرسمية الفلسطينية، واحتكارها لخدمات الاتصالات والتقنيات الأخرى.

6. محاربة الاحتلال الإسرائيلي للمحتوى المعلوماتي والافتراضي الخاص بالمجتمع الفلسطيني، والتضييق عليه، ومحاولة سلبه ومحوه وتضليله، خاصةً على وسائل التواصل الاجتماعي. وذلك لمحاربة الرواية الفلسطينية، والرامية لإبراز ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تُجاه المجتمع الفلسطيني.

7. ارتفاع أسعار خدمات شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، والتي تُشكل عبئً مادياً واجتماعياً على المجتمع الفلسطيني.

8. تعرض رواد مواقع التواصل الاجتماعي، ومستخدمي تطبيقات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين لبعض المضايقات من السلطات المحلية (الضفة الغربية وقطاع غزة) على خلفية الحريات العامة، وحق الحصول على المعلومات، وهو شأن قد يؤثر على تهيئة المناخ العام للتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

9. حاجة القوانين الناظمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني إلى بعض التعديلات، خاصةً في النواحي التي تتعلق بتعددية شركات الاتصالات المزودة لخدمات الانترنت، وقلة عدد الشركات المزودة لخدمات الهاتف الثابت والنفاذ والهاتف المحمول والنقال، والزامية شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في الأراضي الفلسطينية بضرورة التقيد بتوجيهات وتعليمات المؤسسة الرسمية الفلسطينية.[1]

10. غياب هيئة وطنية فلسطينية مستقلة لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العامل في الأراضي الفلسطينية، وهو شأن اقرته الجهات الرسمية في الأراضي الفلسطينية منذ العام 2009م، لكنه لم يُنفذ، ما منح القطاع الخاص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساحةً من

[1] الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان، " حوكمة قطاع الاتصالات في فلسطين "، رام الله، 2019م. الرابط الالكتروني: https://www.aman-palestine.org/activities/122.html . ت. ز: 2020/6/10م.

حرية العمل دون رقابة من جهة، والزم الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، من جهةٍ أخرى، من الرقابة المركزية على هذا القطاع، في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، والذي يُعيق أي جهود، رسمية وغير رسمية، لتنظيم ومراقبة قطاع الاتصالات والمعلومات في الأراضي الفلسطينية.[1]

11. غياب ثقة المجتمع الفلسطيني بشركات الاتصالات وتكنولوجيا العاملة فيه، وذلك نتيجةً لارتفاع أسعار خدماتها، ومحدودية وجودها وجودتها، وارتفاع أرباحها السنوية، مع قصورها في العديد من الجوانب التنموية والاجتماعية الهامة للشارع الفلسطيني.[2]

12. الانقسام الفلسطيني، وما خلفه من تأثيراتٍ مباشرةٍ وغير مباشرة على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والذي أضر بالمشهد التقني والمعلوماتي الفلسطيني بصفةٍ عامةٍ، والسيادة الفلسطينية خاصةً، ليعود ذلك بالسلب على مسارات التنمية الشاملة في الأراضي الفلسطينية. إضافةً لتحول الفضاء الرقمي والإعلامي والمعلوماتي الفلسطيني لساحةٍ لتسوية الخلافات السياسية والاجتماعية والفصائلية بين طرفي النزاع الفلسطيني.[3]

تبقى العلاقة بين المجتمع الفلسطيني وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة فيه مرهونةً بسياسات الاحتلال الإسرائيلي تُجاه الكيان الفلسطيني عامة، إضافةً لطبيعة العلاقة بين الشركات الخاصة العاملة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، والمؤسسة الرسمية الفلسطينية المنظمة والمشرفة على هذا القطاع الحيوي والتنموي. فمثلاً، فمن المفترض أن تكون جودة وأسعار الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات المزودة لخدمات الانترنت في الأراضي الفلسطينية متناسبةً مع مدخولات المجتمع الفلسطيني، وتناسب واقعه الاقتصادي والسياسي، ومتنافسة فيما بينها أزاء ذلك، لكن الأمر في حقيقة الواقع خلاف

---

[1] الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان، " **حوكمة قطاع الاتصالات في فلسطين** "، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] جلعود، وليد، **دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 190 – 192.

ذلك[1]. كما أن هامش الأرباح الذي تحققه شركات الهاتف الثابت والمحمول في الأرضي الفلسطينية، نظراً لغياب المنافسة، واحتكارها لهذه الخدمات، يجب أن يُقابله مسؤولية اجتماعية تُجاه الشارع الفلسطيني، وتعزيزاً لمسارات التنمية المستدامة فيه.

يُشكل المجتمع الفلسطيني ركيزةً اساسيةً في مدخلات ومخرجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية. وهو شأن تعيه شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في المجتمع الفلسطيني بمختلف اشكالها خاصةً إذا ما ارادت أن توظف الشارع الفلسطيني؛ كرأس مالٍ اجتماعيٍّ وبشريٍّ، في بناء وتعزيز مسارات التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية صوب الجمهور الفلسطيني.

خلاصة الفصل

نشأ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو مع الجانب الإسرائيلي في العام 1993م، شأنه في ذلك، شأن مختلف القطاعات الرسمية في الأراضي الفلسطينية، ليعقب ذلك انتشار عدداً من شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة والعاملة في المجتمع الفلسطيني، وتتعدد صور وآليات عملها، بين هو مختص بخدمات الهاتف الثابت والنفاذ للإنترنت، وبين ما هو مختص بالهاتف النقال والخليوي والمحمول، وبين ما هو مزود لخدمة الانترنت وما يتعلق بها من خدماتٍ إضافيةٍ، مُشكلةً بذلك المشهد العام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية.

يتعرض قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني للكثير من المعيقات الإسرائيلية، والتي تُبطئ من وتيرة انتاجه وسيادته ومخرجاته المقدمة للشارع الفلسطيني. لكن في الوقت عينه، فإنه يُلقى على عاتق هذا القطاع مسؤوليةً اجتماعيةً ووطنيةً وسياسيةً تُجاه

[1] انظر في هذا الشأن استطلاع الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان حول خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) للعام 2019م، الرابط الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=3r9yurdRuY0&feature=youtu.be . https://www.aman-palestine.org/activities/122.html . ت. ز: 2020/6/10م.

تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، والخاضعة لحكم السلطة الفلسطينية. كما وأن بيئة العمل الفلسطينية لا تخلو أيضاً من المعيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية والقانونية، والتي تؤثر على دور هذا القطاع في تعزيز مسارات التنمية الفلسطينية، على رأس ذلك؛ حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي.

يعي المجتمع الفلسطيني واقع عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العامل فيه، وما يتعرض له هذه القطاع من معيقاتٍ إسرائيليةٍ، وبيئة عمل فلسطينية معقدة قد تجعل من هذا القطاع، وقي جانبه الخاص، قوةً أمام المؤسسة الرسمية الفلسطينية. لذلك، فإن تعاظم الدور التنموي المستدام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، واسهاماته في بناء وتعزيز وتحديد معالم السيادة الفلسطينية، بات شأناً وطنياً واجتماعياً مُلقى على عاتق هذه الشركات الاتصالية والمعلوماتية العاملة في المجتمع الفلسطيني. فارتفاع هامش الربح لهذه الشركات، واحتكارها لخدمات الاتصالات؛ يجب أن يقابله اسهام فعلي في تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، وبما يعود بالنفع على المجتمع الفلسطيني بمختلف اطيافه.

الفصل الرابع

دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة

الفصل الرابع

دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

تَشّكل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية بقرارٍ سياسيٍّ منذ نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993، ليتخذ، وعقب ذلك، واقعاً اقتصادياً واحتكارياً بعض الشيء بفعل عدة عوامل، أهمها الخصخصة ووجود الاحتلال كمتحكمٍ بغالبية نتاجات ومدخلات ومخرجات هذا القطاع. وبمرور الزمن، توسع هذا القطاع وتمدد، ليكون له حضوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتقني عبر الساحة الفلسطينية، الأمر الذي يستوجب منه ادوارٍ وأبعادٍ تنمويةٍ ومستدامةٍ تُجاه المجتمع والدولة الفلسطينية على حدٍ سواء. وهي ابعادٍ شموليةٍ تتعلق بكافة النشاطات الحياتية للشارع الفلسطيني، خاصةً فيما يتعلق بالبُعدين السياسي والاجتماعي، معاً، والاقتصادي؛ كمحورين رئيسيين لهذه الدراسة، بحيث سيتم تناول الدور التنموي المستدام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني من خلال هذين المحورين.

1.4 المحور السياسي والاجتماعي

تشكل هذا المحور بفعل الانتشار النسبي والمتزايد لنتاجات وتطبيقات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مختلف دول العالم، وتوظيفها لتحقيق العديد من الاغراض السياسية والاجتماعية المتعلقة بقياس قدرة الدولة على إدارة وضبط مجتمعاتها من جهةٍ، والاستماع لآراء جماهيرها من جهةٍ أخرى. تكمن أهمية هذا المحور في ترجمة التوظيف التطبيقي للاستخدام الجماهيري للتقنية في الحياة السياسية والاجتماعية، ومدى تقبل الدولة لهذا التوظيف دون المساس بالحريات والحقوق الاساسية والطبيعية للأفراد والجماعات داخل الدولة، والتي تُشكل القاعدة والحاضنة الرئيسية لمختلف معالم التنمية المستدامة في أي دولةٍ في العالم[1]. يتناول هذا

[1] الكرد، دانا، **قدرة الدولة وتأثيرها في الرأي العام**، مرجع سابق، ص 88 – 89.

المحور كيفية تعامل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، بشقيه العام والخاص، مع التحرك السياسي والاجتماعي للشارع الفلسطيني عبر هذا القطاع، ومدى تأثيره في تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

1.1.4 قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والتنمية السياسية

تُترجم العلاقة التنموية بين قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجوانب السياسية في الدول وفقاً لواقع التفاعل الإنساني عبر الفضاء المعلوماتي بكل جوانبه وتطبيقاته وحيثياته، وبما يُتاح للأفراد والجماعات والمجتمعات السياسية والمدنية من عكس ماهيتها وهويتها أمام السلطة السياسية الحاكمة في الدولة، وما يترتب على ذلك من تحقيق استدامة تُشكل بوتقةً ونواةً أساسيةً للتنمية، أو أن يشكل هذا التفاعل؛ واقعاً سلطوياً وتسلطاً بعيداً عن التنمية واستدامتها، سواء بالسيطرة الكاملة، أو الخضوع الطوعي لغالبية التوجه السلطوي للسلطة الحاكمة.[1]

فلسطينياً، لا تختلف معايير قياس التفاعل الإنساني عبر الفضاء المعلوماتي كمؤشرٍ لمعرفة دور قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية والمستدامة كثيراً عن غيرها، باعتبار أن هنالك سلطةً فلسطينيةً حاكمةً (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومجتمعٍ فلسطينيٍّ متفاعلٍ على الفضاء التقني والمعلوماتي، وقطاعٍ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يُقدم خدماته لدى الجمهور الفلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الاحتلال الإسرائيلي كقوةٍ مؤثرةٍ على السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني وقطاع الاتصالات الفلسطيني على حدٍ سواء.

يعي الشارع الفلسطيني أهمية توفر التنمية المستدامة في صراعه الوجودي مع الاحتلال الإسرائيلي من جهةٍ، وبناء الدولة الفلسطينية من جهةٍ أخرى. لذلك، فإن وضع أيّة استراتيجية وسياسات مُتسقة للتنمية الفلسطينية وتنفيذها يجب أن تأخذ في اعتباراتها الواقع الرقمي والتكنولوجي والمعلوماتي من الناحية السياسية للمجتمع الفلسطيني، والذي يستشرف الواقع

[1] بوقدور، مصطفى، **سلطة الخطاب في الفضاء المعلوماتي: قراءة في منطق السلطة الافتراضية**، مرجع سابق، ص 36 – 38.

التنموي العام في الأراضي الفلسطينية، شأنه في ذلك شان أي متغيرٍ قانونيٍّ أو اجتماعيٍّ أو اقتصاديٍّ أو ديمغرافيٍّ يتعلق باستدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية[1].

يتمحور الدور السياسي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية؛ بما يُتيحه هذا القطاع من النفاذ الاجتماعي والمجتمعي والمدني الفلسطيني لعكس ماهيته السياسية أمام السلطة الفلسطينية، وبما يتضمن ذلك جميع عناصر وأركان التنمية السياسية المتعلقة بالفضاء المعلوماتي، كممارسة الحريات العامة، والحقوق الرقمية، وحق الحصول على المعلومات، وحرية الرأي، وغيرها من الجوانب السياسية، والتي تُشكل الركائز الأساسية لاستمرارية واستدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية. فدون هذه الركائز سيكون من الصعب توفر بيئةً سياسيةً حاضنةً للتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

ومع الاندفاع الإنساني صوب قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كأداة ووسيلة للممارسة السياسية من قبل الحكومات والدول والمجتمعات؛ باتت هذا التفاعل الإنساني، وعبر هذه القطاعات؛ مؤشراً على مستويات تحقيق التنمية السياسية داخل الدول والمجتمعات، والتي تؤسس لاحتضان التنمية المستدامة. وهو شأن متواجد في الساحة الفلسطينية، بحيث يعكس ذلك الدور السياسي الذي يلعبه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وبشقيه العام والخاص، في تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، عبر تقييم الوضع العام للحريات العامة على شبكة الإنترنت في الأراضي الفلسطينيّة، ومدى القيود التي تفرضها المؤسسات الرسمية الفلسطينية وشركات الاتصالات والانترنت على النشاط الفلسطيني عبر هذه القطاعات.[2]

ولا تنفصل الحريات الرقمية أو الممارسة السياسية عبر قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن الواقع السياسي العام في الأراضي الفلسطينية، كونها حقوق معترف بها، ومروج

---

[1] الزاغة، عادل، ***استشراف التغير الديموغرافي بفلسطين في أفق 2030: قراءة في تقرير "فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية"***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة استشراف**، الكتاب الثاني، 2017م، ص 75 – 76.

[2] فطافطة، مروة، **حريات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة**، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي – حملة، جمعية الاتصالات التقدمية (APC)، 2019م، ص 3 – 4.

لها من قبل القوانين والمواثيق الدولية، والتي تشتمل على حرّيّة التّعبير، والحقّ في الخصوصيّة، والحقّ في التّحرّر من الرّقابة على الإنترنت وغيرها، والتي تأتي مُنسجمة مع الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والعهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة، وتعكس، وفي الوقت عينه، مدى مساهمة قطاع الاتصال والمعلومات الفلسطيني في تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية.[1]

تتأطر التنمية السياسية المرتبطة القطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية بوضعٍ فريدٍ يضع التفاعل الفلسطيني عبر هذا القطاع بقالبٍ تنمويٍّ صعب الاستدامة والاستمرارية. فوجود ثلاث جهات (حكومة رام الله، حكومة غزة، الاحتلال الإسرائيلي) تضع ثقلها الرقابي على النشاط المعلوماتي الفلسطيني؛ أمر من شأنه أن يُثبط من التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية، والذي ينعكس بالسلب على السياقات العامة للتنمية المستدامة، فضلاً عن الموقف السياساتي والرقابي الذي تلعبه شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، والتي قد تُثقل من كاهل التنمية المستدامة، نظراً لما تفرضه هذه الجهات من سياساتٍ تحد من أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية.[2]

تواجه التنمية السياسية المُأسسة للتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية واقعاً معقداً للغاية يرتبط بمقدار ما هو متاح للجمهور الفلسطيني من حقوقٍ تُمكنه من الإفصاح عن ماهيته عبر فضاء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمختلف تطبيقاته. تعود نشأة هذا الواقع المعقد إلى غياب القانون الناظم لعمل هذه القطاعات الاتصالية في الساحة الفلسطينية، والذي منحها المجال لممارسة نفوذها الرأسمالي، إضافةً لاختلاف المنظومات القانونية والسياساتية والمؤسساتية بين الاحتلال الإسرائيلي، وحكومة رام الله، وحكومة غزة، بحيث تنظر كل هذه الجهات بمنظورٍ مخالفٍ للآخر، لكن تقع اسقاطات هذه الاختلافات على التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية.[3]

---

[1] فطافطة، مروة، **حريات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة**، مرجع سابق، ص 3 – 4.

[2] المرجع السابق، ص 11 – 12.

[3] منى، شتيه، **مساعٍ ممنهجةٍ على وسائل التواصل الاجتماعي لطمس المحتوى الفلسطيني**، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي – حملة، 2020م، ص 2.

يترتب على الدول والحكومات والشركات العاملة في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وفي هذا السياق، ضرورة مراعاة معايير حقوق الانسان بكافة صورها وأشكالها، والتأسيس لبناء التنمية المستدامة، عبر إيجاد قاعدة سياسية حاضنة لها. وهو شأن غاب، وعلى أقل تقدير، من سياسات وآليات عمل شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات العاملة في الأراضي الفلسطينية، إضافةً لغيابه عن اجندات العمل الحكومي الفلسطيني، نظراً لوجود حكومتين فلسطينيين، وغيابٍ للتشريع الفلسطيني، واحتكار قطاعات الاتصالات الفلسطينية لخدمات الولوج عبر الفضاء الرقمي، وسطوة الاحتلال الإسرائيلي على هذه القطاعات.[1]

تستحوذ العلاقة ما بين التنمية السياسية وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على حيزٍ كبيرٍ من الاهمية والتأسيس للتنمية المستدامة. إذ تحتل هذه العلاقات على مساحاتٍ متزايدةٍ في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات التقليدية والحديثة، وتُسهم في بلورة النسق القيمي والتنموي للمجتمع والدولة على حدٍ سواء. لذلك، فإن الإخلال بهذه العلاقة يعني ضرب القوام العام لعملية التنمية ككل، فمن الصعب تحقيق تنمية مستدامة وسط غياب مسارٍ سليمٍ للتنمية السياسية، وحتى وإن تشكلت هنالك معالم للتنمية، لكن سيكون من الصعب استدامتها دون أفقٍ سياسيٍّ لها. وهو شأن لا بد من تلبيته في الساحة الفلسطينية، أو الالتفات له على أقل تقدير، سيما إذا ما أرادت القطاعات التقنية والتكنولوجية استشراف التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز وجودها كأداةٍ لمقارعة الاحتلال الإسرائيلي، وبناء الدولة الفلسطينية.[2]

يتمحور دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تمكين التنمية السياسية بتحسينه لجودة المعلومات المتاحة للمجتمعين الحكومي والمدني داخل الدولة، والذي يُمكن كلا الطرفين من التأسيس لاستدامة التنمية وبنائها على ركائز معلوماتيةً مُستقاةً من الرقمنة والحوسبة الالكترونية. وهو شأن بحاجةٍ لوجود مسارٍ سياسيٍّ واضح المعالم، تُثريه الحريات السياسية بمختلف اشكالها، وتوافر المعلومات وحرية الحصول عليها، وتفاعل المجتمع المدني

---

[1] منى، شتيه، **مساعٍ ممنهجةٍ على وسائل التواصل الاجتماعي لطمس المحتوى الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 2 – 3.

[2] الزاغة، عادل، **استشراف التغير الديموغرافي بفلسطين في أفق 2030: قراءة في تقرير "فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية**، مرجع سابق، ص 77 – 80.

مع السياقات الحكومية العامة[1]. وهو ما يجب تحقيقه وتوافره في الحالة الفلسطينية، لضمان استدامة التنمية فيها، وضمن نجاحها، وتحقيق نجاعتها للكل الفلسطيني، وخلق حالة القبول الاجتماعي والمجتمعي لها دون انتقاصٍ من اركانها وعناصرها السياسية والقانونية[2].

في الشأن عينه، يتطلب تحقيق أهداف التنمية في ظل التطورات المتسارعة في عالم المعرفة والمعلومات؛ صياغةً جديدةً لدور قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجالات التنمية بأنواعها المختلفة. تقوم التنمية المستدامة على خططٍ متكاملةٍ ووضاحة المعالم، لذا، ينبغي أن يوازيها، وفي هذا السياق، قطاعٍ اتصاليٍّ ومعلوماتيٍّ يعي أهمية تعزيزه للتنمية السياسية، خاصةً في ظل بيئةً سياسيةً معقدةً ومتشابكةً كالبيئة الفلسطينية. لذلك، فإن توسع الآفاق الفكرية والمعرفية لدى المجتمع الفلسطيني، والناتجة عن توظيفه للمجالات التقنية والاتصالية في تفاعلاته الانسانية والاجتماعية والمجتمعية والمدنية يولد حاجةً للنهوض بالمسار التنموي السياسي في الساحة الفلسطينية، والتي تعمل، وبطريقةٍ مباشرةٍ وغير مباشرة، على تمكين التنمية في الاراضي الفلسطينية، واستدامة بقائها لمختلف الاجيال الفلسطينية.[3]

ورغم حالة النشوء الاحتكاري لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الاراضي الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يسقط دورها في تعزيز التنمية السياسية في الساحة الفلسطينية، وذلك عبر وعيها بالطّرق الّتي تُستغل فيها منتجاتها في سبيل تقليص مساحة عمل المجتمع المدني الفلسطيني، وعدم مساهمة سياساتها وممارساتها في تعزيز المساعي الحكومية وغير الحكومية الرامية لطمس العمل السياسي عبر الفضاء الرقمي، بحيث تضع ضماناتٍ لحماية حقوق الفلسطينيّين على منصّاتها، ولا سيّما الحقّ في التعّبير عن الرأي وتكوين الجمعيات، والاختلاف مع السياسات الحكومية، او حتى معارضتها.[4]

---

[1] بوقدور، مصطفى، **سلطة الخطاب في الفضاء المعلوماتي: قراءة في منطق السلطة الافتراضية** "، مرجع سابق، ص 39 – 41.

[2] نخلة، خليل، **اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**، مرجع سابق، ص 27 – 28.

[3] ابو السعيد، احمد، لبد، عماد سعيد، ***دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع: 16، حزيران/ 2009م، ص 234 – 235.

[4] مركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، حملات التّشويه الرقميّ والحظر المنصّاتي: سياسات الإسكات ونزع الشّرعيّة عن العمل الحقوقيّ الفلسطينيّ، 2020/7/2م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/ukWLM .

ولمعرفة دور قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية عبر المحور السياسي، فإنه لا بد من تسليط الضوء على واقع وصور التفاعل السياسي والمدني والمجتمعي الفلسطيني عبر هذه القطاعات، كالحقوق الرقمية، وحريات الرأي والتعبير، وتشكيل التجمعات الالكترونية، وغيرها من صور التنمية السياسية المرتبطة بالفضاء الرقمي والمعلوماتي وقطاعات الاتصالات في الساحة الفلسطينية.

2.1.4 صورة التفاعل التنموي السياسي الفلسطيني على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يلجأ الفلسطينيون الى قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنظيم مجتمعهم، أو لرفع الوعي فيه، أو الضغط على الجهات الرسمية وغير الرسمية تلبيةً لاحتياجٍ معين، سواءً كانت حكومات أو سلطات أو جهاتٍ متنفذة. وهو لجوء يُنتج صورةً حقيقيةً عن الوضع العام للتفاعل السياسي والمدني والمجتمعي الفلسطيني على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما فيه من فضاءاتٍ رقميةٍ، ومواقعٍ للتواصل الاجتماعي، والتي تُشكل القالب العام للتنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية، وتعكس مدى الدور الذي تتمتع به هذه القطاعات ببناء وتعزيز وتمكين التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.[1]

1.2.1.4 الحقوق الرقمية كمؤشرٍ تنمويٍّ سياسيٍّ

تُعد الحقوق الرقمية اليوم، وفي أي دولةٍ في العالم؛ تعبيراً حقيقياً عن واقع التنمية السياسية فيها، ومؤشراً يُمكن من خلاله قراءة ودراسة استدامة التنمية في مجتمعاتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. يُقصد بالحقوق الرقمية أو حقوق الانترنت: الامتداد الطبيعي لحقوق الانسان في العالم الواقعي، وهي حقوق منصوص عليها بالمواثيق الدولية، بحيث تُشير إلى الالتزام تُجاه بناء مجتمع معلومات شامل هدفه الإنسان، وتتجه مقدراته نحو التّنمية، بحيث يستطيع كلّ فردٍ فيه استحداث المعلومات والمعارف والنّفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، وتتمكن

[1] أبو شنب، عنان، **هاشتاغ فلسطين– نظرة عامّة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين**، المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، 2018م، ص 1 – 2.

من خلاله المجتمعات والشّعوب من تسخير كامل إمكاناتها لتعزيز تنميتها المُستدامة، وتحسنين نوعيّة حياتها، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتّحدة، والقنوات الحقوقية الأخرى. لذلك، فإن لهذه الحقوق الرقمية ابعاداً سياسيةً واجتماعيةً واقتصاديةً وفكريةً وقانونيةً تحمل مؤشرات تنمويةً، وتُشير إلى احتمالية استدامة هذه التنمية من عدمها.[1]

تشترك قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع السلطة السياسية الحاكمة للدولة والمجتمع في صياغة وضبط الحقوق الرقمية، بل وتكوينها وصقلها بمختلف الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، والتي تبلور الواقع السياسي للتنمية المستدامة، لتدخل في طياتها مختلف المفاهيم السياسية الخاصة بالنشاط الإنساني عبر العالمين الافتراضي والحقيقي، كالحريات العامة، والحكم الرشيد، والنشاطات المدنية والاجتماعية والمجتمعية، وغيرها من صور التعبير عن الذات السياسية، أو الهوية السياساتية للأفراد والمجتمعات.

فلسطينياً، تشكلت الحقوق الرقمية في الأراضي الفلسطينية بتقاطعاتٍ، مباشرةٍ وغير مباشرة، ما بين السلطتين الفلسطينيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي، والعلاقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني مع الحكومات الفلسطينية المتعاقبة. وهي تقاطعاتٍ أثرت على الحقوق الرقمية للمجتمع الفلسطيني، لتصطدم هذه الحقوق مع السياسات السلطوية والرأسمالية لهذه القطاعات الرسمية وغير الرسمية، وتُظهر مشهداً من سطوة السلطة السياسية والمالية والاحتلالية على محتويات هذه الحقوق، والتي جاءت مغايرةً لتوجهات المجتمع الفلسطيني الرامية لوجود قطاع اتصالي وتكنولوجي فلسطيني يكون رافعة للعمل التنموي والوطني الفلسطيني، وبعيداً عن المشهد السلطوي لمختلف الجهات الحاكمة والمأثرة على التفاعل الفلسطيني عبر الفضاء الرقمي.[2]

---

[1] فطافطة، مروة، **حريات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة**، مرجع سابق، ص 3 – 5. أنظر أيضاً: المادة 19، " مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: قرار هام يعيد تأكيد حقوق الإنسان على الإنترنت"، 2012/7/1م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/CLxeg . ت. ز: 2020/9/11م.

[2] أبو شنب، عنان، **هاشتاغ فلسطين– نظرة عامّة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين**، مرجع سابق، ص 2–5.

ورغم حالة الاندفاع الرقمي للمجتمع الفلسطيني صوب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوظيفه في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية، إلا أن هذا الاندفاع لم يخلو من منظومة المراقبة والتعقّب، السياسي والمالي، من قبل مختلف الجهات المؤثرة على التفاعل الفلسطيني عبر هذه القطاعات بمختلف اشكالها، لتظل التنمية المستدامة رهينةً بمدى السماح الحكومي والسياسي للمجتمع الفلسطيني من بناء تنميةً سياسيةً تكون حاضنةً لاستدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي يحتاج فيه الفلسطيني لتعزيز تنميته المستدامة عبر النطاقات والمحاور السياسية، لما لها من أهميةٍ في تمكين العمل التنموي في المجتمع الفلسطيني.[1]

تُعد هذه الحقوق نتاجاً لمعالجة البيانات الرقمية. فالحقوق الرقمية، وفي هذا السياق، عبارة عن البيانات التي تمّت معالجتها؛ بتصنيفها وتنظيمها وتحليلها، وأصبح لها معنىً لتحقق هدفاً معيناً، وتُستعمل لغرضٍ له مقاصده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والقانونية. لذلك، فإن استخدامها في سياقٍ سياسيٍّ معينٍ يحمل الكثير من الابعاد التنموية في المقام الأول، ويعكس صورةً نمطيةً عن واقع الحقوق السياسية في الاراضي الفلسطينية في المقام الثاني[2]، والتي تتأطر فيما بينها لتفصح عن الدور الذي تتبانه قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بلورة التنمية المستدامة في فلسطين، ومدى مساهمتها، وبالشراكة مع السلطة السياسية، في بناء المنظومة القيمية والتنموية للمجتمع الفلسطيني ككل.

يختلف واقع التعامل مع الحقوق الرقمية الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشهد هذه الحقوق تأثيراتٍ عديدةٍ من قبل الحكومتين، بين منعٍ للإفصاح المعلوماتي، أو انتهاكٍ للحريات الرقمية، أو حجبٍ للهوية الذاتية، وغيرها من أساليب التضيق على هذه الحريات، والتي من شأنها أن تُعطل المسار التنموي السياسي في الاراضي الفلسطينية، وبما ينعكس على الحاضنة السياسية للتنمية الشاملة والمستدامة، سواء بالتثبيط، أو

---

[1] حصري، روزالين، قبها، مسعود، **دليل الأمان الرقمي: دليل وورشات عمل حول الأمان الرقمي**، المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، 2018م، ص 6 – 8.

[2] المرجع السابق، ص 9 – 11.

بحرف التوجه التنموي في الاراضي الفلسطينية عن مساره المنشود[1]. وهو شأن يدعو للقول بأن الحقوق الرقمية في الاراضي الفلسطينية لم تكن بمنأىٍ عن دائرة الاستهداف السياسي للحكومات الفلسطينية وقطاع الاتصالات الفلسطيني، بدلاً من أن تكون رافعةً للعمل الوطني والتنموي، ورافدةً لاستدامة التنمية في المجتمع الفلسطيني بمختلف اطيافه وفئاته السياسية والاجتماعية والمجتمعية.[2]

2.2.1.4 الجرائم الإلكترونية بين حماية التنمية السياسية وتقييدها

أثمر الاندفاع الاجتماعي والمجتمعي والسياسي صوب قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن ظهور الجرائم الالكترونية، والتي ألزمت الحكومات وشركات الاتصالات العاملة في الفضاء الرقمي على حماية بيانات روادها من جهةٍ أولى، والحفاظ على حقوقهم الرقمية وحرياتهم العامة ضمن أُطر التنمية السياسية من جهةٍ ثانيةٍ، وفتح المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية امام استدامة التنمية من جهةٍ ثالثة. تُعرف الجريمة الإلكترونية، وفي هذا الصدد، بأنها: " الجرائم التي تقع ضد سلامة المعلومات والبرامج وخصوصيتها وتوافرها، كالجرائم المتصلة بالحاسوب، والجرائم المتصلة بالمحتوى، والجرائم المتصلة بانتهاك حقوق الملكية "[3]. وكما ويقصد بها: الجرائم التي تتم باستخدام الوسائل التقنية والاتصالية الحديثة، ويكون لها تأثيراتٍ اجتماعية واقتصاديةٍ وسياسيةٍ وتنمويةٍ وفكريةٍ وقانونيةٍ على الافراد والمجتمعات والحكومات. لذلك، يرى الكثير من المختصون في هذا المجال بأن تحديد مفهوم الجريمة الإلكترونية ضمن حقلٍ دراسيٍّ معين؛ شأن يصعب ضبطه لما له من ارتباطٍ مع مختلف الحقول الدراسية الأخرى[4].

في الشأن الفلسطيني، ونظراً لوجود أكثر من جهةٍ مُتنفذةٍ في المجتمع الفلسطيني، ووجود حكومتين فلسطينيين، واحتلالٍ إسرائيليٍّ، وسطوةٍ رأسماليةٍ من قبل قطاع الاتصالات

---

[1] أبو شنب، عنان، **هاشتاغ فلسطين– نظرة عامّة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين**، مرجع سابق، ص 5–7.

[2] جلعود، وليد، **دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 190 – 192.

[3] عبد الباقي، مصطفى، ***التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة***، **مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون**، الجامعة الأردنية، م: 45، ع: 4، 2018م، ص 284.

[4] حجازي، عبد الفتاح، **التزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت**، مصر: دار الكتب القانونية، 2008م، ص 21 – 23.

وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وغيابٍ للتشريع الناظم لمثل هذه الحداثات الرقمية والتنموية، فإنه يُمكن الإشارة إلى الجريمة الإلكترونية وفقاً لنوعين وهما[1]:

1. جرائم السلوك الإلكتروني الحديثة، والتي لا يمكن ملاحقتها دون تدخلٍ تشريعيٍّ لتجريمها، مثل الدخول الى الفضاء الإلكتروني للغير ونشر الفيروسات، وتقييد الحريات والحقوق العامة والرقمية، والتي تخلق تأثيراتٍ مختلقةٍ على سياقات التنمية السياسية في الاراضي الفلسطينية، وبالتالي التأثير على استدامة التنمية فيها بشكلٍ عام.

2. الجرائم التقليدية التي ترتكب بوسائل حديثة من خلال استخدام الحاسوب والإنترنت، مثل السرقة والاحتيال والتزوير، والتي يُمكن مُلاحقة فاعليها من خلال تطبيق النصوص العقابية التقليدية.

بتاريخ 24/حزيران/2017م، أقرت الحكومة الفلسطينية قانوناً عُرف باسم (قانون الجرائم الالكترونية)[2]، ودخل حيز التنفيذ بعد نشره بالجريدة الرسمية. أثار هذا القانون الجدل بين القوى المدنية والاجتماعية والسياسية والاعلامية الفلسطينية وغير الفلسطينية، كونه تم اقراره بغياب المجلس التشريعي، ودون التشاور مع الجهات الناشطة عبر الفضاء الرقمي وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الامر الذي أدى إلى تهميش المجتمع المدني، وتقييد الحريات العامة والحقوق الرقمية في الأراضي الفلسطينية، مما قد ينعكس بالسلب على المسار التنموي السياسي في فلسطين، وبالتالي التأثير على سيرورة التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية.[3]

رأت الجهات الناقدة لهذا القانون بأنه تم اعداده واقراره بالتعاون ما بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والسلطة السياسية في الاراضي الفلسطينية، في

---

[1] عبد الباقي، مصطفى، **التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص 284 – 285.

[2] انظر: قانون رقم (16) لسنة 2017م، قانون الجرائم الالكترونية.

[3] فطافطة، مروة، **حريات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة**، مرجع سابق، ص 16 – 17.

مشهدٍ كان أقرب لتوظيف القطاع التقني في المناحي السلطوية السياسية، وبما يُشكل تقييداً لمختلف مسارات التنمية في الاراضي الفلسطينية، سيما المواد (20.1، 20.2، 31، 32، 33، 35، 40) منه، والتي حملت الكثير من التقييدات السياسية والرقمية والاعلامية والتنموية، في الوقت الذي تحتاج فيه الاراضي الفلسطينية لقانوناً يحمي المستخدم الفلسطيني، مالياً وسياسياً، خلال استخدامه للفضاء الرقمي والقطاع المعلوماتي بمختلف انتاجاته، ويفتح أمامه الآفاق لممارسة حقه الرقمي والسياسي والتنموي، وبما يُعزز من مسار التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية، بحيث يكون لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدور الأكبر في هذا المضمار، وضمن الصالح الاجتماعي والمجتمعي للكل الفلسطيني، ودونما أي عوائق سياسية قد تحرف مسار التنمية المنشودة لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.[1]

ويرى البعض أنه، ولكي يتم تنظيم قانون للجرائم الإلكترونية في الاراضي الفلسطينية؛ فإنه لا بعد من توافر السيادة الفلسطينية على القطاع الرقمي والاتصالي والمعلوماتي، وقانوناً للخصوصية الرقمية، وبيئةً ناظمةً للعمل التقني تكون بالشراكة ما بين السلطة السياسية في الاراضي الفلسطينية، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العامل فيها. وذلك لكي لا يتم تقييد أي مسارٍ تنمويٍّ سياسيٍّ من شأنه أن يُشكل مساهمةً في استدامة التنمية في الاراضي الفلسطينية. لكن واقع الحال مغايراً بعض الشيء في الاراضي الفلسطينية، فلا سيادةٍ فلسطينيةٍ على الواقعين الحقيقي والافتراضي، فضلاً عن غياب قانوناً يتعلق بالخصوصية، بحيث لا توجد نصوص قانونية تتناول خصوصية الفضاء الإلكتروني أو تنظيمٍ للخصوصية في الفضاء الإلكتروني الفلسطيني.[2]

ورغم حاجة المجتمع الفلسطيني لقانونٍ ضابطٍ للجرائم الإلكترونية، يتساوق مع الاندفاع العالمي نحو الرقمنة والتقانة والحوسبة؛ إلا أن غياب الابعاد السياسية والاجتماعية والتنموية لهذا

---

[1] فطافطة، مروة، **حريات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة**، مرجع سابق، ص 17 – 19. أنظر أيضاً: منظمة العفو الدّوليّة، " فلسطين: تصعيد خطير للهجمات على حرية التعبير "، 2017/8/23م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/gxFR6 . ت. ز: 2020/9/18م.

[2] عبد الباقي، مصطفى، **التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص 288 – 289.

القانون قد تُشكل عائقاً أمام استدامة التنموية وشموليتها في الاراضي الفلسطينية. إضافةً لتحول قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى أداةٍ تخترق الخصوصية، الفردية والمجتمعية، الشأن الذي قد يؤدي إلى افتقاد هذه القطاعات لدورها التنموي والتوعوي، سيما في واقعٍ كالواقع الفلسطيني، والذي يرزخ تحت الاحتلال الاسرائيلي، ويحمل مشروعاً وطنياً فلسطينياً طواقاً للحرية والتحرير، وتوظيف ما أمكن من الموارد لتحقيق هذا المشروع.[1]

استجابت السلطة الفلسطينية لنداءات المجتمع المدني والنخبوي الفلسطيني بضرورة تعديل هذا القانون، ووضعه وضبطه ضمن سياقاته التنموية المستدامة والشاملة. فخلال عام 2018م، عدلت الجهات الناظمة لهذا القانون عدداً من بنوده، لكنها بقيت ضمن نطاقها السابق، والذي منح الكثير من الجهات سلطةً لمراقبة التفاعل الرقمي الفلسطيني، واقتحام الخصوصية، وتقييد الحريات العامة والرقمية، وتجاهل المسار التنموي لقطاع الاتصالات الفلسطيني.[2]

3.2.1.4 الحركات الاجتماعية الافتراضية كحاضنةٍ للتنمية السياسية

يُقصد بالحركات الاجتماعية الافتراضية أو الشبكية: التفاعل البشري والانساني على الفضاء الرقمي، والساعي لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي في الواقع الحقيقي، معتمداً بذلك على الاحتشاد الجماهيري والحزبي والمدني عبر نطاقات وفضاءات العالم الافتراضي، وبما يكفل من ترجمة ذلك على أرض الواقع. تُقدم هذه الحركات الاجتماعية الافتراضية تحليلاً وتفسيراً للأنماط والأدوات والأشكال السياسية والمدنية التي يستخدمها الافراد والجماعات خلال التجمهر الاجتماعي عبر نطاقات ونتاجات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كالتعبئة والحشد، وإطلاق النداءات الافتراضية حول قضية معينة، وتشكيل العقل الجمعي حول ممارسة سلطوية أو سياسية، أو ما شابه ذلك. تُفصح هذه الحركات الاجتماعية الافتراضية، وضمن سيرورتها السياسية والتنموية الرامية لتعزيز مسارات التنمية المستدامة في دولةٍ ما، عن قدرة

---

[1] عبد الباقي، مصطفى، **التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة**، مرجع سابق، 289 – 290.

[2] أبو شنب، عنان، **هاشتاغ فلسطين– نظرة عامّة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين**، مرجع سابق، ص 7–8.

المجتمعات على إحداث التغيير والاصلاح الساسي المنشود، وحماية الحقوق الرقمية والحريات العامة، وتعزيز المسارات التنموية والشاملة، والتي تكفل للأجيال الحالية والمستقبلة مواردها دون هدرٍ أو استنزاف.[1]

تُعد هذه الحركات استمراراً للمجتمعات الشبكية القائمة على التواصل ما بين المجتمع والسلطة الحاكمة فيه، والتي وظفت، قديماً وحديثاً، كافة انماط ونتاجات التطوير الاتصالي والتقني لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي، وضبط مسارات التنمية المستدامة في المجتمع. تتعلق نتاجات تفاعل هذه الحركات على الشبكات الافتراضية بالتوظيف الرقمي والتواصلي لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمشاركة السياسية على الشبكات الرقمية، والسلطة والسلطة المضادة. تساهم هذه الحركات في تحريك المجتمعات نحو الوعي بأهمية قطاعات الاتصالات في إحداث التنمية المستدامة بدلاً من الاستخدام الاستهلاكي لها دون ناتجٍ تنمويٍّ. إضافة لقدرتها على طرح مشروعاتٍ سياسيةٍ بديلةٍ تُسهم في إثراء التنمية في الدولة والمجتمع على حدٍ سواء.[2]

مؤخراً، ومع الاندفاع الإنساني والبشري نحو تقنيات وبرمجيات التواصل الاجتماعي الحديثة بكافة صورها التفاعلية عبر الفضاءات الرقمية والشبكية؛ فقد بات تَشكل هذه الحركات شأناً مألوفاً بين جموع ورواد هذه التقنيات والبرمجيات، سيما وأنها تُحدث تمازجاً بين عموم النخب المتفاعلة خلال الفضاءات الرقمية، سيما السياسية والاجتماعية منها، لتُحدث هائلةً من التركيز الجمعي، سياسياً واجتماعياً وتنموياً واقتصادياً، نحو قضية او مسألة مُعينة تخص الشأن العام، أو المسار الاصلاحي في دولةٍ ما، أو العدالة الاجتماعية لمجتمعٍ ما، لتؤدي بزخمٍ ضاغطٍ على الجهات الرسمية والتنفيذية في الدولة أو المجتمع نحو العزوف عن قرار سياسيٍّ، أو تأييدٍ لقضيةٍ معينة، وخلاف ذلك، فقد يكون نتاجه صدامٍ ما بين السلطة السياسية والمسار الشعبي

---

[1] محارمة، أيهاب، **قراءة في كتاب: شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت**، مانويل كاستلز (Manuel Castells) (مؤلفاً)، ترجمة: هايدي عبد اللطيف، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع:8/29، 2019م، ص 170 – 171.

[2] المرجع السابق، ص 171 – 172.

يكون مرده حدوث الكثير من التغييرات والتَغيرات السياسية والاجتماعية والتنموية داخل الدولة والمجتمع.

على الصعيد الفلسطيني، فقد وظف الشارع الفلسطيني هذه الحركات في كثيرٍ من القضايا السياسية والاجتماعية التي تخصه، سواء كوسيلةٍ لمقارعة الاحتلال الإسرائيلي، وتسليط الضوء على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، كالقتل والاستيطان والاعتداء على الممتلكات الفلسطينية. أو للضغط على السلطة الفلسطينية في العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، كالضمان الاجتماعي، والحريات العامة، وانتظام الرواتب، وانهاء الانقسام، وغيرها من القضايا الفلسطينية. كما وتم تنظيم عدداً من التحركات الاجتماعية الافتراضية تُجاه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني نفسه للضغط عليه لتخفيض أسعار الانترنت، أو تفعيل دوره التنموي صوب المجتمع الفلسطيني، والتخفيف من سياساته الاحتكارية، وتحسين جودة الخدمات الرقمية والاتصالية الموجهة للمجتمع الفلسطيني. جوبهت هذه الحركات بالتنكيل والتثبيط من قبل السلطة الفلسطينية، سواء باعتقال القائمين عليها، أو اغلاق محتوياتهم الرقمية عبر الفضاء الرقمي. كما وقُبلت نداءات الشارع الفلسطيني صوب قطاع الاتصالات العامل فيه بالرفض والتبرير، الأمر الذي يعكس صورةً نمطيةً عن واقع التنمية المستدامة المرتكزة على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية.[1]

إن اتاحة المجال لهذه الحركات الاجتماعية الشبكية بالعمل عبر المجالين الحقيقي والافتراضي من قبل السلطة السياسية وقطاع الاتصالات دون تدخلٍ أو تضييقٍ يعني فهم الديناميات المتغيرة للحركة الاجتماعية للمجتمع ككل، ومدى فهمه ووعيه بالأدوات والوسائل والطرق السياسية التي يُدير بها النظام السياسية الدولة والمجتمع. فهذه الحركات كفيلة بأن توصل صوت الافراد والجماعات لصانع القرار في الدولة، وفي اسكاتها هدم للمنظومة التنموية في المجتمع، ومدى نجاح استدامتها على المدى الطويل.[2]

---

[1] أبو شنب،عنان، **هاشتاغ فلسطين– نظرة عامّة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين**، مرجع سابق، ص21–25.

[2] محارمة، أيهاب، **قراءة في كتاب: شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت**، مرجع سابق، ص 176 – 177.

تحتاج الساحة الفلسطينية لمثل هذه الحركات الاجتماعية والشبكية، لما لها من أهميةٍ في تعزيز الوعي السياسي والتنموي الفلسطيني، وسط بيئةً يتحكم الاحتلال بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية، ليبقى التوجه الفلسطيني لمثل هذه الحركات والتحركات الاجتماعية الافتراضية؛ الخيار المتاح أمام المجتمع الفلسطيني، مستغلاً حالة الاندفاع الفلسطيني صوب هذه المواقع، والتي من الممكن الاستثمار بها سياسياً واجتماعياً، نحو الدفع بعجلة التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، وتغيير الكثير من التوجهات السياسية والرأسمالية لكل من السلطة الحاكمة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني للصالح الفلسطيني، دون تقييدٍ أو تعقيدٍ أو تثبيطٍ، بحيث يلتقي الوعي الجمعي الفلسطيني عبر هذه الحركات الاجتماعية الشبكية مع الحاجة الفلسطينية، الرسمية والشعبية، لاستدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يضع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أمام خياراً لأن يكون شريكاً تنموياً وسياسياً مع الشارع الفلسطيني، دون الالتفات فقط نحو تكريس سلطته المالية على المجتمع الفلسطيني.[1]

4.2.1.4 المساهمة في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

تشهد التفاعلات الانسانية عبر قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نتاجات تُشير، بصورةٍ أو بأخرى، إلى طبيعة العلاقة ما بين المجتمع والدولة. تأتي المساهمة في تفعيل المجتمعات المدنية في مقدمة هذه النتاجات، كون أن الاستخدام الانساني لجميع صور وأدوات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يأخذ شكل التجمعات، والتي تؤدي إلى ظهور المجتمعات المدنية وفقاً للعديد من الدوافع والاسباب والمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن لا بد من التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، لأن لكلٍ منهما صورته المختلفة عن الآخر عبر قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. فالمجتمع السياسي يُنظم العلاقة بين المجتمع والدولة، وهو نظام مركزي مستند إلى قانونٍ ثابتٍ وموضعيٍّ

[1] أنظر: موقع هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية على الانترنت، " الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "، الرابط الإلكتروني: http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=1adfe4y1761252Y1adfe4 . ت. ز: 2020/9/20م أنظر أيضاً: فطافطة، مروة، **حريات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة**، مرجع سابق، ص 11– 13.

ورسمي. أما المجتمع المدني، فهو الذي يُنظم علاقات الافراد بعضهم البعض بصورة منظمات لها استقلاليتها الداخلية، وعلاقات تقوم على الترابط بين العادات والأخلاق والمصلحة[1]، حتى وإن اتخذت من العالم الرقمي والافتراضي بيئةً وفضاءاً لهذا النشوء والتكوين.

على المستوى الفلسطيني، فقد ساهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ظهور العوالم الافتراضية التي اتخذت من المجتمعات المدنية صورةً لعرض هويتها السياسية والاجتماعية. تتواجد شريحةً كبيرةً من الشارع الفلسطيني عبر هذه التجمعات المدنية الافتراضية والشبكية، والتي تعكس صورةً عن المسار التنموي السياسي في الاراضي الفلسطينية. تُنادي هذه المجتمعات بالعديد من المطالب، كضرورة التغيير السياسي والاجتماعي، ومحاربة الفساد، وانهاء الانقسام، ومقارعة الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي للنفوذ الرأسمالي لبعض الشركات وقطاعات العمل الفلسطيني، وغيرها الكثير من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية.[2]

تؤدي المساهمة في تفعيل المجتمعات المدنية عبر الفضاءات الرقمية وتطبيقات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى فتح المجال أمام المجتمع للمشاركة في حوكمة هذا القطاع، وضبط قنواته التوزيعية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً. كما ويُعيد هذا التكوين المدني الافتراضي؛ توزيعاً لعلاقات القوة بين المجتمع ودولته، فتنتقل من السلطة السياسية في الدولة إلى كياناتٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ تتألف لتُشكّل مجتمعياً مدنياً يتمتّع بسلطة التعبير، فضلاً عن تحويل سلطة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المالية والسياسية، إلى سلطةٍ تشاركيةٍ بيد قوى المجتمع المدني[3]. وهو شأن تشكل في الساحة الفلسطينية، الافتراضية والحقيقية، لكن يُجابه بسيطرة السلطة السياسية الفلسطينية، وقوة شركات وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،

---

[1] شيخ علي، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008م، ص 15 – 16.

[2] عابد، زهير، ***دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي والسياسي – دراسة وصفية تحليلية*** "، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)**، م: 26 (6)، 2012م، ص 1395 – 1396.

[3] الجموسي، جوهر، **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، مرجع سابق، ص 37 – 39.

والاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تباطء في المسار التنموي السياسي المُنبثق عن قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني.

يجد المجتمع الفلسطيني نفسه، وفي ظل الحديث حول العلاقة ما بين التنمية السياسية وقطاع الاتصالات الفلسطيني، مستقطباً ومثبطاً، على الرغم من ارتفاع مستويات التعبئة الجماهيرية له، واندفاعه صوب نتاجات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوظيفها في مختلف قضاياه السياسية والتنموية. لا يخلو هذه الاستقطاب من التسلط السياسي للسلطة الحاكمة في الأراضي الفلسطينية، كما ولا يخلو أيضاً من تعاون قطاع الاتصالات الفلسطيني مع هذا التسلط، والذي يُحاول من خلاله تكريس سلطته الرأسمالية، وتعزيز نفوذه الاحتكاري في الشارع الفلسطيني. وهو أمر من شأنه أن يحرف مسار التنمية الفلسطينية، ويبعدها عن هدفها المنشود، والرامي لتكثيف العمل حول المشروع الوطني الفلسطيني، وبناء الدولة الفلسطينية[1]. ففي ظل الهالة المعلوماتية التي انتابت العالم، ودفعت بشعوبه نحو التوظيف السياسي للرقميات المختلفة، ومن ضمنها الشارع الفلسطيني، فلا بد لقطاعه الاتصالي بأن يُبدي سلاسةً في هذا الشأن، بحيث يكون محوراً وصانعاً لمختلف أوجه وصور التنمية في الأراضي الفلسطينية.

2.4 المحور الاقتصادي

يتعلق هذا المحور بالزخم التنموي، المالي والانتاجي، والمتعلق بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والذي يتمحور حول مساهمة هذا القطاع بالنمو والنماء الاقتصادي، وتوظيف الموارد البشرية الفلسطينية، ومساهماته الاجتماعية تُجاه المجتمع الفلسطيني، والتي يؤدي تراكمها الاقتصادي إلى استدامة التنمية في الاراضي الفلسطينية، والحفاظ على الموارد لمختلف الاجيال الحالية والمستقبلية. ينطوي تحليل هذا المحور، ووفقاً لارتباطه بقطاع الاتصالات الفلسطيني، بالوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية، ومقدار مساهمته في إحداث التنمية الاقتصادية، وسط الكثير من العقبات السياسية والاجتماعية

[1] الكرد، دانا، ***تثبيط مجتمع مُعبّأ: أثر السلطة الفلسطينية في المشاركة السياسية***، المركز العربي للأبحاث والدراسات، **مجلة سياسات عربية**، ع: 35، 2018م، ص 45 – 47.

والقانونية، والتي تتمثل بتواجدية الاحتلال الاسرائيلي، والانقسام الفلسطيني الداخلي، والاعتماد على المساعدات الخارجية، وغياب السيادة الفلسطينية على مختلف مقدرات الدولة الفلسطينية، والتي تجعل من التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية أقرب للنمو الاقتصادي، وأبعد عن التنمية الاقتصادية المنشودة لإتمام المشروع الوطني الفلسطيني، وبناء الدولة الفلسطينية.[1]

وفي ظل الحديث عن التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية، فقد تعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تغيير استراتيجيته من السيطرة الكاملة على الاقتصاد الفلسطيني، إلى تفكيك مكونات الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته، واستهدافها بشكلٍ مباشر، وتبعيتها له بمختلف الاشكال[2]. وهو شأن أصاب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، ليضع الاحتلال الاسرائيلي العديد من العراقيل أمام مساره التنموي والاقتصادي، ويحصره في الجانب الخدماتي فقط. فضلاً عن سعي القطاع نفسه لتحقيق الربح الرأسمالي على حساب العديد من الجوانب التنموية المنتظرة منه، كالمسؤولية الاجتماعية والمجتمعية، وتمكين صمود المواطن الفلسطيني وغيره، وهو أمر قد يتلاقى مع الاهداف الاحتلالية الرامية لتفكيك مكونات الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة.

1.2.4 قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والتنمية الاقتصادية

تُشكل نتاجات وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الرافعة الرئيسة في تكوين اقتصاديات الدول في عصرنا الحالي، لما تتمتع به هذه القطاعات من مواردٍ واستقطاباتٍ قادرةٍ على التحكم بالمشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي دولةٍ في العالم. فلسطينياً، تحتاج التنمية الاقتصادية الناتجة عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني إلى تأطيرٍ معينٍ نتيجةً للمشهد السياسي السائد في الاراضي الفلسطينية. فالعقبات السياسية المتواجدة في الحالة الفلسطينية قد تعترض أي مسارٍ لتحفيز استدامة التنمية في الاراضي الفلسطينية، حتى

---

[1] عكاشة، احمد خالد، ***الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية**، م: 2، ع: 7، كانون الثاني/ 2017م، ص 58 – 60.

[2] المرجع السابق، ص 59 – 60.

وإن بُني هذا المسار على التقانة والرقمنة. لذلك، ترتكز التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية على تعاظم رأس المال البشري والاجتماعي، باعتبارها أكثر الموارد الاقتصادية وفرةً في المجتمع الفلسطيني، والتي من الممكن صقلها وتوظيفها لتكون لبنةً أساسيةً لتحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصادٍ معرفيٍّ قائمٍ على التقانة، وبما يعود بالنفع على صانع القرار السياسي الفلسطيني، والمجتمع الفلسطيني، وقطاع الاتصالات الفلسطيني أيضاً.[1]

يحتاج تحليل الجانب التنموي الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، باعتباره محوراً رئيسياً لاستدامة التنمية في الاراضي الفلسطينية إلى تسليط الضوء على الواقع الانتاجي لهذا القطاع في الشارع الفلسطيني، وليس الارتكاز فقط على ما يقدمه من معطياتٍ ماليةٍ تُسهم، بشكلٍ أو بآخرٍ، في زيادة النمو الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني. لذا، فإن سيرورة عمل هذه القطاعات في الحالة الفلسطينية لها استدلالاتها التنموية الاقتصادية، شأنها شأن نتاجاتها السياسية، والتي تُعطي مؤشراتٍ عن صورة التنمية السياسية في الحالة الفلسطينية، كالاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي الفلسطيني، والمسؤولية الاجتماعية، وتعاظم جودة خدمات هذه القطاعات ومدى ثقة الجمهور الفلسطيني بها، وغيرها من الصور الاقتصادية التي قد تعكس العديد من المؤشرات عن مقدار المساهمة التنموية الاقتصادية لهذه القطاعات في بناء وتحقيق وتمكين استدامة التنمية في الاراضي الفلسطينية.[2]

يدفع الاقتصاد الفلسطيني، وفي هذا السياق التنموي الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ودوره في استدامه التنمية في الاراضي الفلسطينية ثمناً باهظاً بسبب عجزه عن استغلال موارده في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يؤثر على دوره في التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية. تُعرف قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وضمن أطارها الاقتصادي، بأنها: مزيج من الصناعة التحويلية وصناعة الخدمات التي تجتلب البيانات والمعلومات وتنقلها وتعرضها إلكترونياً، وبالتالي يُعزز هذا المفهوم من دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة،

[1] تريمين، توكر، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 11 – 12.

[2] المرجع السابق، ص 12 – 14.

كالاستثمارات الاقتصادية والمالية المباشرة وغير المباشرة، وخلق فرص العمل، وغيرها من الابعاد الاقتصادية التي باتت أساسيةً لإقامة الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والتقانة.[1]

تَمكن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ومنذ نشأته في الاراضي الفلسطينية، من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني، رغم ما يكتنف هذه التنمية العديد من المعيقات المتعلقة بالقطاع نفسه، أو سياسات السلطة الفلسطينية، أو وجود الاحتلال الإسرائيلي كمؤثرٍ مباشرٍ على دوره التنموي. لكن ما ينبغي الاشارة إليه في هذا المقام، بأن تحديد الدور التنموي الاقتصادي لهذا القطاع في الاراضي الفلسطينية ينبغي ألا ينظر لاتفاقية اوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي باعتبارها الإطارَ الوحيد الذي يحكم التعاملات الفلسطينية الإسرائيلية، بل يجب أيضاً تطبيق الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الشأن، كاتفاقية جنيف الرابعة[2]، وغيرها من المواثيق الدولية التي تُشير صراحةً إلى دور هذه القطاعات في استدامة التنمية، وتحقيق الرفاه الانساني.[3]

يأتي تعزيز قدرة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في التفاعل بشكل ديناميكي مع التغيرات المعرفية والتقنية المتسارعة محلياً وعالمياً، والاستجابة بفاعليةٍ لمتطلبات البيئة المحيطة والمتغيرة من أجل تعزيز ثقة المجتمع الفلسطيني بالاقتصاد المحلي، وتكثيف مساهمته في التنمية عبر إجراء إصلاحات، وتبني سياسات أكثر فاعلية، تحفز هذا القطاع، وبالشراكة مع الحكومة الفلسطينية في توليف دوره في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تحسين مساهمته في تشغيل الموارد البشرية الفلسطينية، وزيادة الناتج المحلي الفلسطيني، وبالتالي تحسين نتاجات التنمية الاقتصادية المرتبطة فيه.[4]

---

[1] عرفة، نور، عبد الله، وسيم وآخرون، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: محرك التنمية المكبّل في فلسطين، موقع شبكة السياسات الفلسطينية على الانترنت، 2015/11/9م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/pqyTt . ت. ز: 2020/9/27م.

[2] للاطلاع على هذه الاتفاقية، أنظر الرابط الالكتروني: https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm . ت. ز: 2020/9/28م

[3] المرجع السابق.

[4] نصر الله، عبد الفتاح، ***دور السياسات الحكومية في تحسين بيئة الأعمال في فلسطين***، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الانسانية، م: 20، ص 182 – 183.

كان من المفترض أن تُعجل طبيعة النشاط الاقتصادي الذي أنشأته اتفاقية اوسلو في الاراضي الفلسطينية من عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، لكن ما شهدته الاراضي الفلسطينية خلال الفترة المرحلية من هذا الاتفاق (1995 – 2000)م كان عبارة عن نمو اقتصادي مرتبط بتدفق المال من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية دون حدوث تنمية اقتصادية حقيقية، الامر الذي أدى، وبفعل التراكم الزمني، إلى تدهور الحياة الاقتصادية الفلسطينية، والعزل، وإضعاف العلاقات الاقتصادية بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وتزايد الانقسامات داخل سوق العمل الفلسطيني، وضعف قدرة الاكتفاء الذاتي الفلسطيني الاقتصادي[1]. وهو شأن انعكس على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الفلسطيني، بما فيها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي تأثر إطاره التأسيسي بتدفق رؤوس الأموال من الخارج، ليفتح هذا الشأن المجال للاحتلال الاسرائيلي بالتحكم بمدخلات ومخرجات هذا القطاع، وما يرتبط به من ادوارٍ تنمويةٍ واقتصاديةٍ تعزز من بناء تنمية شاملة ومستدامة داخل المجتمع الفلسطيني.

يُعول الشارع الفلسطيني كثيراً على مثل هذه القطاعات في بناء وتأسيس منظومة تنموية شاملة تضمن لهم الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية بصورة مستدامة، وتُحقق لهم إمكانية الانعتاق من دائرة الاقتصاد المرتبط بمسارات السلام مع الاحتلال الإسرائيلي. لكن هذا الارتباط عقد كثيراً من مسارات عمل الاقتصاد الفلسطيني وما يُناط به وبقطاعاته من ادوارٍ تنمويةٍ ومستدامةٍ. يُريد الاحتلال الإسرائيلي، من يقف خلفه من دولٍ وانظمةٍ وقوىٍّ داعمة، بأن يضع معاييره السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفئةٍ معنيةٍ من الشارع الفلسطيني، لكن ما يُريده المجتمع الفلسطيني؛ هو قطاعات اقتصادية تحقق له الوفرة في الموارد المادية وغير المادية، وتكفل له تحقيق استدامة تنموية للكل الفلسطيني، عبر الاستثمار في الموارد البشرية، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية، واعادة هندسة المجتمع الفلسطيني وفقاً

[1] حداد، توفيق، ***إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات والحركة الفلسطينية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 2/8، 2014م، ص 55 – 56.

لحقيقته الاقتصادية، وبعيداً عن التوجهات الخارجية التي أثقلت كاهل الفلسطينيين بالكثير من الطبائع الاستهلاكية.[1]

2.2.4 صورة التفاعل التنموي الاقتصادي الفلسطيني على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

باتت قطاعات وشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عصرنا الحالي كياناتٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ واجتماعيةٍ لها بصمتها الواضحة في المشهد الحياتي في الدولة، سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي. شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وفي الآونة الأخيرة، تقدماً ووجوداً ملحوظاً في الشارع الفلسطيني، سيما وأن المشهد الاقتصاد العالمي يتجه صوب تعزيز التنمية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تحقيق العديد من الاهداف المتعلقة بالبُنية التحتية للاتصالات وخدمات الانترنت، وزيادة الانتشار في النطاقات الجغرافية المختلفة، وتحفيز الصناعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، ودخول صناعة البرمجيات إلى الأسواق المحلية والدولية، وتحسين ثقافة ريادة الأعمال، وغيرها من صور التنمية الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع، والتي تؤهله لأن يكون رافعة للعمل التنموي المستدام.[2]

1.2.2.4 الاستثمار في رأس المال البشري الفلسطيني كمؤشرٍ تنمويٍّ اقتصادي

ربما يكون رأس المال البشري الفلسطيني المورد الاقتصادي المتبقي للمجتمع الفلسطيني في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على غالبية موارده الطبيعية والمادية وغير المادية. يُقصد برأس المال البشري: المعرفة والمهارات والامكانات والخصائص الموجودة في الافراد، والتي لها صلةٍ في النشاط الاقتصادي للدولة والمجتمع. كما ويتضمن هذا المفهوم أيضاً الإشارة إلى: ما يمكن توظفيه من مهاراتٍ بشريةٍ تتعلق بالموارد البشرية، بحيث يتم تحوليها وتوظيفها لخدمة

---

[1] حداد، توفيق، ***إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات والحركة الفلسطينية***، مرجع سابق، ص 61 – 62.

[2] عرفة، نور، عبد الله، وسيم وآخرون، **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: محرك التنمية المكبّل في فلسطين**، مرجع سابق.

الاقتصاد، ونقله إلى الاعتماد على المعرفة والتقانة والرقمنة[1]. يُشير هذا المفهوم ايضاً إلى: مجموعة الاصول والمهارات والخبرات التي ينقلها الافراد للاقتصاد، ويتم ترجمتها مالياً من خلال الارتفاع في المدخولات، والرفاه الاجتماعي، والابتكارات المختلفة، بحيث يتم التركيز على المهارات التقنية والإدارية، والتي تزيد من قدرة الدولة على الانتاج، والاستثمار الامثل لمختلف مواردها[2].

انتجت التغيرات الجذرية التي انتابت العالم في عقده الأخير اقتصادٍ معتمدٍ على التقانة والرقمنة والمعرفة، الأمر الذي دفع بالدول إلى الاستثمار في العنصر البشري، وتوليد ما لديه من مهاراتٍ وامكاناتٍ لتعزيز وتمكين التنمية الاقتصادية في مرافق وقطاعات الدولة المختلفة. تأثرت مؤسسات الدول المختلفة بهذا التغيير الجذري في القوام الاقتصادي، لتصبح المعلومات عنصراً هاماً في دافعيتها الانتاجية، والتي تنعكس على مستوى التنمية المستدامة للمجتمع ككل[3]. وهي تغييراتٍ حدثت في المجتمع الفلسطيني، والذي يتوافر فيه مقدارٍ مناسبٍ من العناصر البشرية القادرة على تلبية متطلبات العصر الحديث، والتحول نحو الاقتصاد المعرفي، في ظل سطوة وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مختلف مقدرات ومقومات الاقتصاد الفلسطيني بمختلف صوره واشكاله، وربطه، وبشكلٍ لصيقٍ، في الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة الهوة الاستهلاكية فيه على حساب الابعاد الانتاجية، سيما في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[4].

استقطب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وفي شقه الخاص، ومنذ نشأته في الاراضي الفلسطينية عام 1995م، الكثير من الموارد البشرية الفلسطينية، لتُصبح مجموعة الاتصالات الفلسطينية أكبر مُشغلاً وموظفاً للموارد البشرية في السوق والاقتصاد

---

[1] راوية، حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م، ص 65 – 67.

[2] المرجع السابق، ص 68 – 69.

[3] عادل، زايد، **الاداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2005م، ص 8 – 9.

[4] عكاشة، احمد خالد، **الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة**، مرجع سابق، ص 59 – 61.

الفلسطيني[1]. وكما وترفع مختلف القطاعات الفلسطينية، العامة والخاصة، والعاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الشعارات المنادية والمؤيدة بضرورة الاستثمار في العنصر البشري الفلسطيني كمقومٍ ومواردٍ رئيسٍ في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية، إضافةً لأهمية التلاقي بين العنصر البشري والتقني في تنمية المجتمع وبنيته الاقتصادية، لكونه العامل الاهم في تعزيز التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية[2].

ورغم ذلك، فقد انتهجت شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية أسلوب التوظيف والتشغيل كطابعٍ للاستثمار في العنصر البشري الفلسطيني. فقد حققت وفرة العناصر البشرية الفلسطينية الدارسة والمهتمة بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الكثير من الخيارات التشغيلية والتوظيفية أمام شركات الاتصالات الفلسطينية للاستفادة من هذه الوفرة، لكنها اتخذت الطابع التشغيلي دون الاستفادة القصوى من إمكانات هذه الوفرة البشرية، ليتحدد بذلك دور وشكل هذه القطاعات في الاستثمار بالعنصر البشري الفلسطيني، الأمر الذي أثر على شكل التنمية الاقتصادية المنتظرة منها، لتكون أقرب للنمو الاقتصادي المحدد زمنياً، سيما وأن أساليب التوظيف والتشغيل الذي تنتهجها هذه الشركات، وفي ظل وفرة العناصر البشرية الفلسطينية، قد تكون بعيدةً عن الاستدامة التشغيلية، والتي قد تُبطئ من مسار التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني.[3]

ومن الناحية التنموية الاقتصادية، فقد بات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني أقرب للقطاع الخدماتي، وأبعد عن القطاع الانتاجي، نتيجةً لمثل هذه السياسات الاستثمارية في العنصر البشري الفلسطيني، بحيث تُشكل القطاعات المُنتجة في الاقتصاد الفلسطينيّ، كقطاعيّ الزراعة والصناعة، مجتمعةً، نسبة أقل من (16%) من النّاتج المحلّيّ الاجماليّ. من جهة أخرى، يشكّل قطاع الخدمات ما نسبته (77%) من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ،

---

[1] أنظر: موقع جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " اقتصاد قطاع المعلومات والاتصالات "، الرابط الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3461# . ت. ز: 2020/10/6م.

[2] أنظر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: **واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين لعام 2017**، رام الله: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2017م، ص 1 – 5.

[3] تريمين، توكر، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، مرجع سابق، ص 41 – 45.

وهو مكوّن غالباً من القطاع الحكوميّ غير المنتج، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والقطاعات التجارية الأخرى، في الوقت الذي من المفترض أن يكون قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني أكثر القطاعات انتاجيةً في الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لما يمتلكه من مقوماتٍ بشريةٍ قادرةٍ على تحويله لقطاعٍ تنمويٍّ وانتاجيٍّ مستدام.[1]

ثمة أسبابٍ داخليةٍ وخارجيةٍ تؤثر على الشكل العام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وتضعه في خانة القطاعات الخدماتية. يأتي في مقدمة هذه الأسباب؛ سياسات الاحتلال الاسرائيلي المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام، وارتباطات هذا الاقتصاد ببرتوكول باريس الاقتصادي، وما افضى إليه ذلك من محدداتٍ صقلته بالطابع الخدماتي. فضلاً عن غياب منظومة القوانين الفلسطينية الداخلية المنظمة لعمل الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مضافٌ إليه ضعف ثقة الجمهور الفلسطيني بهذا القطاع، نظراً لارتفاع أسعار خدماته، وعدم الرضا عن جودتها، وغيرها من الاسباب الاقتصادية والتسويقية والإدارية والقانونية، والتي جعلت من هذا القطاع أقرب للشكل التوظيفي والتشغيلي، شأنه في ذلك، شأن أي قطاعٍ خدماتيٍّ يعمل في فضاء الاقتصاد الفلسطيني.[2]

يحتاج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ولتعزيز مساره التنموي الاقتصادي الهادف لتمكين التنمية الشاملة والمستدامة في الاراضي الفلسطينية، إلى جملةٍ من السياسات الرسمية والمؤسساتية الهادفة للدفع بالعنصر البشري الفلسطيني نحو الابتكار والحداثة وريادة العمل التقني، وليس الاكتفاء فقط بتشغيل وتوظيف هذه الموارد البشرية دون انتاجية تنموية واقتصادية وتقنية، خاصةً وأن وفرة العنصر البشري الفلسطيني الرائد في المجال التقني والرقمي دفعت بالاحتلال الإسرائيلي، وفي سعيه لاحتواء الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته

---

[1] العبّودي، أُبيّ، **فلسطين وباي بال: نحو مساواة اقتصاديّة**، المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، 2018م، ص 7 – 8.

[2] أبو دقة، مشهور، **نظرة واقعية لقطاع الاتصالات في فلسطين**، مرجع سابق. أنظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، **نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني**، رام الله، 2016م.

الانتاجية، لإنشاء تعاقدات اقتصادية من الباطن مع بعض الشركات الفلسطينية الرقمية والتكنولوجية، والتي تعمل على انتاج البرمجيات لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وتسويقها حول العالم على أنها مُنتجٍ إسرائيليٍّ، وهو ما يُشير إلى قدرة العنصر البشري الفلسطيني على إنتاج التقانة والحداثة المُعززة لاستدامة التنمية في الاراضي الفلسطينية[1]. لذا، فإن الامر منوط بالقائمين على هذا القطاع بشقيه العام والخاص، فرغم جملة التحديات والمحددات القائمة على هذا القطاع، إلا أنه من الممكن الاستثمار في العنصر البشري الفلسطيني كموردٍ يُمكن من خلاله تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وبالتالي تمكين المسار التنموي المستدام في الاراضي الفلسطينية.

2.2.2.4 المسؤولية الاجتماعية كانعكاسٍ لتواجدية التنمية الاقتصادية

يتعلق مصطلح المسؤولية الاجتماعية، بصفةٍ عامةٍ، بتلك الشركات الربحية والمالية والاقتصادية العاملة في القطاعات الخاصة بمختلف اشكالها، والتي تدر عليها ارباحاً ودخولاً جراء بيع وتسويق منتجاتها للجمهور المستهلك، بحيث تستحوذ على حصة من هذا الجمهور، ولها علاقاتها ونفوذها مع الجهات السياسية الحاكمة في الدولة، بحيث يكون لها حضورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في القرارات التي تنتهجها الدولة. تُعرف المسؤولية الاجتماعية، ووفقاً لتوجهات البنك الدولي، بأنها: "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن"[2]. كما وتعرف هذه المسؤولية أيضاً، ووفقاً لمفاهيم مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، بأنها: " الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

[1] اشتيه، بكر ياسين، " مسارات الاقتصاد الفلسطيني من منظور إسرائيلي "، الجزيرة نت، 2016/8/1م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/6rzN0 . ت. ز: 2020/10/8م.

[2] سعادة، ايمان، الخالدي، رجا، **واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2019م، ص 5 – 6.

والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"[1].

على المستوى الفلسطيني، فيُعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسؤولية الاجتماعية أو المجتمعية المتعلقة بعمل الشركات الفلسطينية العاملة في الاقتصاد والسوق والفلسطيني بأنها: " التعبير عن ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات، وتوفير الدعم والمساندة تُجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أي أن المسؤولية هي نهج استراتيجي للقيام بالأعمال التجارية في مجتمعنا بطريقة مستدامة ومسؤولة ".[2]

يتواجد في بعض القطاعات والشركات الفلسطينية العاملة في حقل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيثيات والتزامات ذات ابعادٍ وطنيةٍ وسياسيةٍ واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ تدعو لضرورة تبني مسارات المسؤولية الاجتماعية تُجاه المجتمع الفلسطيني ومؤسساته المختلفة كجزءٍ من مسؤولياتها الوطنية والاخلاقية والقيمية، وتحفيز رأس المال الوطني الفلسطيني، بإعادة جزء من ارباح هذه الشركات للشارع الفلسطيني على شكل مشاريع اقتصادية واستثمارية وتنموية تؤسس لاستدامة التنمية في الاراضي الفلسطينية. بل ويُخصص بعضاً من هذه الشركات اقساماً خاصةً بالمسؤولية الاجتماعية في هيكليتها الإدارية والتنظيمية، والتي تعمل على توجيه مشاريعها التنموية والاقتصادية في العديد من القطاعات الفلسطينية، كالصحة والتعليم الإلزامي والحكومي والجامعي، وغيرها من المشاريع، كمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وبعض شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في الاقتصاد الفلسطيني.[3]

---

[1] سعادة، ايمان، الخالدي، رجا، **واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 6.

[2] المرجع السابق، ص 6 – 7.

[3] غدير، **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية وسُبل تطويرها**، مرجع سابق، ص 45 – 47. أنظر: موقع الاقتصادي الفلسطيني، المسؤولية الاجتماعية رسالة التقرير السنوي لمجموعة الاتصالات، 2019/3/28م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/Go2iT . ت. ز: 2020/10/10م.

وبشكلٍ أو بآخرٍ، فإن للمسؤولية الاجتماعية حضورها في أروقة العمل المؤسساتي لعددٍ من شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في المجتمع الفلسطيني، حتى وإن لم تعكس هذه المسؤولية المسار التنموي الاقتصادي المنشود من هذه الشركات. فالمتتبع لمسار عمل المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاتصالات الفلسطيني، وفي شقه الخاص، يجد أنها اتخذت الشكل التنموي الاجتماعي القائم على مساندة بعض القطاعات الحكومية والعامة الكبيرة، كقطاع التعليم مثلاً، دون تخصيصها الاستثمار اللازم لبناء مشاريع تنموية تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية تؤدي إلى استدامة التنمية للكل الفلسطيني. فالمسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاعات العاملة في أي مجتمعٍ يجب أن تعكس البعد السياسي لهذه الشركات، والنابع من التوجه الاستثماري الاقتصادي القائم على دعم الاقتصاد الوطني، بعيداً عن إرفاد مشاريع وبرامج للمسؤولية الاجتماعية تُطبق كضرورةٍ إداريةٍ من أجل تحسين سمعة رأس المال، أو لغاياتٍ تسويقيةٍ وترويجيةٍ لتحسين أداء هذه الشركات والقطاعات، او تجميل صورتها أمام المجتمع والجمهور المستفيد من خدماتها.[1]

ثمة ما يجعل للمسؤولية الاجتماعية الناتجة عن التنمية الاقتصادية أهميةً سياسيةً واقتصاديةً لاستدامة التنمية في أي مجتمعٍ في العالم وهو احتوائها على الشبكات والأعراف الاجتماعية، والأطر السياسية الناظمة للمجتمع، والتي تدعم التعاون والعمل الجماعي من أجل المنافع المتبادلة ما بين الشركات والقطاعات العاملة في الاقتصاد الوطني، والجمهور المُتلقي لنتاجات وخدمات هذه الشركات، الأمر الذي قد يخلق قاعدةً لتحقيق الازدهار الاقتصادي[2]، وهي ابعاد يجب أن تعيها قطاعات وشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملة في الاراضي الفلسطينية أثناء ممارسة دورها في تقديم مسؤوليتها الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، بألا ينحصر دورها في دعم وتعزيز بعض قطاع العمل الحكومي فقط، بل العمل على الاستثمار في بناء شبكة من العلاقات مع الشارع الفلسطيني، عبر تقديمها للعديد من المشاريع التشغيلية المُعززة

---

[1] سعادة، ايمان، الخالدي، رجا، و**اقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 10 – 11.

[2] حواري، نور، **رأس المال الاجتماعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2017م، ص 20.

للاقتصاد الوطني الفلسطيني، في ظل سطوة الاحتلال الاسرائيلي على مختلف مقدرات الشعب الفلسطيني.

تُتيح المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القدرة على تلمس الاحتياجات الاقتصادية والتنموية للمجتمع الفلسطيني، خاصةً وأن للمجتمعات، عامةً، القدرة على تحديد ما يناسبها من الخيارات الاقتصادية والسياسية والتنموية التي قد تطرحها هذه القطاعات ضمن أدوراها التنموية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة وإن تكاتف هذا العمل مع نطاقات العمل المؤسساتي الحكومي. فللمجتمعات القدرة على تغيير المسارات الاقتصادية والتنموية لمجتمع الشركات العاملة فيها، والتي تدفع بها نحو استدامة التنمية، وليس الاكتفاء فقط بدعم وتمويل قطاعات حكومية ضمن فترة زمنية محددة[1]. وهو الاسقاط السياسي الذي يحتاجه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتواجد في الأراضي الفلسطينية، بحيث يتلمس دوره في إحداث التغيير التنموي المنشود للمجتمع الفلسطيني، دون حصره ضمن نطاقات العمل الاجتماعي محدود الأثر والتأثير، بحيث يتعاظم دوره في هذا السياق بتعاظم قدراته الاقتصادية والرأسمالية، وبما يعود بالنفع السياسي والاقتصادي والتنموي على المجتمع الفلسطيني.

3.2.2.4 مُجابهة تعاظم الرأسمالية الرقمية والتكنولوجية

أنتج الاندفاع البشري والانساني صوب التقانة والرقمنة واستخدام نتاجات وتطبيقات قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حالةً من تعاظم رأس المال بحوزة شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حول العالم، حتى بات لهذه الشركات سلطةً كبيرةً على رسم المسارات السياسية والاقتصادية العالمية، والتحكم بالمشهد السياسي والاقتصادي لمختلف دول العالم، بحيث طغى تعاظم القوة المالية والمعلوماتية لهذه الشركات الرقمية والاتصالية على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتوازن التنموي في العديد من الدول والمجتمعات.

---

[1] سعادة، ايمان، الخالدي، رجا، **واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 10 – 11.

يرى بعض السياسيين والاقتصاديين حول العالم بـــأن تعاظم الرأسمالية بحـــوزة هـــذه الشركات سيؤدي، بشكلٍ أو بآخر، إلى إضعاف السطوة السياسية والاقتصادية للرأسمالية لصالح الشركات الرقمية والتقنية، أو لصالح ما يُعرف باقتصاد الشبكات. وهو ضعف ناتج عن قـــدرة شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إنتاج معلومات ومنتجات وفيرة مجاناً للكافـــة، وبين منظومة من الشركات الاحتكارية والبنوك والحكومات التي تعمل على الاحتفاظ بكل شيء، بما في ذلك النفوذ والسلطة والمعلومات. لكن ومقابل ذلك، فإن هذا التنـــاقض والتعـــاظم بـــين شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من جهـــةٍ، والمؤسســـات والشـــركات والقطاعـــات الرأسمالية من جهة أخرى، هدفه بسط النفوذ المالي والاقتصادي، بعيداً عن المســـار التنمـــوي السياسي والاقتصادي المستدام.[1]

في هذا السياق، وضمن البيئة الفلسطينية التي تُعاني من تواجدية الاحتلال الإســـرائيلي القائم على التوغل الرأسمالي، فإن قدرة شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مجابهة الرأسمالية سيكون صعباً. تمكنت شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلســـطينية مـــن مراكمتها لرأس المال، لكنها لم تتمكن من مُجابهة الرأسمالية نتيجةً لارتباط الاقتصاد الفلسطيني وسوق عمله بالاقتصاد الإسرائيلي، والانفتاح الفلسطيني على الاقتصاد العالمي وفقاً لتـــداعيات السوق الحر، والتي التزمت بها السلطة الفلسطينية وفقاً لتوقيعها لبروتوكول باريس الاقتصادي، الأمر الذي يحد من قدرة الشركات وقطاعات العمل الفلسطيني على مجابهة الرأسمالية لصـــالح تحقيق التنمية الاقتصادية، بل أن ذلك يزيد من القـــدرات الماليـــة لـــبعض هـــذه القطاعـــات، كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث يُصبح لها سلطةٍ على المشهد الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي يكون باستطاعتها ممارسة دورها السياسي في تمكين التنمية الاقتصادية والمستدامة في المجتمع الفلسطيني.[2]

---

[1] العيسوي، إبراهيم، ***هل تحكم تكنولوجيا المعلومات على الرأسمالية بالاندثار؟ معالجة منطلقة من تحليل نقـــدي لكتـــاب بول ماسون (Paul Mason): ما بعد الرأسمالية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمـــران**، ع: 27/7، 2019م، ص 28 – 29.

[2] العبد، جورج توفيق، **الاقتصاد الفلسطيني: الطريق إلى مستقبل أفضـــل**، رام الله: معهد أبحاث السياســـات الاقتصـــادية الفلسطيني – ماس، 2016م، ص 4 – 7. أنظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصـــادية الفلســـطيني – مـــاس، **الاقتصـــاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من اتفاقية أوسلو**، 2013م.

ومع أن الرأسمالية، كتوجهٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ، لها القدرة على التأقلم والتكيف مع مختلف الظروف المحيطة بها، لا سيما المستجدات الرقمية، إلا أن الانتشار الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات وامتداد تطبيقاتها إلى كثيرٍ من مجالات الحياة؛ أدى إلى زعزعة قدرة الرأسمالية على التحكم بالعديد من المسارات السياسية والاقتصادية حول العالم. فمثلاً، فقد قللت هذه القطاعات الحاجة إلى العمل، وذلك من خلال الرقمنة والذكاء الاصطناعي والمحاكاة وانترنت الاشياء وغيرها. كما أن قدرة هذه القطاعات على انتاج سلعٍ معلوماتيةٍ جعلت قدرة الأسواق على تحديد الأسعار تتعرض للتأكل، إذ إن آلية السوق تفترض الندرة، بينما باتت اليوم تتسم بالوفرة، فضلاً عن ايجادها لفضاءاتٍ جديدةٍ للإنتاج غير السوقي، أي إنها تعمل خارج نطاق السوق، وهي تغييرات تُخالف آلية عمل الرأسمالية، لكنها تُعزز من مركزية هذه القطاعات على حساب الجوانب التنموية لها.[1]

وضمن هذا المشهد المتنامي لتعاظم الرأسمالية الرقمية والتقنية، فإن قدرة شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية تبقى محدودة، نظراً لما تفرضه هذه المتغيرات من ضرورةٍ لمجاراتها، وتحكم الاحتلال الإسرائيلي بمختلف مدخلات ومخرجات هذا القطاع. فضلاً عن المشهد السياسي والاحتكاري الذي طُرح فيه هذا القطاع منذ بداية عمل السلطة في الأراضي الفلسطينية، والذي عاظم من قدراتها المالية على حساب دورها السياسي في تمكين التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية.

3.4 استدامة التنمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني والسياسات الاحتلالية الإسرائيلية

رغم جملة المعيقات والتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تعترض المسار التنموي المستدام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، بشقيه السياسي والاقتصادي، والتي تتعلق بالبيئة الفلسطينية الداخلية وما يختلجها من بناءاتٍ وتشكيلاتٍ

[1] العيسوي، إبراهيم، **هل تحكم تكنولوجيا المعلومات على الرأسمالية بالاندثار؟ معالجة منطلقة من تحليل نقدي لكتاب بول ماسون (Paul Mason): ما بعد الرأسمالية**، مرجع سابق، ص 28 – 30.

خاصةٍ بالنشوء الدولاتي الفلسطيني من جهة، ونشأة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من جهةٍ أخرى، إلا أن السياسات الاحتلالية الإسرائيلية تبقى أكبر هذه المعيقات تأثيراً على المسار التنموي لمختلف القطاعات العاملة والفاعلة في الأراضي الفلسطينية. تتموضع هذه السياسات ضمن التأثير الداخلي والخارجي على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، والتي تهدف، وفي نهاية المطاف، إلى ضرب أي قوامٍ تنمويٍّ فلسطينيٍّ يهدف إلى تمكين المشروع الوطني الفلسطيني بأي صورةٍ كانت، حتى الرقمية والتقنية منها.

1.3.4 الاحتلال الرقمي

لم تكتفِ إسرائيل بفرض سيادتها وسطوتها على مدخلات ومخرجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فحسب؛ بل عمدت إلى فرض احتلالٍ رقميٍّ على الفضاء التقني الفلسطيني، بآلياتٍ مُشابهةٍ لاحتلالها على أرض الواقع. يُشير هذا الاحتلال الرقمي إلى عمليةٍ ديناميكيةٍ معقدة العمل والتوصيف، بحيث تحد من قدرة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على العمل ضمن سيرورته الطبيعية، بحيث يتخلص عمل هذه الاحتلال بما يلي[1]: –

1. السيطرة الإسرائيلية الكاملة والمتواصلة على الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) عبر الوسائل الرقمية والتقنية عالية الجودة والأداء، بحيث تُشكل هذه السيطرة الرقمية تكاملاً وتقاطعاً مع السيطرة الإسرائيلية على أرض الواقع، الأمر الذي من شأنه أن يُعيق عمل أي قطاعٍ عاملٍ في الأراضي الفلسطينية، خاصة القطاع الاتصالي والتكنولوجي.

2. الدفع بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني نحو اجندة سياسية واقتصادية رأسمالية تحت غطاء التطوير والتسهيل المقدم من قبل الاحتلال الاسرائيلي، لكنها تنطوي تحت بسط النفوذ الاسرائيلي على الفضاء الرقمي الفلسطيني.

---

[1] الصوري، هلجا طويل، ***الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لغزّة***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 2/7، 2014م، ص 47 – 48.

3. تطبيق ما يعرف بالتسييج المكاني[1]، بحيث يتم السيطرة على الاراضي الفلسطينية جغرافياً، ومن ثم بسط النفوذ التقني الإسرائيلي عليه، لتستغل إسرائيل حاجة الفلسطينيين واندفاعهم نحو نتاجات وتطبيقات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتفرض تقييداتٍ رقميةٍ ذات ابعادٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ تهدف لاعتيادية تقبل الفلسطينيين لمنظومة الاحتلال الاسرائيلي المفروضة عليهم، ولهدم أي جهودٍ تنمويةٍ فلسطينيةٍ ترمي لتعزيز وتمكين التواجد الفلسطيني في ارضه المحتلة.[2]

انتجت سياسات الاحتلال الرقمي الإسرائيلي للفضاء والقطاع التقني والتكنولوجي الفلسطيني حالةً من التبعية المعزولة، أي علاقة سيطرة وقيود إسرائيلية وتبعيّة فلسطينية بمختلف المجالات، وهو شأن حال دون عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكلٍ مستقلٍ، الأمر الذي أثر، وبصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ، على الانتاجية التنموية المستدامة لهذا القطاع، ليتحول، وبشكلٍ تدريجيٍّ، إلى قطاعٍ خدماتيٍّ ضمن تقييداتٍ إسرائيليةٍ محددة المسار والهدف والنتيجة، سيما وأن خصخصة السلطة الفلسطينية لهذا القطاع، ومنذ نشأته، ساهم في اعطاء إسرائيل الفرصة لإنفاذ سياساتها الاستعمارية فيه[3] ، وهو ما أثقل من دوره التنموي المنشود في الاراضي الفلسطينية، وجعله أكثر خضوعاً لسياسات واقتصاديات السوق العالمي والرأسمالي، إضافةً لتحكم إسرائيل بإنتاجية هذا القطاع، ومدى جودة خدماته امام الجمهور الفلسطيني المُتلقي لها.

تتمثل أبرز مظاهر الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في منع الاحتلال الإسرائيلي لهذا القطاع من تقديم خدماته في أكثر من

---

[1] **التسييج المكاني:** عملية محدَّدة تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً، تطوّرت كجزءٍ من الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر، لتتحول فيما بعد إلى سياسة احتلالية تهدف لتقييد حرية السكان في منطقة معينة، بحيث يتم توظيف التكنولوجيا لخدمة هذا الهدف، عبر جملةً معقّدة من ضروب الإدناء والإقصاء التي تعمل عبر مجموعة من الممارسات التي تجعل من الأراضي الفلسطينية معزولةً مادياً ورقمياً، وتحت النفوذ الإسرائيلي واقعياً وافتراضياً. انظر: الصوري، هلجا طويل، **الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لغزّة**، مرجع سابق، ص 49 – 50.

[2] المرجع السابق، ص 49 – 50.

[3] المرجع السابق، ص 51 – 54.

(60%) من أراضي الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية (مناطق ج). إضافةً للاستحواذ على ما بين (20% – 40%) من سوق الاتصالات الفلسطيني بشكلٍ غير قانونيٍّ، وذلك عبر بيع الشرائح الإسرائيلية، مُستغلة حظر الشركات الفلسطينية في مناطق (ج). علاوةً على إجبار شريحةً واسعةً من الفلسطينيين لاستخدام تطبيق (المنسق) مثلاً[1]، والذي ينتهك خصوصية المستخدم، ويتعدى على سيادة الفضاء الرقمي الفلسطيني، بحجة تقديم معلومات عن تصاريح للعمل في الداخل المحتل، ورفع المنع الأمني[2]، وغيرها من الخدمات، والتي يجد الفلسطيني نفسه مُجبراً للتعامل معها، سعياً منه للحصول على حياةٍ كريمةٍ ومستقرة.

لم يتوقف الاحتلال الرقمي الإسرائيلي للفضاء التقني الفلسطيني عند هذا الحد فحسب؛ بل تقوم السلطات الإسرائيلية باعتقال الفلسطينيين على خلفية حرية الرأي والتعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقد بلغ عدد الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية على خلفية ذلك، وخلال العام 2018م، حوالي (350) فلسطينياً. كما أدى ضغط طلبات إزالة المحتوى الفلسطيني التي قدمتها السلطات الإسرائيلية إلى شركات التواصل الاجتماعي، وخلال العامين (2017 – 2018)م، إلى محو (27) الف منشور فلسطيني على (فيس بوك)، و(جوجل)، و(تويتر)، و (يوتيوب)، في مشهدٍ اظهر مدى تعاون هذه الجهات والشركات الرافعة لشعارات الحرية مع الاحتلال الإسرائيلي، سيما وانها تسمح للمنشورات الإسرائيلية بالتحريض على الفلسطينيين دون إزالةٍ أو اعتراض[3]، ما يوقع الضرر على القوام والبناء الأساسي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ويُحول دون قيامه بدوره التنموي المنشود والمستدام، في ظل تطلع العالم نحو الاستثمار بهذه القطاعات، واستغلالها في نتاجاتٍ تنمويةٍ شموليةٍ طويلة المدى من الناحية السياسية والاقتصادية.

---

[1] **تطبيق المنسق:** تطبيق اسرائيلي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يُتيح للجهات السياسية والأمنية الإسرائيلية مُخاطبة الفلسطينيين بشكلٍ مباشر، عبر استغلال حاجاتهم الاقتصادية، والرغبة في البحث عن عمل في الداخل الإسرائيلي المحتل. أنظر: عدوي، عبد الله، " ماذا يعني تحميل تطبيق "المنسق" الإسرائيلي على جوالك؟ "، موقع فلسطين أون لاين على الأنترنت، 2020/6/8م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/yeDSJ . ت. ز: 2020/10/17م.

[2] عابد، فادي، حمدة، باسل، **ورقة حقائق: الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الرقمية الفلسطينية**، رام الله/ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2020م، ص 1 – 2.

[3] المرجع السابق، ص 1 – 2.

ينتهك الاحتلال الرقمي الإسرائيلي غالبية الاتفاقيات والمواثيق الموقعة مع الجانب الفلسطيني، والتي تنص على حرية عمل القطاعات الحيوية والاقتصادية الفلسطينية، وعلى رأسها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. فمثلاً، يمثل منع إسرائيل حصول فلسطين على الترددات انتهاكًا لنص المادة (36) من المحلق الثالث لاتفاق أوسلو، والذي ينص على: " الاحتياجات الفلسطينية من الطيف الترددي يجب أن يتم تلبيتها خلال شهر من تقديمها إلى اللجنة الفنية المشتركة ". تُساهم مثل هذه القيود وغيرها في احتجاز تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وبالتالي التأثير على دوره في تحقيق وتمكين التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت خسائر هذا القطاع جراء السياسات الإسرائيلية، وخلال العامين (2016 – 2018)م، أكثر من مليار دولار، وهي استحقاق سياسي واقتصادي فلسطيني اوقفته السياسات الإسرائيلية، وحالت دون ترجمته لتنميةٍ مستدامةٍ تخدم المجتمع الفلسطيني.[1]

تتعمد إسرائيل، وعبر احتلالها الرقمي للفضاء التكنولوجي الفلسطيني بكافة أشكاله، إلى تثبيط دوره التنموي الشمولي والمستدام، وتفكيك المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، ومُحاصرة النشاط المناصر لحقوق الفلسطينيّين إلكترونياً، ويُساندها في ذلك كُبريات منصّات مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتوتير وجوجل ويوتيوب وغيرها، والتي تسمح لإسرائيل، وللمنظّمات غير الحكوميّة المُدارة حكومياً، والفاعلين غير الحكوميّين، وللمتصيّدين الرّقميّين؛ بنشر معلومات مُضلّلة تُؤثّر على الرّأي العام، وتؤدي لإرباك العمل المؤسساتي لهذا القطاع، وبالتالي زعزعة نتاجه التنموي سياسياً واقتصادياً. وهو مؤشراً أيضاً على قدرة هذه الشركات على إدارة التوجهات والسياسات العالمية لصالح جهةً دون أخرى، والتأثير على الواقع التنموي الشامل والمستدام، سواء بالدفع به نحو مزيدٍ من التقدم، أو إعاقة دوره للحيلولة دون قيامه بدوره المنشود والمأمول.[2]

---

[1] عابد، فادي، حمدة، باسل، **ورقة حقائق: الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الرقمية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 1 – 2. أنظر أيضاً: المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، " حملات التّشويه الرقميّ والحظر المنصّاتي: سياسات الإسكات ونزع الشّرعيّة عن العمل الحقوقيّ الفلسطينيّ "، 2020/7/2م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/WfZ6j . ت .ز: 2020/10/19م.

[2] المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، **حملات التّشويه الرقميّ والحظر المنصّاتي: سياسات الإسكات ونزع الشّرعيّة عن العمل الحقوقيّ الفلسطينيّ**، مرجع سابق.

2.3.4 الهيمنة المعلوماتية

لا تختلف سياسة الهيمنة المعلوماتية الإسرائيلية عن سياسة الاحتلال الرقمي الإسرائيلي للفضاء التقني الفلسطيني في إعاقة الدور التنموي المستدام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني. تحتاج التنمية المستدامة إلى توافر المعلومات الصحيحة والسليمة دون انتقاصٍ لكي يكون نتاج عملها شمولي وكافي لمختلف الاجيال الحالية والمستقبلية. تتمحور فكرة الهيمنة المعلوماتية الإسرائيلية على قطاع التكنولوجيا الفلسطيني بمرحلة ما بعد الكولونيالية والاحتلال الرقمي، لتصل حد الاستحواذ المعلوماتي على كل ما يخص الشأن الفلسطيني، سلطةً وشعباً، ولذلك لإعادة بناء المجتمع الفلسطيني وفقاً لتدفق البيانات والمعلومات الإسرائيلية.[1]

كان لسياسات السيطرة والاحكام الإسرائيلية والاحتلال الرقمي للفضاء التكنولوجي الفلسطيني أثره في كبح نمو وتطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وعرقلة نمو المجتمع المعلوماتي الفلسطيني، وابقائه مرتبطاً بالبُنية التقنية المعلوماتية الإسرائيلية. تُريد إسرائيل، وعبر هذه السياسة، السيطرة على المستقبل المعلوماتي الفلسطيني، والهيمنة على المسار التنموي المستدام لقطاع التكنولوجيا في الأراضي الفلسطينية. كما وترى إسرائيل في هذه الهيمنة الضمانة لتفوقها الأمني، وإضعاف الرواية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي، وتشويه الذاكرة الفلسطينية بالاستبدال المعلوماتي المزيف، واحتواء التفاعل الرقمي والمعلوماتي للكل الفلسطيني عبر منصات ومواقع التواصل الاجتماعي.[2]

وبشكلٍ واقعي، انتجت مثل هذه السياسات الإسرائيلية وغيرها؛ قطاعاً معلوماتياً فلسطينياً مُهيمن عليه إسرائيلياً، وغير قادرٍ على مجاراة التحول نحو الاقتصاد المعرفي، أو اتاحة المجال للفلسطينيين من الاستخدام الآمن للتطبيقات التكنولوجية المختلفة، أو تحررهم من الرقابة الإسرائيلية وغير الإسرائيلية في التعبير عن حريتهم دون عقابٍ أو اعتقال، بحيث يبقى مسار عمل قطاع الاتصالات الفلسطيني ضمن الهيمنة المعلوماتية الإسرائيلية.

---

[1] صالحة، نادر، ***الانفكاك والاعلام الرقمي: الهيمنة المعلوماتية والاحتلال الرقمي***، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع: 278 – 279، 2019م، ص 66.

[2] المرجع السابق، ص 66 – 67.

أثمرت هذه السياسة، وبشكلٍ جليٍّ، في فرض هيمنةً شبه مطلقةً على الفضاء الرقمي والمعلوماتي والتكنولوجي الفلسطيني، علاوةً لقُدرة إسرائيل على حجب المعلومات عن الجانب الفلسطيني، وفيها حجبها؛ انتقاصاً لمنظومة العمل التنموية في الأراضي الفلسطينية. بات للاحتلال الإسرائيلي أيضاً القدرة في التحكم بالجانب المدني والخدماتي والإداري بشكلٍ مسبق التنسيق مع إسرائيل، ليتم منح كل مواطنٍ فلسطينيٍّ رقمٍ خاصٍ به، تحمله هويته الشخصية أو جواز سفره، لتتمكن، وبذلك، المنظومة الأمنية الإسرائيلية من تتبع الفلسطينيين حيثما كانوا أو تواجدوا، وهو شأن فيه خلخلةٍ لمنظومة الاستقرار البيئي للتنمية الشاملة والمستدامة في الأراضي الفلسطينية.[1]

بات من الصعوبة بمكانٍ، وفي ظل سياسة الهيمنة المعلوماتية الإسرائيلية، أن يخرج الفضاء الرقمي والمعلوماتي الفلسطيني من عباءة الاحتلال الإسرائيلي دون التأسيس المؤسساتي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، وهو شأن تعمل الكثير من الركائز داخل قطاع الاتصالات الفلسطيني على تبنيه والعمل به، لكن وجود الاحتلال الإسرائيلي، وحجبه للبيانات عن الجانب الفلسطيني، وعرقلته لمسار التنمية الفلسطينية على أرض الواقع؛ يحول دون ذلك، بل ويفاقم من تأزم الموقف ما بين الجمهور الفلسطيني وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العامل في الاراضي الفلسطينية.[2]

تحتل مركزية سياسات التضييق الحياتي والمعيشي والمؤسساتي الإسرائيلي على الفلسطينيين مكانةً كبيرةً في منظومة العمل الأمنية والسياسية والاقتصادية والتقنية الإسرائيلية. تعي إسرائيل أهمية التنمية المستدامة في البناء المؤسساتي والدولاتي الفلسطيني، لذلك تحول دون تمام هذه التنمية في الاراضي الفلسطينية. تستغل إسرائيل احتلالها الرقمي وهيمنتها المعلوماتية في بسط سيطرتها ونفوذها على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ليبقى هذا القطاع مرتبطاً بها، بل أن حداثة هذا القطاع، ومجاراته للتطورات التقنية العالمية

[1] جلعود، وليد، **دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 182.

[2] صالحة، نادر، **الانفكاك والاعلام الرقمي: الهيمنة المعلوماتية والاحتلال الرقمي**، مرجع سابق، ص 73 – 74.

ترتبط بالموافقة الإسرائيلية، ما يُكبل عمل هذا القطاع، ويُبعده عن دوره المنشود في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني.

خلاصة الفصل

يسود العالم، وفي عصرنا الحالي، توجهات نحو الاقتصاد الرقمي والمعرفي والمعلوماتي القائم على مُبتغيات التنمية السياسية والاقتصادية، كالحرية والديمقراطية والحكم الرشيد والحقوق الرقمية، والاستثمار برأس المال الاجتماعي وتحقيق المسؤولية المجتمعية والرفاع المعيشي. وهي توجهات تولدت نتيجة الدور التنموي لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي أدت إلى استدامة التنمية في العديد من دول العالم، والحفاظ على موارد الدولة، وترشيدها لتخدم مختلف الاجيال الحالية والمستقبلية. وهو شأن متواجد على الساحة الفلسطينية، لاحتوائها على قطاعٍ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويُمارس ادواراً سياسية واجتماعية واقتصادية، وله نتاجاتٍ في المجتمع الفلسطيني يمكن من خلالها الاحتكام إلى دوره التنموي المستدام.

وضمن تلك الأدوار، فإن لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني؛ توجهً ودوراً في التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، لكنه دوراً محدود الأثر والتأثير، قريب على الشكل الخدماتي أكثر من الانتاجي، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويعود السبب في ذلك لجملةٍ من المسببات والاسباب الداخلية المتعلقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني نفسه، وعلاقته بالسلطة السياسية في الاراضي الفلسطينية، ونشأته الاحتكارية، ومدى ثقة الجمهور الفلسطيني في خدماته، والتي ترجمتها محاور عمله السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ليكون هذا القطاع أقرب للتوجه الرأسمالي والربحي، وينحصر دوره التنموي في دعم قطاعات حكومية ورسمية ضمن أُطرٍ معنيةٍ، دون التوجه نحو ديمومة العطاء التنموي المستدام القائم على المشاريع الانتاجية، واستغلال توافر العنصر البشري في الاراضي الفلسطينية.

أما عن الأسباب الخارجية، فيتمثل أهمها بالاحتلال الإسرائيلي ومن يقف خلفه من دول ومنظومات داعمة له. يُجند هذا الاحتلال حزمةً من السياسات التي تُعيق الدور التنموي المستدام والشمولي بمختلف القطاعات الفلسطينية، وعلى رأسها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتبقى المؤسسات الفلسطينية ذات طابعٍ خدماتيٍّ منقوص القدرة على تحقيق التنمية المنشودة.[1]

[1] بارسونز، نايجل (Nigel Parsons)، سالتر، مارك ب.، (Mark B. Salter)، ***السياسات الحيوية الإسرائيلية: الإغلاق والتأريض والتحكّم في الأراضي الفلسطينية المحتلة***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 2/7، 2014م، ص 21 – 22.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تمهيد

يستعرض الباحث في هذا الفصل أهم النتائج التي توصل إليها بالاعتماد على جميع المصادر والمراجع والقراءات والتحليلات التي وظفها في هذه الدراسة، إضافةً للأدبيات التي استند عليها في توضيح العديد من ركائز هذه الدراسة، والمرتبطة بدور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة بالأراضي الفلسطينية، أو الدور التنموي المستدام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني. إضافةً إلى ذلك، يُقدم الباحث جملةً من التوصيات المقدمة للقائمين على هذا القطاع في المجتمع الفلسطيني، وصُناع القرار الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية، والتي من الممكن أن تكون مجديةً لهم في تمكين الدور التنموي المستدام لهذا القطاع.

1.5 النتائج

توصل الباحث إلى مجموعةٍ من النتائج الخاصة بهذه الدراسة، والتي تتمثل بما يلي: -

- يتمحور الهدف الأساسي للتنمية بنمو الانسان وتطوره داخل المجتمع، بوصفه الفاعل الأساسي في الدولة، والمستفيد الأول من خدماتها. لذلك، تنظر غالبية دول العالم إلى التنمية باعتبارها مزيج من التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والثقافية والإدارية، والتي تختلف صورها داخل الدولة، لكنها تتكامل فيما بينها بمشهدٍ سياسيٍّ ومؤسساتيٍّ يمنحها الاستدامة.

- تُعتبر التنمية المستدامة قضيةً أخلاقيةً وإنسانيةً ومصيريةً ومستقبليةً تُلقى على عاتق قطاعات العمل الرسمي وغير الرسمي في أي دولةٍ في العالم.

- يرتبط مفهوم التنمية المستدامة، وبشكلٍ جليٍّ، بالتنمية البشرية، بحيث يُترجم ذلك الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين الدولة والمجتمع من جهةٍ، وبين الموارد المتاحة من جهةٍ أخرى.

فهو ارتباطٍ بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

- تلعب التقنيات والرقميات وتكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في صياغة وضبط مفهوم التنمية المستدامة وفقاً لمعطيات العصر الحديث، والتي انتجت شكلاً جديداً من الاقتصاد المرتبط بالمعلومات والجوانب المعرفية، وإطاراً سياسياً يتطلب مزيداً من الحرية والديمقراطية والعمل المؤسساتي القائم على التحول للمجتمعات المعلوماتية، بعيداً عن سياسات الاحتكار، أو عدم ترك المستقبل دون توجهٍ تنمويٍّ مُستدامٍ من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- ترتبط التنمية المستدامة بعلاقةٍ وثيقةٍ مع قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كون أن وسائل الاتصال، واستخدامات الانترنت، والنفاذ لمجتمع المعلومات، والترددات الهاتفية واللاسلكية وغيرها؛ باتت اليوم من اهم موارد الدولة الأساسية، شأنها شأن أي مواردٍ طبيعيٍّ تحتاجه الدول لعملية الإنتاج، واستدامة التنمية في مجتمعاتها.

- أدخلت وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بُعداً جديداً في استدامة التنمية، تمثل بعدم التركيز فقط على مؤسسات الدولة العمومية لتحريك عجلة التنمية والاقتصاد في المجتمع، أو الارتهان فقط لمؤسسات القطاع الخاص في تعزيز مسارات التنمية، وإنما حدوث تمازج رقمي ومعلوماتي بين مختلف هذه القطاعات، عبر التوظيف الأمثل لها لتكون مُحركاً للتنمية، من خلال الاستفادة من الاندفاع الانساني نحوها، والاستثمار في رأس المال البشري كصانعٍ لها.

- تُمثل قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فضاءً جديداً للعمل التنموي واستدامته، خاصةً في جانبه السياسي والاجتماعي، حيث مكنت هذه القطاعات التقنية من تكثيف العلاقات التفاعلية بين المجتمع من جهة، وهياكل الدولة من جهةٍ أخرى.

- خلقت العلاقة ما بين التنمية المستدامة، سيما في جانبها السياسي، وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ قوةً تدفع بالمجتمعين المدني والسياسي في الدولة إلى استغلال آليات

الاتصال الحديث نحو المبادرة إلى الفعل السياسي والاجتماعي، وعدم انتظار مؤسسات الدولة، ومراكز نفوذها السياسي لتلمس احتياجات الدول والمجتمعات.

- أصبحت التقنية اليوم مظهراً من مظاهر الوجود الدولاتي، بمؤسساته ونظمه السياسية، بحيث لا يُمكن فصل الوجود الهيكلي والمادي للدولة عن قوامها المعلوماتي والتقني، والذي غدا مركباً رئيساً في استدامة تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

- شكلت خصوصية الحالة الفلسطينية، والتي تمثلت بقيام السلطة الفلسطينية، ككيان مستقبلي للدولة الفلسطينية، تبعاً لاتفاقية أوسلو مع الجانب الإسرائيلي، مع تحكم الأخير بغالبية مناحي الحياة العامة للمجتمع الفلسطيني؛ عدة توجهاتٍ للتنمية في الأراضي الفلسطينية، أهمها:

1. تيار يرى أنه من الصعوبة بمكانٍ إحداث تنميةٍ فلسطينيةٍ حقيقيةٍ في ظل وجود الاحتلال، وأن الاحتلال لا يسمح أصلاً بذلك، عبر ربط الاقتصاد الفلسطيني بمنظومة الاقتصاد الإسرائيلية.

2. تيار يرى أنه لا مناص من بذل الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمع الفلسطيني، وتمكينه وتقويته من أجل تقديم الخدمات الأساسية والضرورية له، ومساعدته على الاستمرار في العيش على أرضه.

- يرتبط المشهد التنموي الفلسطيني بجملةٍ من المعيقات التي تحول دون انتاج استدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية. فضلاً على عدم خضوعه للمحركات السياسية للتنمية، كالحكم الرشيد، والاسس الديمقراطية، وسهولة تداول السلطة، ونشر الحريات العامة، والتي تُعد مرتكزاتٍ رئيسيةٍ لاستدامة التنمية في أي دولٍ في العالم.

- أفرزت اعتمادية السلطة الفلسطينية على الدول المانحة في تمويل خططها السياسية والاقتصادية والتنموية؛ تمركزاً للموارد، الذاتية وغير الذاتية، في قطاعاتٍ دون أخرى، الأمر الذي أثر على القرار السياسي والتنموي للمؤسسة الرسمية الفلسطينية.

- يُختزل المشهد التنموي الفلسطيني بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وإدارة مجتمع المانحين لـــه، ودور السلطة الفلسطينية في خلق بيئةً ملاءمةً لاحتضان التنمية المســتدامة والشــاملة فــي نطاقات حكمها.

- أدار الاحتلال الإسرائيلي المشهد التكنولوجي في الأراضي الفلسطينية قبيل نشــوء الســلطة الفلسطينية عام 1993م بطابعه الاحتلالي والاستعماري.

- منح نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993م قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دفعةً للعمل بشيءٍ ومقدارٍ بعيدٍ عن سطوة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة في بداية قيام السلطة الفلسطينية.

- نظم الاحتلال الإسرائيلي علاقته التكنولوجية والرقمية مع السلطة الفلسطينية باتفاقٍ مرحلــيٍّ عام 1995م، بحيث منحت هذه الاتفاقية الجانب الإسرائيلي الحق بالهيمنة الكاملة على هــذا القطاع.

- شكل تحكم الاحتلال الإسرائيلي بمدخلات ونتاجــات عمــل قطــاع الاتصــال وتكنولوجيــا المعلومات الفلسطيني إحدى أكبر المعيقات التي واجهت وتواجه القطاع التقني والتكنولــوجي الفلسطيني بصفةٍ عامة، ليتمحور عمل هذا القطاع على تقديم الجوانب الخدماتيــة والخدميــة للشارع الفلسطيني.

- تفتقر الأراضي الفلسطينية للكثير من معالم التنظيم القانوني لضبط بيئة عمــل الاتصــالات والمواضيع المرتبطة بها مثل تنظيم استخدامات الإنترنت وموضوع حماية الحقوق الفكرية، وحقوق النشر، وأمن المعلومات، وسيادة الدولة، وحقوق المستهلك وخصوصيته.

- لا تخلو العلاقة بين المجتمع الفلسطيني وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العاملــة فيه من المعيقات التي قد تبطئ من مسارات تحقيــق التنميــة المســتدامة فــي الأراضــي الفلسطينية.

- يعي الشارع الفلسطيني أهمية توفر التنمية المستدامة في صراعه الوجــودي مــع الاحــتلال الإسرائيلي من جهةٍ، وبناء الدولة الفلسطينية من جهةٍ أخرى.

- يتمحور الدور السياسي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية بما يُتيحه هذا القطاع من النفاذ الاجتماعي والمجتمعي والمدني الفلسطيني لعكس ماهيته السياسية أمام السلطة الفلسطينية.

- تواجه التنمية السياسية المُأسسة للتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية واقعاً معقداً للغاية يرتبط بمقدار ما هو متاح للمجتمع الفلسطيني من حقوقٍ تُمكنه من الإفصاح عن ماهيته عبر فضاء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمختلف تطبيقاته.

- يعول الشارع الفلسطيني كثيراً على مثل هذه القطاعات في بناء وتأسيس منظومة تنموية شاملة تضمن لهم الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية بصورةْ مستدامة، وتحقق لهم إمكانية الانعتاق من دائرة الاقتصاد المرتبط بمسارات السلام مع الاحتلال الإسرائيلي.

2.5 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1. بناء منظومة قانونية تُدير آليات عمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، بحيث ينبثق عن هذه المنظومة بوتقةً من الإجراءات والتدابير التي تُراعي خصوصية الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الاراضي الفلسطينية، وتراعي أيضاً منظومة العمل التنموية المستدامة في الاراضي الفلسطينية.

2. مُحاولة الانعتاق تنموياً، وقدر الإمكان، بهذا القطاع عن المكون والتكوين الاقتصادي للسلطة الفلسطينية المرتبط بإسرائيل، عبر الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي الفلسطيني، وتعزيز الاقتصاد المقاوم، وتبني نهج التنمية التحررية والانعتاقية، بحيث يتم تسخير جهود هذا القطاع صوب البناء البشري والاجتماعي الفلسطيني، بعيداً عن هدفية الربح والرأسمالية، وبما يُعزز من بناء منظومةً تنمويةً شاملةً ومستدامةً في المجتمع الفلسطيني.

3. ضرورة التفات القائمين على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، سيما في شقه الخاص، بالتكامل مع المجتمع الفلسطيني، للخروج من دائرة النشوء الاحتكارية

والرأسمالية لهذا القطاع، بحيث يكون عوناً للشارع الفلسطيني، وبوابةً للحريات العامة في فلسطين، وركيزةً أساسيةً للعمل التنموي المستدام في فلسطين.

4. الاهتمام أكثر بالجوانب الاستثمارية للتنمية المستدامة، وليس الاكتفاء فقط بدعم القطاعات الحكومية في الأراضي الفلسطينية، عبر التوسع في الارتباطات الدولية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجلب الاستثمارات التقنية طويلة المدى للأراضي الفلسطينية، وفتح المشاريع الانتاجية، والتي من شأنها أن تُحسن الجوانب الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

5. تحسين جودة الخدمات التي يُقدمها هذا القطاع للمجتمع الفلسطيني، وذلك لكسب ثقة الجمهور الفلسطيني فيه، مما قد يولد دافعية اجتماعية ومجتمعية، فلسطينية، نحو ممارسة مدنية للعمل التنموي في فلسطين، دونما انتقاصاً أو تجزئةُ قد تؤدي لزعزعة ثقة الشارع الفلسطيني بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العامل فيه.

الخاتمة

غدت التنمية المستدامة هدفاً استراتيجياً تتسابق دول العالم على تحقيقه لما له من أهميةٍ في بناء المستقبل، والحفاظ على الموارد، وتنوع المصادر، والوصول للحكم الرشيد، وتعزيز الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني الناظم والفاعل في المجتمع. وهو شأن تتساوق فيه قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي باتت ركيزةً من ركائز بناء المنظومة التنموية في أي دولةٍ في العالم. لكن الحال مختلف قليلاً في الأراضي الفلسطينية، نتيجةً لتواجد الاحتلال الإسرائيلي، والذي يتحكم بمختلف مقدرات التنمية في فلسطين، لينبثق عن ذلك عدة توجهاتٍ للتنمية في الأراضي الفلسطينية، أهمها من يرى بضرورة السير في التنمية حتى مع تواجد الاحتلال الإسرائيلي، والأخر يرى بصعوبة تحقيق التنمية في ظل تواجد الاحتلال الإسرائيلي.

على المستوى التكنولوجي، أدارت إسرائيل هذا القطاع قبيل قدوم السلطة الفلسطينية إلى الاراضي الفلسطينية عام 1993م، لكن اتخذت هذه الإدارة الطابع الأمني والعسكري، وإعاقة تطوره للفلسطينيين بأي شكلٍ كان. مع نشوء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالظهور على الساحة الفلسطينية، لكن كان ظهورها ونشوئها ذو طابعٍ احتكاريٍّ ورأسماليٍّ وربحيٍّ، أو بتزاوجٍ مع السياسة، الأمر الذي أثر، وبرمته، على دور هذه القطاعات في تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

ومع ذلك، وبسبب تراكمية رأسمال المال لهذه الشركات والقطاعات، واحتكارها لخدمات الاتصالات منذ العام 1993م؛ فقد بات تواجدها ملموساً عبر الساحة الفلسطينية، ولها أدواراً في تفعيل التنمية بشكلٍ عامٍ في المجتمع الفلسطيني، لكنها ذات توجهٍ خدماتيٍّ محدود الأثر والتأثير، ولقطاعٍ تتبع للجهات الحكومية والرسمية. ومقابل ذلك، فإن لهذا القطاع القدرة، المادية والمعنوية، على إرفاد المجتمع الفلسطيني بكثيرٍ من المشاريع ذات الطابع الانتاجي، والتي تخدم الكل الفلسطيني، وتُعزز من منظومته السياسية والاجتماعية والاقتصادية أمام الاحتلال الاسرائيلي، وتخرجه من طابعه الاحتكاري، ليكون أكثر ثقةً وقرباً من الشارع الفلسطيني، كونه الحاضنة الاجتماعية والوطنية لكل القطاعات الفلسطينية، والمستفيد الأول والأخير منها.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أ. الكُتب

أبو اصبع، صالح خليل، **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، ط 1، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن: جامعة فيلاديلفيا، 2009م.

أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين مدحت، **التنمية المستدامة: مفهومها – ابعادها – مؤشراتها**، ط 1، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017م.

أبو شنب، عنان، **هاشتاغ فلسطين– نظرة عامّة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين**، المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، 2018م.

أبو كريشة، عبد الرحيم تمام، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003م.

الاتحاد الدولي للاتصالات، **بناء القدرات في بيئة متغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، جنيف، د. ن، 2018م.

الاشرم، محمود، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م.

البداينة، ذياب، **الامن وحرب المعلومات**، ط 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م.

بدران، احمد جابر، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014م.

البرعي، احمد، **الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية**، القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1982م.

بشارة، عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م.

البكري، اياد شاكر، **تقنيات الاتصال بين زمانين**، عمان: دار الشروق، 2003م.

ترتير، علاء وآخرون، تت**بع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999 – 2008**، رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2009م.

تريمين، توكر (Tucker tremin)، **قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في فلسطين: الواقع والآفاق**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2012م.

الجموسي، جوهر، **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، ط 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م.

حجازي، عبد الفتاح، **التزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت**، مصر: دار الكتب القانونية، 2008م.

حسين، جمعه، **القضاء الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998م.

حصري، روزالين، قبها، مسعود، **دليل الأمان الرقمي: دليل وورشات عمل حول الأمان الرقمي**، المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، 2018م.

حمدي، صلاح الدين، **دراسات في القانون الدولي العام**، الجزائر: المطبوعات الجامعية، 2002م.

الحموري، صالح، المعايطة، رولا، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات**، ط 1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015م.

الخضيري، محسن، **العولمة الاجتياحية**، القاهرة: مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م.

دوجلاس، موسشيت (Douglas Moschit)، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000م.

راوية، حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م.

سعادة، ايمان، الخالدي، رجا، **واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2019م.

سليم، محمد التابعي، **التنمية البشرية المستدامة**، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع: 20، 2006.

سيد، محمد، **الاعلام والتنمية**، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1979م.

الشريفي، نداء، **تجليات العولمة في التنمية السياسية**، عمان: دار جبيهة للنشر والتوزيع، 2007م.

عادل، زايد، **الاداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2005م.

عامر، وجيه، **مستوى انتشار تكنولوجيا المعلومات في المجتمع الفلسطيني 1997 – 2007**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009م.

عباس، صلاح، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010م.

عبد الباسط، حسن، **التنمية الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 2001م.

عبد الرحمن، إسماعيل، عريقات، حربي، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، ط 1، عماد: الدار الجامعية، 1999م.

العبد، جورج توفيق، **الاقتصاد الفلسطيني: الطريق إلى مستقبل أفضل**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2016م.

العبّودي، أُبيّ، **فلسطين وباي بال: نحو مساواة اقتصاديّة**، المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، 2018م.

العزاوي، فلاح، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، ط 1، عمان: دار دجلة للنشر التوزيع، 2016م.

عطية، عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م.

العيسوي، إبراهيم، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، القاهرة: دار الشروق، ط 3، 2003م.

الغامدي، صقر، **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006م.

غانم، عبد المطلب، **دراسات في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981م.

غربي، علي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م.

فطافطة، مروة، **حريات الإنترنت في فلسطين: مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرّقميّة**، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي – حملة، جمعية الاتصالات التقدمية (APC)، 2019م.

قاسم، خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م.

قاسم، مصطفى خالد، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م.

قبج، سميح، **اتفاقية أوسلو وتأثيراتها على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في بناء الدولة الفلسطينية**، ط 1، رام الله: دار السلام للنشر والتوزيع، دار يارا للنشر والتوزيع، 2006م.

قوي، بوحنية، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، الجزائر: جامعة ورقلة، 2017م.

لطفي، علي، **التنمية الاقتصادية**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1986م.

مجموعة الاتصالات الفلسطينية، **قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية، حقائق، مواقف، تحديات، فرص استثمارية**، 2008م.

محمد غنيم، عثمان، أبو زنط، ماجدة، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط 1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014م.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، **نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني**، رام الله، 2016م.

منى، شتيه، **مساعٍ ممنهجةٍ على وسائل التواصل الاجتماعي لطمس المحتوى الفلسطيني**، المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي – حملة، 2020م.

نخلة، خليل، **اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**، رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، 2004م.

نوفل، احمد سعيد، **تحديات التنمية الفلسطينية**، الأردن: جامعة اليرموك، جامعة فيلادلفيا، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، 2009م.

الهاشمي، عبد الرحمن، العزاوي، فائزة، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010م.

الهاشمي، عبد الرحمن، غزاوي، فائزة، **المنهج واقتصاد المعرفة**، ط 1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، **التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات**، الدوحة: دار الكتاب القطرية، 2008م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، "**حوكمة الانترنت**"، مصر، 2005م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: **واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين لعام 2017**، رام الله: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2017م.

ب. الرسائل الجامعية

اشتيه، بكر، **واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2004م.

جلعود، وليد، **دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013م.

حواري، نور، **رأس المال الاجتماعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2017م.

شاهين، غدير، **تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية وسُبل تطويرها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الخليل: جامعة الخليل، 2018م.

شيخ علي، ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008م.

صالح، ماهر، **ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجًا"** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012م.

ج. المجلات والأوراق والتقارير

ابو السعيد، احمد، لبد، عماد سعيد، ***دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع: 16، حزيران/ 2009م.

أبو النصر، مدحت، **قيم واخلاقيات العاملين في ميدان التنمية المستدامة**، القاهرة: منشورات المؤتمر السنوي للاتحاد العربي للتنمية المستدامة، 2016م.

اقطيط، أنس، ***السلطة الفلسطينية والدولة الريعية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، **مجلة سياسات عربية**، ع: 26، 2017م.

بارسونز، نايجل (Nigel Parsons)، سالتر، مارك ب.، (Mark B. Salter)، ***السياسات الحيوية الإسرائيلية: الإغلاق والتأريض والتحكّم في الأراضي الفلسطينية المحتلة***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 2/7، 2014م.

بريمة، محمد الحسن، ***رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية***، **مجلة المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ع: 26، 2001م.

بوقدور، مصطفى، ***سلطة الخطاب في الفضاء المعلوماتي: قراءة في منطق السلطة الافتراضية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة تبين**، ع: 3/11، 2015م.

التميمي، صلاح الزرو، ***التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل،*** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 2، 2012م.

حداد، توفيق، ***إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات والحركة الفلسطينية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 2/8، 2014م.

دهليز، خالد، لبد، خالد، "***مقومات نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية في فلسطين: دراسة استكشافية***"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب: العلوم الإنسانية**، م: 31، ع: 7، 2017م.

الزاغة، عادل، ***استشراف التغير الديموغرافي بفلسطين في أفق 2030: قراءة في تقرير "فلسطين 2030، التغير الديموغرافي: فرص للتنمية،*** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة استشراف**، الكتاب الثاني، 2017م.

سوالم، صلاح الدين، ***دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مسار التنمية المستدامة –الجزائر نموذجاً"***، **مجلة الأبحاث في الاقتصاد والتسيير**، الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدية، ع: 4، ج: 1، 2015م.

صالحة، نادر، ***الانفكاك والاعلام الرقمي: الهيمنة المعلوماتية والاحتلال الرقمي***، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع: 278 – 279، 2019م.

الصوري، هلجا طويل، ***الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لغزّة***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 2/7، 2014م.

عابد، زهير، ***دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي والسياسي – دراسة وصفية تحليلية "***، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)**، م: 26 (6)، 2012م.

عابد، فادي، حمدة، باسل، **ورقة حقائق: الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الرقمية الفلسطينية**، رام الله/ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2020م.

عبد الباقي، مصطفى، ***التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة***، **مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون**، الجامعة الأردنية، م: 45، ع: 4، 2018م.

عكاشة، احمد خالد، ***الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية**، م: 2، ع: 7، كانون الثاني/ 2017م.

علةَّ، مراد، **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة – دراسة نظرية تحليلية**، الدوحة: المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2011م.

العيسوي، إبراهيم، ***هل تحكم تكنولوجيا المعلومات على الرأسمالية بالاندثار؟ معالجة منطلقة من تحليل نقدي لكتاب بول ماسون (Paul Mason): ما بعد الرأسمالية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 27/7، 2019م.

فاعور، تانيا علي، تحدِّيات ***التنمية البشرية المستدامة في المنطقة العربية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 3، 2013م.

كُتاب، ايلين، جرار، فراس وآخرون، **وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**. رام الله: مؤسسة بيسان للبحوث والانماء، 2010م.

الكرد، دانا، ***تثبيط مجتمع مُعبّأ: أثر السلطة الفلسطينية في المشاركة السياسية***، المركز العربي للأبحاث والدراسات، **مجلة سياسات عربية**، ع: 35، 2018م.

الكرد، دانا، ***قدرة الدولة وتأثيرها في الرأي العام***، المركز العربي للأبحاث والدراسات، **مجلة سياسات عربية**، ع: 29، 2017م.

كرم، انطونيوس، ***العرب إمام تحديات التكنولوجيا***، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون (**سلسلة عالم المعرفة**)، ع: 59، تشرين الثاني/ 1982م.

كنعان، طاهر حمدي، ***الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 1، 2012م.

كنعان، طاهر حمدي، ***المهمات التنموية للدولة، والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع: 4/16، 2016م.

محارمة، أيهاب، ***قراءة في كتاب: شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت***، مانويل كاستلز (Manuel Castells) (مؤلفاً)، ترجمة: هايدي عبد اللطيف، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة عمران**، ع:8/29، 2019م.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، **الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من اتفاقية أوسلو**، 2013م.

مكحول، باسم، **تقرير مقارن حول نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية 2000 – 2009**، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجمعية العربية للإدارة البيئية، **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني**، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، البحرين: المنامة، 2005م.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006م.

نصر الله، عبد الفتاح، ***دور السياسات الحكومية في تحسين بيئة الأعمال في فلسطين***، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الانسانية، م: 20.

د. الوثائق

قانون رقم (16) لسنة 2017م، قانون الجرائم الالكترونية.

قانون رقم (3) بشأن الاتصالات لسنة 1996م.

هـ. المقابلات الشخصية

محمد الضميدي، **مقابلة شخصية.** مدير الفرق الفنية سابقاً (قبل قدوم السلطة الفلسطينية/ خلال حكم الإدارة المدنية الإسرائيلية) في محافظة نابلس، شركة بيزك ووزارة البريد والاتصالات الإسرائيلية، ت. م: 2020/5/10م.

المراجع الالكترونية

أبو دقة، مشهور، "نظرة واقعية لقطاع الاتصالات في فلسطين "، موقع وكالة الانباء الفلسطينية – وفا، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/aTBLP . ت. ز: 2020/5/15م.

اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية – بيتا، "لمحة عامة"، الرابط الإلكتروني: http://home.pita.ps/wp/ar/overview-ar/#tab-3-3 . ت. ز: 2020/6/4م.

اتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات الفلسطينية – بيتا، "صعوبات"، الرابط الالكتروني: http://home.pita.ps/wp/ar/obs/ . 2020/6/6م.

اتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات الفلسطينية – بيتا، الرابط الالكتروني: http://ap1.pita.ps/ar/Company/Details/80 . ت. ز: 2020/6/3م.

اتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات الفلسطينية – بيتا، الرابط الالكتروني: http://ap1.pita.ps/ar/Company/Details/104 . ت. ز: 2020/6/3م.

اتفاقية باريس الاقتصادية: أو بروتوكول باريس الاقتصادي. انظر الرابط الالكتروني: https://cutt.us/aBygz . ت. ز: 2020/7/7م.

اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، أنظر الرابط الالكتروني: https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm . ت. ز: 2020/9/28م

استراتيجية عمل الحكومة الالكترونية الفلسطينية، انظر الرابط: http://www.mtit.pna.ps/arv/cp/plugins/spaw/uploads/files/e-Government%20Stratgic%20Plan.pdf . ت. ز: 2020/5/25م.

اشتيه، بكر ياسين، " مسارات الاقتصاد الفلسطيني من منظور إسرائيلي "، الجزيرة نت، 2016/8/1م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/6rzN0 . ت. ز: 2020/10/8م.

الأغا، سعيد، الحلبي، مادلين، سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/mnMJK . ت. ز: 2020/3/11م.

الاقتصادي الفلسطيني، المسؤولية الاجتماعية رسالة التقرير السنوي لمجموعة الاتصالات، 2019/3/28م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/Go2iT . ت. ز: 2020/10/10م.

الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان حول خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) للعام 2019م، الرابط الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=3r9yurdRuY0&feature=youtu.be . https://www.aman-palestine.org/activities/122.html . ت. ز: 2020/6/10م.

الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان، " حوكمة قطاع الاتصالات في فلسطين "، رام الله، 2019م. الرابط الالكتروني: https://www.aman-palestine.org/activities/122.html . ت. ز: 2020/6/10م.

الايكولوجيا: انظر الرابط الالكتروني: https://cutt.us/6riHW .

تطبيق المنسق: موقع فلسطين أون لاين على الأنترنت، 2020/6/8م. الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/yeDSJ . ت. ز: 2020/10/17م.

تقرير سوشال فلسطين (Social Palestine) – ايبوك (I poke)، " تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 2019"، غزة، 2020م،

جبرائل ألموند: انظر الرابط: https://cutt.us/v6kAE . ت. ز: 2020/3/8م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " اقتصاد قطاع المعلومات والاتصالات "، الرابط الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3461# . ت. ز: 2020/10/6م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " السكان "، الرابط الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#PopulationA . ت. ز: 2020/6/9م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "اقتصاديات قطاع المعلوماتية والاتصالات"، الرابط الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3461# . ت. ز: 2020/3/1م.

الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بيكتي، " حول الحاضنة "، الرابط الالكتروني: https://picti.ps/ . ت. ز: 2020/6/4م.

الرجوب، عوض، "تحديات تواجه قطاع الاتصالات والإنترنت بفلسطين"، الجزيرة نت، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/aQFBz . ت. ز: 2020/6/8م.

شركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية (جوال)، " عن جوال "، الرابط الإلكتروني: https://www.jawwal.ps//index.php?url=category/view/3/%D8%B9%D9%86_%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%84 . ت. ز: 2020/5/29م.

شركة الاتصالات الفلسطينية لخدمات الهاتف الثابت والانترنت، " الاتصالات في سطور "، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/zCXYE . ت. ز: 2020/5/28م.

شركة الزيتونة للإنترنت، " نبذة عن الشركة "، الرابط الالكتروني: https://www.zaytona.ps/ . ت. ز: 2020/6/2م.

شركة اورانج جروب للاستثمار التكنولوجي، " عن الشركة "، الرابط الإلكتروني: http://www.orange.ps/#about_orange . ت. ز: 2020/6/3م.

شركة بي نت للإنترنت، "عن بي نت "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/yOBgl . ت. ز: 2020/6/2م.

شركة بيزك للاتصالات: أنظر الرابط الالكتروني: https://cutt.us/umYTx . ت. ز: 2020/5/14م.

شركة جمزو للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: http://gemzo.ps/gemzo/aboutGemzo.php . ت. ز: 2020/6/3م.

شركة حضارة للاستثمار التكنولوجي، "نبذة عامة "، الرابط الإلكتروني: https://www.hadara.ps/About-us . ت. ز: 2020/5/29م.

شركة ريتش، "نظرة عامة "، الرابط الالكتروني: https://www.reach.ps/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B4 . ت. ز: 2020/5/29م.

شركة زون تكنولوجيز، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: http://www.zone.ps/about . ت. ز: 2020/6/3م.

شركة سبيد كليك للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، "عن الشركة"، الرابط الالكتروني: https://speedclick.ps/ar . ت. ز: 2020/6/3م.

شركة سوبر لينك للاتصالات وخدمات الانترنت، " نبذة عن الشركة "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/EIGgC . ت. ز: 2020/6/2م.

شركة سيتي نت للإنترنت والخدمات المضافة، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: http://www.citynet.ps/#aboutCity . ت. ز: 2020/6/3م.

شركة فوريرة للاتصالات وخدمات الانترنت، " حول فوريرة "، الرابط الالكتروني: https://furrera.ps/ar/page/about . ت. ز: 2020/6/2م.

شركة فيوجن لخدمات الانترنت وأنظمة الاتصالات، " عن الشركة "، الرابط الالكتروني: http://www.fusion.ps/fusion/ . ت. ز: 2020/6/3م.

شركة كول نت للإنترنت، " عن كول نت "، الرابط الإلكتروني: http://coolnet.ps/coolnet/ . ت. ز: 2020/6/2م.

شركة كول يو للإنترنت، " عن كول يو "، الرابط الالكتروني: http://www.callu.ps/ar . ت. ز: 2020/6/2م.

شركة مدى للإنترنت، " عن مدى "، الرابط الالكتروني: https://mada.ps/ar/p/meet-mada . ت. ز: 2020/6/2م.

شركة نت زون، " عن الشركة "، الرابط الإلكتروني: http://www.netzone.ps/ . ت. ز: 2020/6/3م.

شـــركة نـــت ســـتريم للإنترنـــت، " عـــن الشـــركة "، الـــرابط الالكترونـــي: https://www.netstream.ps/about . ت. ز: 2020/6/3م.

عبد العاطي، محمد، " السلطة الوطنية الفلسـطينية "، الجزيـرة نـت، الـرابط الالكترونـي: https://cutt.us/8wGb2 . ت. ز: 2020/3/9م.

عرفة، نور، عبد الله، وسيم وآخرون، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: محرك التنميـة المكبّل في فلسطين، موقع شبكة السياسات الفلسطينية علـى الانترنـت، 2015/11/9م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/pqyTt . ت. ز: 2020/9/27م.

فلسـطين دولـة مراقـب بـالأمم المتحـدة، الجزيـرة نـت، الـرابط الإلكترونـي: https://cutt.us/8RW9I . ت. ز: 2020/6/8م.

القعقور، مالك، " تساؤلات حول ثورة التكنولوجيا وأثرها على مفهوم الدولة "، موقع هاشـتاغ، 2019/12/6م. الرابط الالكتروني: https://cutt.us/5AGrV . ت. ز: 2020/7/30م.

المادة 19، " مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: قرار هام يعيد تأكيد حقوق الإنسان على الإنترنـت"، 2012/7/1م، الـرابط الالكترونـي: https://cutt.us/CLxeg . ت. ز: 2020/9/11م.

مجتمـع الانترنـت الفلسـطيني، " مـن نحـن "، الـرابط الالكترونـي: https://isoc.ps/?page_id=90 . ت. ز: 2020/6/5م.

المجلـس الاقتصـادي الفلسـطيني للتنميـة والاعمـار – بكـدار، الـرابط الالكترونـي: https://cutt.us/Tfl9bت. ز: 2020/5/27م .

مجموعـة الاتصـالات الفلسـطينية، "صـعوبات"، الـرابط الإلكترونـي: http://www.paltelgroup.ps/ . 2020/6/6م.

مجموعة الاتصالات الفلسطينية، "عن مجموعة الاتصالات"، الرابط الإلكتروني: http://www.paltelgroup.ps/ . ت. ز: 2020/5/28م.

مجموعة الاتصالات الفلسطينية، "نستثمر في الانسان "، الرابط الالكتروني: http://www.paltelgroup.ps/#social-responsibility . ت. ز: 2020/5/30م.

مركز التجارة الفلسطيني – بال تراد، "حول بال تراد "، الرابط الالكتروني: https://www.paltrade.org/ar_SA . ت. ز: 2020/6/4م.

المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي – حملة " اعرف حقوقك الرقمية: نحو فضاء رقمي فلسطيني آمن وعادل وحر "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/ERgKl . ت. ز: 2020/3/3م.

المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، " حملات التّشويه الرقميّ والحظر المنصّاتي: سياسات الإسكات ونزع الشّرعيّة عن العمل الحقوقيّ الفلسطينيّ "، 2020/7/2م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/WfZ6j . ت .ز: 2020/10/19م.

مركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ – حملة، حملات التّشويه الرقميّ والحظر المنصّاتي: سياسات الإسكات ونزع الشّرعيّة عن العمل الحقوقيّ الفلسطينيّ، 2020/7/2م، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/ukWLM .

معجم المعاني، المعجم الوسيط. باب النون، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/bK2Ok

المعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات، الرابط الالكتروني: http://www.pecdar.ps/en/article/950/National-Institute-for-Information-Technology-Album-# . ت. ز: 2020/5/27م.

منظمة العفو الدّوليّة، " فلسطين: تصعيد خطير للهجمات على حرية التعبير "، 2017/8/23م، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/gxFR6 . ت. ز: 2020/9/18م.

مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية، "مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية "، الرابط الالكتروني:
https://paltelfoundation.ps/posts/view/8826/%D9%85%D9%86_%D9
%86%D8%AD%D9%86&lang=2 . ت. ز: 2020/5/30م.

النتشه، أكرم، " الاتصالات في فلسطين.. خدمات سيئة للمستخدمين وأرباح طائلة للشركات "، موقع العربي الجديد، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/HUeUS . ت. ز: 2020/6/7م.

الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الانترنت، " عن الهيئة "، الرابط الإلكتروني:
https://www.pnina.ps/ar/%D8%B9%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9/ . ت. ز:
2020/6/4م.

هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية على الانترنت، " الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "، الرابط الإلكتروني:
http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=1adfe4y1761252Y1adfe4 . ت. ز:
2020/9/20م

هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين، الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/FlhkF . ت. ز: 2020/3/1م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – رام الله:
http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=home . ت. ز: 2020/6/4م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – غزة: https://www.mtit.gov.ps/ . ت. ز: 2020/6/4م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " الاهداف "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_7 . ت. ز: 2020/5/22م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " الرسالة "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_6 . ت. ز: 2020/5/19م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " الرؤية "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_5 . ت. ز: 2020/5/16م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " القيود الإسرائيلية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد الفلسطيني "، موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، الرابط الالكتروني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=11903 . ت. ز: 2020/6/8م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " مركز الحاسوب الحكومي "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=gcc . ت. ز: 2020/5/23م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " مهام الوزارة "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_8 . ت. ز: 2020/5/21م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، " نظرة عامة "، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=about1_1 . ت. ز: 2020/5/16م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، "الحكومة الالكترونية"، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=dept_4 . ت. ز: 2020/5/25م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، "قطاع البريد الفلسطيني"، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=dept_7 . ت. ز: 2020/5/25م.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، "مركز الابداع للتدريب التكنولوجي"، الرابط الإلكتروني: http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=traincen . ت. ز: 2020/5/23م.

الوطنية موبايل ومجموعة اوريدو، " الرؤية والقيم "، الرابط الالكتروني: https://www.ooredoo.ps/ar/corporate/vision-and-values . ت. ز: 2020/5/31م.

الوطنية موبايل ومجموعة اوريدو، " أهم المحطات "، الرابط الالكتروني: https://www.ooredoo.ps/ar/corporate/our-milestones . ت. ز: 2020/5/31م.

الوطنية موبايل ومجموعة اوريدو، " عن اوريدو "، الرابط الالكتروني: https://www.ooredoo.ps/ar/corporate/46933.html . ت. ز: 2020/5/31م.

وكالة الانباء الفلسطينية – وفا، الرابط الالكتروني: http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=5174 . ت. ز: 2020/5/31م.

وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، " شركة الاتصالات الفلسطينية "، الرابط الالكتروني: https://cutt.us/VLHWj . ت. ز: 2020/5/28م.

Internet World Stats، الرابط الالكتروني: https://www.internetworldstats.com/middle.htm#ps . ت. ز: 2020/6/9م.

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Role of the Telecommunications and Information Technology Sector in Sustainable Development in the Palestinian Territories as a Model

By
Sudqi Abu Dheir

Supervised by
Dr. Saqer Al-Jabali

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2021

The Role of the Telecommunications and Information Technology Sector in Sustainable Development in the Palestinian Territories as a Model

By
Sudqi Abu Dheir
Supervised by
Dr. Saqer Al-Jabali

Abstract

This study aimed to identify the communications and information technology sector's role in sustainable development in the Palestinian territories. The study's problem is summarized in addressing the role of this sector in enhancing sustainable development in the Palestinian territories in light of the peculiarity of the Palestinian situation, which is represented by the Israeli occupation's existence and its effects on the various fields and outcomes of this sector. In addition to the mechanisms of the emergence of this sector in Palestinian society since the establishment of the Palestinian Authority and the Palestinian legal system associated with it. Also, the Palestinian division, and its connection, as a technical, digital and communication sector with the scope of freedoms in the Palestinian society, and other influences, which are related to the Israeli occupation as a major actor and influential to the function of this sector, and the Palestinian Authority as its operator and regulator.

To achieve this study's objectives, verify its hypotheses, and reach its desired results; The researcher posed a central question represented in: "What is the role of the Palestinian telecommunications and information technology sector in sustaining political and economic development in the

Palestinian territories?." Answering this question requires using the descriptive, analytical, and inductive approach in addition to dividing the study into five chapters dealing with the knowledge and practical aspects of the Palestinian telecommunications and information technology sector and its role in promoting sustainable development in the Palestinian territories.

In the first chapter of the study, the researcher addressed a general introduction about the study's subject, and then presented the study problem and its questions, its importance, and its desired goals to be achieved. In the second chapter of the study, the researcher dealt with the theoretical framework for sustainable development, as its concept and what it is, its properties and constituents, and its importance and the dimensions of its achievement, while also addressing the development situation in the Palestinian territories. In the third chapter of this study, the researcher discussed the emergence of the Palestinian information and communication sector and the institutional and regulatory framework for the sector, both public and private. Furthermore, addressing the relationship between the Israeli occupation and the Palestinian telecommunications and information technology sector, in addition to his discussion of the relationship between Palestinian society and the telecommunications sector and the technology.

In the fourth chapter, which is the center focus of this study, the researcher dealt with the direct and central role of the Palestinian telecommunications sector in achieving sustainable development in the Palestinian territories, and how this sector achieves development, and the

extent to which the Palestinian street accepts its development role in light of its policies on the ground, and the obstacles to the occupation related to that. As for the fifth and final chapter of this study, the researcher reviewed the most important findings and recommendations that he reached during this study, the most important of which are: the need to build a legal system that manages the functioning of the telecommunications and information technology sector in the Palestinian territories. Also, try to emancipate developmentally, as much as possible, in this sector from the economic component and composition of the Palestinian Authority linked to Israel by investing in Palestinian human and social capital. Additionally, the need for those in charge of the Palestinian telecommunications and information technology sector, especially in its private sector, to devote itself to the integration with the Palestinian society and to leave the circle of monopoly and capitalist emergence of this sector, especially since the Palestinian street relies heavily on such sectors in building and establishing a comprehensive development system that guarantees the maximum benefit from the material and human resources in a sustainable manner, and achieve the possibility of emancipating them from the economic circle linked to the peace tracks with the Israeli occupation.